

د. محمد حافظ يعقوب

بيان ضد الأبارتايد

اللاجئون الفلسطينيون والسلام



بيان ضد الأبارتايد

اللآجئون الفلسطينيون والسلام

د. محمد حافظ يعقوب

بيان ضد الأبارتايد

اللاَّجئون الفلسطينيون والسلام

بيان ضد الأبارتايد

اللاجئون الفلسطينيون والسلام

د. محمد حافظ يعقوب

الناشر: دار كنعان

للدراسات والنشر والتوزيع

دمشق – ص. ب 443 هاتف 2134433

الطبعة الأولى: 2000 / 1000

التنفيذ: دار كنعان (دمشق)

إخراج: لبنى حمد

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح

توطئة

المادة المركزية لهذه الدراسة هي في أساسها سلسلة من المساءلات التي تتصل بالمضمون الإنساني والأخلاقي والسياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وهي مساءلات تضع في اعتبارها مجموعة من الفرضيات يمكن القول إن هاجسها المركزي يتصل بإمكانية الخروج من منطق «القبيلة» أو عصبية «الأهل» التي قد تقف وراء دافعي لمقاربة هذه القضية الحساسة.

فأنا واحد من هؤلاء اللاجئين. وتتعذّر مقاربة ما تختزنه الذاكرة الشخصية للطفل الذي مازال حياً في داخلي من غير مكابدة قاسية وضرورية في آن. فقد تُوفي والداي بعيداً عن مدينتهما الجليلية عكا التي ظلت المركز الرئيس لكل العالم الذي يخصهما. كانت العودة إليها أملهما الشخصي شبه الوحيد. ولم تضعف الأيام ومراكمة النكبات العربية والفلسطينية لا رغبتهما في العودة ولا قناعتهما بإمكانية حدوثها في التاريخ. بيد أنّهما أدخلا في السنوات الأخيرة من حياتهما تعديلاً في التعبير عنها يتمثل بتمني الموت في عكا. غير أنهما

ماتا في دمشق، مدينة اللجوء. ولأعترف أن هاجس الموت في عكا التي وُلِدْتُ فيها شرع يقوى لدي أنا بدوري في الآونة الأخيرة أيضاً.

- يغدو مفهوماً إذن أن تتمثل خشيتي الرئيسة في هذا المقام في كيفية تحاشي الانزلاق في مطبات المرارة التي تخلفها خبرة اللجوء ومجموعة الإحباطات التي تتصل بها. ويمكن لي صياغة السؤال الأول بهذا الخصوص كما يأتي: كيف يتسنى لي أن أقارب هذه القضية التي تخص كينونتي بالقدر الذي تخص «عشيرتي» و«أهلي» بكل التخارج الضروري الذي تقتضيه مقاربة تفترض في نفسها أن تكون موضوعية؟ كيف لي الخروج من إغواء منطق المرارة والسيطرة على الأفخاخ التي ينصبها في كل خطوة في هذه التأملات؟ ثم كيف لي أن أكون موضوعياً وأنا أسيّج نفسي بهذا الحذر، وأنجو من مطب المبالغة فيه فأقع في المحظور الذي أريد تحاشيه؟

2/ تنطلق هذه الدراسة من افتراض صحة الدور المنطقي التالي: تترابط قضية اللاجئين الفلسطينيين بثلاث قضايا وتتداخل معها جدلياً. أولاها هي القضية الفلسطينية ووجهها الآخر دولة إسرائيل؛ وثانيها هي قضية الصراع العربي/ الإسرائيلي، ووجهها الآخر قضية السلام. في حين تتمثل الثالثة في قضية استقرار المنطقة العربية ونمائها وخصوصاً قضية الديمقراطية فيها، ووجهها الآخر المأزق العربي اليوم. وسيلحظ القارئ من غير عناء أن فرضية التشابك الجدلي هذه تستند على تصوُّر جغراسي عام يتسِّع للمشرق العربي وإن كان لا يتوقف لدى تخومه بالضرورة، من ناحية، وأن هذا التصور يستمد عناصره الأولى من قراءة سياسية لتكوُّن المنطقة العربية في التاريخ الحديث، من ناحية ثانية.

يغدو مفهوماً أن يكون مبنى الدراسة ومنهجيتها يترجمان ما

سبقت الإشارة إليه حول الترابط الجدلي لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالقضايا التي تتصل بالسلام وبالمنطقة كما حول الحلول الممكنة لها. وهدف الدراسة الأول هو في الحقيقة تحرير النقاش الدائر حول قضية اللاجئين الفلسطينيين من حالة اللَّبس الذي يكتنفها اليوم، وطرح الأسئلة بخصوصها. وتجتمع فيها على الخصوص جملة من الطروحات والإشارات والأفكار التي تطمح إلى تقديم عناصر ربما أفادت في مساءلة الجماعة الفلسطينية والعربية لمكانتها في التاريخ، من ناحية، وإلى وضع الأمور في «نصابها الصحيح» من التاريخ، من ناحية ثانية.

3/ وبتقديري، فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين تطرح اليوم ثلاثة أسئلة مترابطة:

أولاً: ما المقصود بقضية اللاجئين الفلسطينيين؟ وما هي ترابطاتها على القضية الفلسطينية بشكل خاص والقضية العربية بشكل عام؟ بمعنى آخر، هل يمكن التفكير بحل لقضية اللاّجئين بمعزل عن القضية الفلسطينية؟ بل وهل يمكن التفكير بحل للقضية الفلسطينية بمعزل عن القضية العربية؟

ثانياً: في إطار ما صار يعرف منذ مؤتمر مدريد باسم عملية السلام في الشرق الأوسط، هل هناك إمكانية فعلية أي واقعية لحل جذري يقوم على مبادئ العدل والمثل الإنسانية وحقوق الإنسان لقضية اللاجئين؟ أم أن زمن اللاجئين الفلسطينيين انقضى، وجاء وقت التخلي عن مطالبهم في العودة، وفي حقهم في تقرير المصير؟ وهل ستتمكن اسرائيل في خاتمة المطاف من إيصال الجيل الحاضر من الفلسطينيين إلى الإذعان إلى الأمر الواقع، وإلى النكوص عمّا شكل

أس الهوية الفلسطينية خلال نصف قرن، وهو مطلب العودة؟ بل وحتى في هذه الحالة المحتملة الأخيرة، هل سيشكل ذلك نهاية لقضية الفلسطينيين الساخنة، أم ستظل تعتمل في التاريخ اعتمال كمون ينتظر لحظة الانفجار؟

ثالثاً: ما هي الشروط التي ينبغي توفيرها للانتقال بهذا الحل من الممكن إلى التحقق في التاريخ؟ وهل يمكن الحديث عن حل عادل للقضية الفلسطينية من غير الوصول إلى حل جذري لقضية اللاجئين الفلسطينيين؟ بل وما هي سمات هذا الحل ومبادؤه العامة؟



4/ هذه الدراسة هي مرافعة لصالح اللاجئين الفلسطينيين، وبيان من أجل حقوقهم الإنسانية، وإذن السياسية. وقد قاربت قضيتهم من منظارين اثنين. أولاهما هو منظار تحديد المسؤوليات في إنتاجها وسبر تفاعلاتها ومضاعفاتها على الجسم الكلي للمنطقة العربية، وليس على العرب الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود فقط. وثانيهما هو منظار استشرافي يتصل بسبر الحل الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه عادل، وهو الحل الذي يستند بالضرورة على مبادئ الاجتماع الإنساني الحديث وأساسه الحقوق الإنسانية في الوطن والمواطنة والمساواة والديمقراطية، وتجاوز بالتالي كل أشكال التمييز والعسف.

وقد توخت الدراسة مقاربة عدد محدود من الأسئلة من دون غيرها من الأسئلة الضرورية لكل مقاربة شاملة إن للقضية الفلسطينية ككل أو لقضية اللاجئين الفلسطينيين على وجه

الخصوص. فقد ركزت الدراسة على سؤال محوري يتصل بكيف حصلت النكبة الفلسطينية في العام 1948 وليس بلماذا حصلت. ولماذا اقتلع الفلسطينيون من تربتهم وعالمهم وطردوا من وطنهم وتحوّلوا منذ خمسين سنة إلى شعب جلُّه من اللاجئين، وليس كيف عاشوا هذا اللجوء، أو العوامل الداخلية أو البنيوية التي أسهمت في انهيارهم وهزيمتهم واقتلاعهم وتحويلهم إلى لاجئين.

يغدو بيِّناً إذن إن كانت الدراسة اختارت من بين الأسئلة الكثيرة الممكنة بخصوص كيف حصلت النكبة، مقاربة سؤال يمثل جانباً واحداً من الجوانب العديدة للقضية هو السؤال المتصل بلماذا اعتقد الصهاينة بأن حاجتهم إلى فلسطين هي أشد من حاجة الفلسطينيين إليها، وبكيف تعاملوا مع هذه القناعة بالذات، وليس بغير ذلك من الأسئلة العديدة الممكنة بهذا الخصوص. فلم تقارب الدراسة مثلاً تلك الأسئلة التي تتعلق بالبعد العربي الفلسطيني الخاص من القصة، وهو البعد المتصل بهزيمة الفلسطينيين: لماذا انهزموا؟ كيف تعاملوا قبل النكبة مع الأخطار الحقيقية التي كانت تحدق بهم من كل جانب؟ وهل صحيح كما يقول بعضهم أن الفلسطينيين أظهروا تمسكاً محدوداً أو ضعيفاً بالأرض.. إلخ؟ لقد قدر الباحث أن مقاربة المساءلات السابقة تندرج في دراسة أخرى وسياق آخر. وأرجح أن القارئ سيدرك ذلك من غير جهد.

تجتمع في الفصول الأربعة التي تشكل متن الدراسة الحالية عناصر إجابة على ما سبق تبيانه من أسئلة بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين. يقارب الفصل الأول مسؤولية الحركة الصهيونية ثم دولة إسرائيل في إنتاج قضية اللاجئين الفلسطينيين وإدامتها منذ خمسين سنة؛ ويتوقف الفصل الثاني إزاء المعاني التاريخية/ السياسية

والإنسانية للنكبة الفلسطينية، في حين خُصّ الفصل الثالث لسبر أبعاد المأزق التاريخي، أي البنيوي، الذي نجم عن المشروع الصهيوني على الصعد الفلسطينية العربية والإسرائيلية اليهودية كما على المنطقة ككل؛ أما الفصل الرابع والأخير فيقارب سؤال الأسئلة الساخن في هذه الأيام المحتقنة وهو السؤال المتعلق باختناقات ما صار معروفاً منذ عدة سنوات باسم العملية السلمية في الشرق الأوسط، وبالعوامل المفضية إلى هذه الإختناقات، من ناحية، وبالمبادئ العامة التي لا يمكن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، والقضية الفلسطينية إذن، من غير توفرها، من ناحية ثانية.

من المستحسن التوضيح مادمنا بصدد الإيضاح. إن واحدة من الفرضيات المفتاحية التي توجه الدراسة كلها هي الفرضية المتصلة بإمكان تصحيح التاريخ. فلئن كان التاريخ سيرورة، فلأنه حركة مفتوحة لا تنغلق و/ أو لم تنغلق بعد، ولأن إمكانية التدخل في مساره أي أنسنته ممكنة دائماً و/ أو مازالت ممكنة، وأن المجال مازال مفتوحاً إذن لإنسانية لم تتخل بعدُ عن إنسانيتها أو بالأصح لا تستطيع أن تتخلى عنها تحت طائلة الانحدار في دَرَك البهيمية والتوحش.

ويهمني أن أعبرّ عن امتناني وتقديري للصديق هيثم منّاع؛ فقد بذل جَهداً دؤوباً في مراجعة مخطوطة الدراسة، وساهمت النقاشات المثمرة معه في تصويب الأخطاء، وفي توضيح العديد من المفاهيم المفتاحية في هذه الدراسة وتحديدها. غير أنني المسؤول الوحيد عن كل العثرات والأخطاء الواردة بالتأكيد في الدراسة.

يبقى أن أقول إن الهدف الأول من الدراسة الحالية يظلّ مع ذلك طرح المساءلات وإثارتها أكثر مما هو تقديم الإجابات أو زرع

اليقين بامتلاكها. فليس كل ما يلمع ذهباً. ألم تثبت الحياة فضلاً عن العقود القليلة الماضية أن التاريخ يمكر من غير توقف بكل فلسفة في التاريخ، وأنه يكذّب بفظاظة قاسية كل يقين، كل يقين من غير استثناء؟

محمد حافظ يعقوب

15 آب (أغسطس) 1998

تقديم:

برزخ بين الماضي والحاضر

«لا يجوزُ حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده»

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (المادة 12/ 4)

أولاً: أبعاد المشكلة

أسباب ثلاثة مترابطة تدفعني إلى المغامرة بمقاربة قضية اللاجئين الفلسطينيين، هي:

أولاً: يعكس النقاش الدائر حالياً حول قضية اللاجئين الفلسطينيين أزمة عميقة لا مهرب من مقاربتها وسبر ما يمكن سبره من جوانبها. تبدو الأزمة جلية في النقاش ذاته، أي في اللَّبس الشديد الذي يشف عنه، من ناحية، وعلى الأرجح في البنية المفهومية التي يستند عليها، من ناحية ثانية. بيد أن الأزمة تظهر كذلك فيما يبدو اليوم كما لو

كان عجز اللاجئين ذاتهم عن استيعاب المعاني العميقة لما يحيط بقضيتهم وبالقضية الوطنية الفلسطينية بالتالي من أحداث. فالتساؤلات التي يطرحونها على أنفسهم فيما يتعلق بمطالبهم وبمصيرهم كجماعة هي، في نقاش اليوم، مُعلّقة أو من غير إجابات واضحة ومحدّدة[1]. صحيح أن في النقاش الدائر إشارات ثمينة تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وأن في حدوثه تجديد طرحها والإلحاح على أهميتها وخطورتها البالغة؛ غير أنه لا يخلو لا من البلبلة والفوضى، ولا من الفجوات التي يصار إلى ملئها والالتفاف حولها بالخطابية السياسية وأغراضها غير البريئة دائماً. فباستثناء التأكيد القوي والضروري على الحقوق، وهي هنا حقوق اللاجئين في العودة وفي تقرير المصير، وعلى التمسك بها، لم يتقدم النقاش خطوة واحدة باتجاه تقديم إجابات نوعية على سؤال الأسئلة بهذا الخصوص، وهو سؤال «ما العمل؟».

ثم إن ما هو بيِّن في هذا النقاش، وهو ما يشكل أُسَّ الأزمة في الوقت نفسه، أن الإجماع الذي يتكشَّف عنه تغلفه طبقة كثيفة من التشاؤم و/أو من الغضب اليائس. فكثيرون علّقوا ورقة النعو على عودة اللاجئين وحقوقهم الشرعية، فضلاً عن القضية الوطنية الفلسطينية

---

[1] بخصوص مساءلات اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات في لبنان وسورية والأردن. يمكن العودة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى:

❖ روز ماري صايغ، **الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة**. مجلة الدراسات الفلسطينية (لاحقاً: مجلة م.د.ف) . ع/ 23؛ صيف 1995. ص 64-92. وعن فلسطينيي لبنان كذلك:

عبد السلام عقل (معد)؛ **الفلسطينيون في لبنان: ضحايا الحرب والسلام**. مجلة م. د. ف. ع/17؛ شتاء 1994. ص 170-182.

مقالتا بلال الحسن في الشرق الأوسط (لندن)، **الواقع المأساوي للفلسطينيين في لبنان**. 1998/6/22 و: **ملاحظات من دمشق**. 1997/5/19

❖ Françoise Chipaux; *Les espoirs diffus de la diaspora palestinienne*. Le Monde. 20.1.1996

بمجموعها. وكثيرون حمّلوا المفاوض الفلسطيني مسؤولية الأزمة القائمة. فالاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية هي، كما كتب أحدهم (الحياة 1995/10/10)، «اتفاقات مبتسرة ومحدودة»، وخطورتها أنها «تعطي شرعية لإهدار حقوق فلسطينية ثابتة ومعترف بها». أما أولئك الّذين شاركوا في مفاوضات لجنة اللاجئين وتحدثوا باسمهم وبيّنوا مطالبهم وشرعيتها، فلا تفيد تصريحاتهم وكتاباتهم بغير تعتيم الصورة القائمة، أي بتبيان ما هو بيّن أصلاً، من ناحية، وبالكشف غير المقصود ربما عن أن الأزمة التي تحيط بالنقاش الدائر حول هذه القضية هي عميقة وخطرة، من ناحية ثانية. فإسرائيل التي ترفض الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين التاريخية والثابتة، تعمل، كما يقولون، على إكراه الفلسطينيين على القبول بما لا يتناسب مع المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وبما لا يتفق مع مضمون قرارات الشرعية الدولية[2].

غير أن الأزمة لا تتمثل بالطبع في إثبات الحقوق الفلسطينية أو في التأكيد عليها وعلى التمسك بها من حيث هي كذلك، فهذا ضروري من غير شك، بل في الدور المنطقي الذي يستند عليه هذا الإثبات، أي في الإطار المفهومي الذي يحتكم إليه جلُّ المتناقشين من ناحية، وفي المحتوى

---

[2] يكتب سليم تماري، وهو منسّق الوفد الفلسطيني في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، يكتب إن قضية اللاجئين هي الأكثر صعوبة على الحل من بين القضايا الثلاث المتروكة أو المؤجلة إلى مفاوضات المرحلة النهائية (وهي الاستيطان، اللاجئون والقدس)، باعتبار «التعنُّت الإسرائيلي بخصوصها وبعجز الفلسطينيين عن فرض شروطهم على الطرف الآخر»، من ناحية، فضلاً عن كونها «لم تحظ بعناية استراتيجية تستحقها» من ناحية ثانية.

Salim Tamari; *Palestinian Refugee Negociations. From Madrid to Oslo II.* (1996). Washington D.C. Institute for Palestine Studies. p. 37.

يمكن العودة أيضاً إلى كتاب زميل سليم تماري في عضوية الوفد: إيليا زريق؛ **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية** (1997) بيروت؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية. أنظر خصوصاً ص ص 104-108 وغيرها.

السياسي الذي يفصح عنه وبالأصح الانسداد السياسي الذي يفضي إليه من ناحية ثانية. إن الأزمة هي بتقديري أزمة الوعي بالانسداد السياسي الذي يحيط بالنقاش ويشرط أفقه. وهي كذلك أزمة الوعي و/أو الاعتراف بأن اللاجئين الفلسطينيين دخلوا، منذ ما اصطلح على تسميته منذ مؤتمر مدريد ب«عملية السلام في الشرق الأوسط»، في مرحلة جديدة هي، على الأرجح، حاسمة أي مفصلية، من ناحية، وأن هذه المرحلة الجديدة مازالت بالضرورة غير واضحة المعالم وتحتمل بالتالي العديد من الممكنات التاريخية، من ناحية أخرى؛ وأنه يتوجب على أية مقاربة جادة لقضية اللاجئين الفلسطينيين أن تضع هذه الملاحظة في دائرة الضوء والتحليل، من ناحية ثالثة. وسنعود إلى هذا في المتن.

ثانياً: منذ وثيقة إعلان المبادئ المعروفة باسم اتفاقية أوسلو 1 أو غزة أريحا أولاً (13 سبتمبر «أيلول» 1993) وانتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، تبدو الجماعة الوطنية الفلسطينية كما لو كانت دخلت في أزمة عميقة يمكن حدُّها على سبيل الاختصار ب«أزمة هوية». والمقصود بأزمة الهوية في هذا النص هي حالة من اللَّبْس التي تصيب ما كان إلى وقت قليل مضى يبدو واضحاً وضوحاً يعصمه عن المساءلة، وتُدخِلُه في حالة مغايرة هي إلى حالة المساءلة الحرجة أقرب، وهي هنا، باختصار، صورة الفلسطيني إلى ذاته ومكوِّناتها في التاريخ.

فلأول مرة في سيرورة تشكُّل الوطنية الفلسطينية بعد النكبة في 1948 وتكوُّن وعيها بخصوصيتها كجماعة (وكل وعي بالهوية هو بالتعريف سيرورة تاريخية أي وعي متحرك ومشروط بالزمان والمكان)، تبدو اتفاقية أوسلو وما تلاها من اتفاقيات وإعلانات كما لو كانت وضعت صورة الوحدة الوطنية الفلسطينية وأشكال التعبير عنها في خانة

المساءلة، أو كما لو كانت شكلت، من بين ما شكلت، واحداً من المنعطفات البارزة (كيلا نقول المنعطف الحاسم) في أشكال التعبير عن الوحدة الوطنية الفلسطينية وفي آليات التماهي معها من حيث هي كذلك. فإذ تستند «استراتيجية» القيادة الفلسطينية على المرحلية المتدرجة، فإن تعليق قضية اللاجئين في هذه الاتفاقيات وتأجيل النظر فيها إلى مفاوضات المرحلة النهائية[3] وضع اللاجئين الفلسطينيين، في التاريخ وبصورة مفاجئة، أمام مأساتهم الإنسانية، وأمام وضع لم يكن وعيهم يدرجه في خانة المُتَوَقع أي الممكن.

ما سبقت الإشارة إليه غرضه القول إن وضعَ اللاجئين الفلسطينيين يكتنفه اليومَ إذن لَبْسٌ ليس من اليسير تجاهلُه أو التغافُلُ عنه. فهذه الفئة من الفلسطينيين هي اليوم في وضع هو إلى الحرج أشبه. فبعد قرابة نصف قرن من الوضوح المطلبي والتمثيلي السياسي المعبِّر عنه إنْ في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وبرامجها وتاريخها أوْ في سيرورة تكوِّن الشخصية الوطنية الفلسطينية نفسها، تبدو هُوِّيةُ اللاجئين الفلسطينيين كما لو كانت دخلت مرحلة أخرى، جديدة بالتعريف، بيانُها المساءلة والتعريف والحد، وفوق ذلك الترقب. فبعد فترة كان الفلسطينيون يتصورون (يحلمون؟) فيها بحل جامعٍ للفلسطينيين كلهم، في الشتات كما في الوطن المحتل، تتكشَّف الأمور اليوم على أنها أشد تعقيداً وأكثر التباساً مما اقتضته تبسيطيةُ تلك الأيام الخوالي القريبة الماضية. فليس للاجئين مكان في فلسطين في الوقت

---

[3] نصَّت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل (اتفاقية غزة أريحا أولاً) ما يأتي بخصوص مفاوضات الوضع النهائي: «3- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك». (النص بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في 1993/9/13).

الحاضر. ولا يبدو مصيرهم في دولة فلسطين القادمة على جزء صغير من فلسطين (في حالة ولادتها التي تبدو مستعصية في شروط الوضع الراهن)، واضحاً كذلك. فهل مضى الزمن الذي كانت فيه قضية فلسطين تطرح، في الكلمات والبرامج السياسية التي تملأ صفحاتها، باعتبارها قضية واحدة لاتقبل التجزئة والتبعيض؟ وهل أتى زمن التعامل مع القضية الفلسطينية من حيث هي حزمة من المطالب المتراكبة بالضرورة ولكن الخاضعة في الوقت نفسه لمنطق يفصل بينها في التاريخ؟ وهل وصلت الأمور إلى الحد الذي صار اللاجئ فيه قضية فلسطينية خاصة تحتاج إلى من يحملُ راية مطالبها الخصوصية؟ أكثر من ذلك، هل مضى زمن اللاجئين الفلسطينيين، كما يقول بعضهم هنا وهناك، وانتهى أمر عودتهم إلى بيوتهم وقراهم ومدنهم وممتلكاتهم إلى الأبد[4]؟

يتصل بما سبق قوله ملاحظتان متكاملتان من الضروري وضعهما في دائرة الضوء مادمنا بصدد المساءلات. أولاهما أن الأزمة البادية في النقاش الفلسطيني والعربي الجاري حول قضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم هي كشّافة، على الأرجح، عن أزمة أعمق وأبعد غوراً أقترح عنونتها على سبيل التوصيف، كما أسلفت، ب«أزمة الهوية الفلسطينية». وثانيهما، وهي أن ما اصطلح على تسميته باسم عملية السلام لم تكن لتؤدي بحد ذاتها إلى بروز الأزمة المذكورة لو لم تستند إلى أرضية

---

[4] هذا ما تذهب إليه، على سبيل المثال لا الحصر، السيّدة بسمة قضماني درويش. وتقوم فرضيتها المركزية على أن اللاجئين الفلسطينيين (وبالتالي الشعب الفلسطيني كله) يعيشون سيرورةً من التكون القائم في الأساس على انفصام يتعمق مع الزمن بين جسم لاجئ يتجذّر كشتات (Diasporization) بما هو كذلك، وفلسطينيي الوطن الفلسطيني بحدوده «الأوسلوية»، فضلاً عن فلسطينيي «الداخل» بطبيعة الحال. أنظر:

Bassma Kodmani-Darwish; *La diaspora palestinienne*. 1997. Paris. PUF

__________; *Les réfugiés palestiniens à l'épreuve du règlement de paix*. Confluences Méditerranée. été 1996. p.p. 71-76

استتبتها وشكلت الحاضنة الموضوعية التي أخصبتها وأظهرتها في هذه الظروف التاريخية بالذات. ويعني هذا أن اتفاقيات أوسلو ليست سبباً كافياً لتوليد الأزمة المذكورة، بل هي السبب الضروري الذي أطلقها وربما فاقم منها ووضعها في دائرة الضوء.

وفي الحالتين، ليست الأزمة البادية في النقاش غير المظهر البارز أو الطبقة الطافية على السّطح من أزمة أعمق: أزمة منغرزة في الوجدان وتحيط بالوعي وربما تتحكم به، وتعبر عن نفسها بألف صيغة ولون. إنها، على الصعيد الفلسطيني، أزمة انكسار المشروع الوطني الفلسطيني الذي انخرط على أساسه جيل بل أجيال كاملة من الشبان الذين أرادوا تدشين تاريخ جديد في منطقة انكسر زمانها وانكمش وعيها إلى تكيف مع عالم يميد من تحتها ويتعذّر التكيف مع انهياراته، وهو مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية[5] والتخلي التدريجي عنه. وهي، على الصعيد العربي، أزمة انكسار المشروع النهضوي، كما قدم نفسه وعبّر عنها بأهدافه في التوحيد والعمران. وهي على الصعيد العالمي، أزمة انكسار الصيغة الحديثة (من حداثة) لمشروع الحرية الكبير الذي وقف، منذ وجد اجتماع بشري، وراء مطمح البشرية الدائم أبداً إلى عالم يخلو من العسف والغبن ويعم فيه العدل. إنها أزمة الاجتماع الإنساني في هذه الأيام الملتبسة التي تعيشها البشرية باضطراباتها في عالم تبدو تناقضاته كما لو كانت في منظار معارف اليوم عصية على الحلول أو كما لو أن حركته من غير أفق.

يعني هذا أن المصدر العميق للأزمة التي نتحدث عنها يرجع

---

[5] أنظر بخصوص المشروع الديمقراطي الفلسطيني كما عبرّ عن نفسه في أواخر الستينات ومطالع السبعينات:

محمد حافظ يعقوب؛ **التخلف العربي والتحرر العربي**. (1977) دار ابن رشد. بيروت. الفصل الرابع: بصدد المشروع الديمقراطي الفلسطيني: ملاحظات أولية. ص ص 107- 129

أساساً عاملين اثنين. أولاهما هو انكسار المشروع النهضوي العروبي وتبدد الآمال الكبيرة التي التصقت به، ومعاكسةِ التاريخ الواقعي معاكسة فظة للطموحات العارمة في النهضة والتحرر، والوهن المفجع الذي تعاني منه الإيديولوجيات التي شحنتها؛ وثانيهما هو تخلي الفئات الاجتماعية التي حملتها طوال العقود الخمسة الأخيرة عن رفع رايتها وإشاحة وجهها عنها. وهو يعني كذلك أن توطن الهزيمة في النفوس والمشاعر وانغرازها في الوعي حدَّد، كما تشير الظواهر، الإطار المفهومي الذي يتقيَّد به جلٌ الذين يقاربون قضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم، من ناحية، ويصبغ بألوانه في تقديري الشحنة المعنوية التي تشكل الطبقة العميقة لجملة الفرضيات والمصطلحات والإنشغالات (وصنوها الإستبعادات) التي تقف وراء المواقف بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم، من ناحية ثانية.

بيد أن ما تقدم يعني أيضاً أن أزمة اللاجئين لا تظهر، على الأرجح، في الأسئلة المطروحة في داخل النقاش الجاري، بل في غياب الأسئلة وخصوصاً فيما يبدو كما لو كان هو الوضوح الذي يعصم عن المساءلة. فإذ لا يقترح النقاش الذي أشير إليه أية أسئلة استراتيجية تتصل بهوية اللاجئين الفلسطينيين في داخل الهوية الفلسطينية العامة بما هي مكوّن من مكوناتها، ولا بالهوية الفلسطينية الخاصة في داخل الهوية العربية الكلية التي تشكل نسيج المنطقة، ولا بالأبعاد الإستراتيجية أو الإنسانية العامة التي تتصل بالحضارة الحديثة وبمستقبل المعمورة وبالقيم والمعايير الأخلاقية والمعنوية والفلسفية التي نطمح إلى سيادتها في العلاقات بين البشر على سطح المعمورة التي إليها ننتمي؛ أقول إذ لا يقارب النقاش قضية اللاجئين من منظار الأزمة العامة التي تعيشها المنطقة والبشرية اليوم ووضعها في الإطار العام الذي هو إطارها وهو إطار الحرية والحقوق الأوليّة التي لابدَّ من توفُّرها إن كان يراد للبشرية

أن ترتقي إلى مصاف إنسانيتها، يغدو مفهوماً ربما لماذا تبدو مقاربة قضية اللاجئين الفلسطينيين في النقاش الجاري اليوم كما لو كانت تنتمي إلى ذلك الصنف من مقاربة الأزمات مستحيلة الحل أكثر منه إلى البحث عن حل لها.

ولو قشّرنا المناقشات من الشحنة الإيديولوجية القوية التي تبطّنها وتحرسها من التحليل المعمق، وجردناها مما يبدو كما لو كان يشكل تحصينها السياسي، لما تعذر علينا اكتشاف بعدين متكاملين فيها. أولاهما أن طبقة كثيفة، طبقة عميقة ومنغرزة في الوجدان وتقف وراء الوعي بالتاريخ، هي التي تشكل بطانتها وأسّ ما هو كثيف فيها وقاعدةَ الإجماع الفكري الذي يكاد يكون شاملاً بخصوصها، وأن بنية هذه الطبقة الكثيفة هي إلى التشاؤم العاجز أقرب. وثانيهما، وهو يتصل اتصال تكامل كما قلنا بالبعد الأول، أن المتناقشين يكادون يُجمعون على أمر واحد بيانه أن مصير اللاجئين الوحيد هو أبدية اللجوء في التاريخ.

ثالثاً: نصل الآن إلى السبب الثالث والأخير من الأسباب التي تجعلني أغامر بتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم؛ وهو متكون من فرضيتين اثنتين متكاملتين.

بيان الفرضية الأولى هو التالي: حتى في حالة استكمال ما اصطلح على تسميته منذ مؤتمر مدريد بعملية السلام في الشرق الأوسط استكمالاً ينسجم مع القراءة العربية أو التفسير العربي لها على أساس مبادلة الأرض بالسلام، وهو استكمال ضعيف الاحتمال على الأرجح، فإن تعذُّر حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطارها هو أكثر من بيّن. وهو تعذر مصدره عنصران. أولاهما أن إسرائيل ليست دولة/ أمة اعتيادية. فهي ليست لا دولة سكّانها الذين يعيشون فيها، ولا دولة أولئك الذين ولدوا على تراب الإقليم الذي تمارس عليه سيادتها. إنها

دولة أمة عالمية هي الشعب اليهودي. وهي، بحسب التعريف الذي تعتمده لنفسها، الدولة ذات السيادة للشعب اليهودي في كل من إسرائيل وفي الشتات. إنها ليست دولة ديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه للدولة الديمقراطية؛ وهي كما تشير الظواهر جميعها ليست جاهزة بعد للتحول إلى دولة ديمقراطية بالفعل[6]، أي دولة تقوم شرعيتها وشرعية سلطتها السياسية وحقوق المواطنة فيها على مبادئ الدولة الحديثة، وهي المبادئ التي لا تعتمد لا على الاستبعاد (استبعاد العرب الفلسطينيين)، ولا على الحصرية (باليهود) بل على المساواة أمام القانون والمشاركة الحرة والمواطنة وفق حق التراب. فالإيمان بأن إسرائيل دولة اليهود تعززه حقيقة أن النسق السياسي الإسرائيلي قائم، كما لاحظ ليبمان ودون-يحى على استبعاد العرب[7]. أما العنصر الثاني لهذا التعذر فبيانه أن الدولة الفلسطينية، في حالة ولادتها التي تبدو مستعصية، ليست قادرة إن بحكم اشتراطات اتفاق أوسلو نفسه، أو بحكم المعطيات الواقعية القائمة على الأرض، على استقدام ودمج ملايين الفلسطينيين المقيمين في الشتات. إنه تعذر يتجاوز كما هو بيِّن إنّ طبيعة المطالب أو طبيعة إرادات الأطراف الداخلة في الصراع، باعتباره يتصل بمحدودات الحلول التي توفرها أو بالأصح التي لا يمكن توفرها في داخل البنية الجغراسية والحقوقية/ الإجرائية للأطراف السياسية الداخلة في الصراع.

وأغلب الظن أن الفضيلة الرئيسة لـ«عملية أوسلو» وما تلاها

---

[6] لمزيد من التفصيل يمكن العودة بهذا الخصوص:

عزمي بشارة؛ دوامة الدين والدولة في إسرائيل. مجلة م د ف. العدد 3/ 1990. ص ص 24-41. أنظر كذلك:

Paul Morris, *Israel.* in: Stuart Mews (ed); *Religion in Politics- A World Guide.* (1989). Essex. Longman. pp 123-137

[7] Charles S. Liebman & Elëazer Don-Yehia; *Civil Religion in Israel. Traditional Judaïsm and Political Culture in the Jewish State.* (1983). London, Berkley and Los Angeles. University of California Press. p. 12

واتصل بها من اتفاقات وسياسات وتطبيقات قائمة على الأرض، أنها كشفت تعذر السلام الإسرائيلي- الفلسطيني في داخل الشروط والمعطيات الراهنة. وهو تعذر لا يعود فقط إلى أن اختلال موازين القوى بشكل فاحش لصالح إسرائيل يتيح لها أن تفرض تصورها للسلام، وهو سلام المنتصر وقاعدته كسر إرادة الخصم فقط، بل ويعود قبل ذلك إلى أن رقعة المطالب الفلسطينية والإسرائيلية لا تتيح في ظروف العملية الراهنة، غير سلام مستحيل. فالسيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية (وصنوها مفهوم إسرائيل للحدود الآمنة) لا يمكن أن تتحقق بالضرورة إلا على حساب السيادة الفلسطينية على أرض فلسطين وفي الأصح نفيها وإلغائها. وسنعود إلى هذا في المتن.

أما الفرضية الثانية فبيانها أن خياري الخروج من المأزق الذي وضعته اتفاقيات أوسلو بخصوص اللاجئين الفلسطينيين كلاهما متعذر كذلك. أولاهما موافقة إسرائيل على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في عكا وحيفا واللد وصفد وغيرها. وثانيهما هو تنازل الفلسطينيين عن حق العودة وما يتصل به من حقوق. وهو، على الأرجح، متعذر كذلك باعتبار مجافاته للسيرورات التاريخية التي خضعوا لها منذ النكبة الفلسطينية في العام 1948 أو لرغباتهم المعلنة بوضوح، فضلاً عن مبادئ العدل والشرعية الدولية والحقوق الإنسانية.

ثانياً – الهوية والبلاد: فلسطينُ اللاجئين

ليست قضية اللاجئين الفلسطينيين فرعاً من فروع القضية الفلسطينية؛ وهي ليست ملفاً ثانوياً من ملفاتها العديدة المتشعبة. ولا يمكن بأية حال من الأحوال النظر إليها من حيث هي نتيجة عارضة و/أو مؤسفة من نتائج النزاع في الشرق الأوسط. فلو كانت ناجمة عن هجرة

قسم من السكان العرب من قسم من الأرض العربية إلى قسم آخر منها لكان حلها بالمعايير الإنسانية المتعارف عليها في العالم الحديث هو الحل الوحيد الصالح؛ ولكان غدا ممكناً بل ضرورياً مقاربة المشكلة إن من منظار المنظمات الإنسانية ويمكن تلخيصها في استيعابهم بشكل لائق في بلدان اللجوء، و/ أو من منظار العروبة والتضامن القومي بتوفير الإمكانات والخطط الكفيلة بدمجهم وإعادة توطينهم وامتصاص مشكلتهم بين بني قومهم.

بيد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل، بالمعنى العميق، أساس القضية الفلسطينية والنواة الصلبة للهوية الوطنية الفلسطينية؛ ويتعذر نجاح العملية السلمية في المنطقة كما سنرى من غير مقاربتها مقاربة سياسية في المقام الأول. تكمن قضية اللاجئين في قلب قضية السيادة الفلسطينية التي هي مبدأ كل دولة على الإطلاق. ففي السيادة وبتوسطها، كما يقول الفيلسوف الفرنسي جيرار ميريه، يفصح الشعب عن هويته التاريخية والثقافية ويعيد امتلاك ذاته في آن[8]. هكذا يتكشف لماذا أن الطريقة التي تتم فيها حل قضية السيادة هذه لا تحدد مستقبل فلسطينيي الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، بل مستقبل «الشعب الفلسطيني أينما كان»[9].

بعد النكبة، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، التي ولدت في الشتات في منتصف الستينات، كانت في أساس وعيها وفي الأصح في استراتيجية شرعيتها، هي حركة اللاجئين في المخيمات وفي بلاد الشتات الذين احتضنوها وتفاعلوا معها وشكلوا النواة الصلبة لبنائها. لقد كوّن اللاجئون الجسم الأساسي لحركة التحرر الفلسطينية

---

[8] Gérard Mairet; *Le principe de souveraineté. op. cit.* P. 160.

[9] أوري ديفيز؛ عملية السلام وحق المواطنية للاجئين الفلسطينيين. الحياة (لندن)؛ 1995/9/2

والحاضنة الموضوعية لسيرورة تبلور الهوية الوطنية في إطار المشروع الفلسطيني الذي يمكن تلخيصه بالمطالبة بالاعتراف بحقه في تقرير المصير وبمكنته في ممارسة هذا الحق، وبتمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية لهذه المطالب، وبوحدانية هذا التمثيل.

ليس المخيم الفلسطيني مساحة بؤس فقط. فهو الحيِّز الذي طوَّر الفلسطينيون في تخومه استراتيجية هويتهم في البقاء. وهو الذي حافظ على فلسطين التي كان اللاجئ يجذِّرها ويعيد إنتاجها في الحيِّز الوحيد الذي يتيح هذا التجديد وهو المخيم. في المخيم، حافظ الفلسطيني اللاجئ بعد النكبة على فلسطين حين أحيا القرية وتعاضداتها وحافظ عليهما. فلئن كان لكل فلسطيني وطنه الخاص الذي هو منزله وقريته وحيه وحقله ودكانه وعشيرته التي إليها ينتمي، فذلك لأن فلسطين هي وطن الفلسطينيين جميعهم في الساحل والسهل والجبل. وحين حملت مخيمات اللاجئين في الفترة اللاحقة على هاماتها الصلبة منظمةَ التحرير الفلسطينية واحتضنتها، وخاضت معاركها وشعارها القرار الوطني المستقل، فذلك لأن قرار اللاجئين هو تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ولأن مطالبهم في العودة وتقرير المصير هي أساس هويتهم الفلسطينية الجديدة. ومع منظمة التحرير الفلسطينية، صارت فلسطين وعياً سياسياً وهوية جمعية ومشروع حرية قيد الإنجاز. وصار حق العودة هو المطلب الذي يختصر المطالب الأخرى جميعها ويرمز إليها وربما يشرطها. صار هو النواة الصلبة للهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة.

في المخيم، تعلَّم الفلسطينيون العمل السياسي، وقاربوا فيه السؤال السياسي الكبير الذي مازال ساخناً حتى اليوم وهو سؤال كيف يمكن تجاوز نكبة 1948؟ ولئن مثلت المطالبة الفلسطينية بالعودة أساس قدرة الشعب الفلسطيني على تجاوز بعثرته واقتلاعه، من ناحية، ومحور

سيرورة بلورة هويته الوطنية الجديدة حول مشروع تاريخي جمعي، من ناحية ثانية، فقد كان المخيم هو بالضرورة مهد هذه الهوية الفلسطينية التي يشكل المطلب السياسي بحق تقرير المصير أساسها بعد نكبة 1948، وهو الذي جسد في التاريخ وحدة المطالب الفلسطينية وقاعدتها العودة، والحيِّز الجغرافي الذي ترتكز عليه الهوية الوطنية الفلسطينية الجديدة التي كانت تخطُّ ملامحها بقوة الإندفاعة.

ليس النسيان الجمعي قراراً سياسياً أي إرادياً فقط. والحوادث الفاصلة، الحوادث الحاسمة على مستوى النكبة الفلسطينية واللجوء، الحوادث الكبيرة على وزن المذابح الجماعية في دير ياسين وعين الزيتون كفر قاسم والخليل، تحفر في الذاكرة الجمعية أقنيتها للتعبير عن نفسها وعمَّا تحتوي عليه من عناصر؛ إنها تتجمع مع الزمن وتتكاثف وهي تتناقل مع الأجيال؛ تصبح جزءاً من الهوية، وتتدرج في خانة ما يسميه مختصو علم الإناسة (الأنثروبولوجية) باسم «أساطير التأسيس» (وهي بالمناسبة لا تحمل معنى سالباً بالضرورة)، وتتحول إلى مصدر لكل شرعية سياسية ممكنة. وكما في كل موضع آخر، تقوم الذاكرة الجمعية بوظيفة إيجابية بالضرورة وهي هنا بناء الهوية الوطنية، من جهة، وصياغة مشروع الحرية، أي إعادة كتابة التاريخ، من جهة ثانية. وحين تتشظى الذاكرة الجمعية أو تتناثر وتتلاشى، تنعدم المسؤولية وتتعذر الإنسانية كمشروع تاريخي وكعلاقة حرة ممكنة. كيف يمكن لفلسطيني و/أو لفريق من الفلسطينيين أن يحظى بالتمثيل الفلسطيني وبشرعية التماهي الضروري من قبل الجماعة فيه، إن لم تنظر إليه كمعبر عن عذاباتها ومأساتها ويقاسمها الذاكرة التي لها؟ وكيف كان يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تصبح مرآة الهوية الفلسطينية ولقيادتها أن تغدو الناطق الشرعي والوحيد باسم الشعب الفلسطيني إنْ لم يرَ فيها هذا الأخير، بمكوناته جميعها إن في الوطن أو في المنافي، أنها تعبر عنه وعن

ذاكرته ومطالبه التاريخية؟

هكذا وجد المخيم الفلسطيني نفسه خاضعاً لعملية تحول في الدلالات والمعاني ومندفعاً، بقوة الأشياء، إلى أن يصبح مرآة الهوية الوطنية الفلسطينية الجديدة ونقطة الكثافة فيها في آن؛ وإلى أن تتشخّص في ملامح صورته التي كانت العواطف ترسمها بحماسة ظاهرة إن ملامح صورة الوطن السليب، أو تفاصيل مستقبل يتسع للمنطقة كلها.

وفي المشرق العربي الذي كان يعيش مأساته وهزائمه وتعثراته وطموحاته في الثورة والتغيير، غدا المخيم قوة جذب لا تقاوم للشبان الباحثين عن صياغة التاريخ الجديد. توافدوا إليه من مختلف بقاع الأرض، وليس من المشرق العربي فقط. كانت «التجربة» تنطوي على سحرٍ يجذب أولئك الذين يبحثون عن كشف مواضع السر ومكامنه وما استغلق فيه. وهكذا اختفى المخيم من حيث هو كذلك، أي من حيث هو مساحة بؤس، لتحل محله، بالضرورة، صورة أخرى ليس فيها من المخيم الواقعي، المخيم المكوَّن من البشر والمآوي والطين والهموم والأوهام والأحلام، من الشبه غير النزر الضئيل. لم يعد المخيم تجسيداً للظلم التاريخي الواقع بحق الفلسطينيين ونكبتهم في العام 1948 فقط، بل «الركيزة الشعبية» للثورة، أي للمنظمات الفلسطينية الفدائية وغيرها، من جهة، ومكان «التجربة الثورية»، أي التأسيسية، لجيل مشرقي عربي يريد صناعة التاريخ الذي يستعصي على الصناعة، من جهة ثانية. لقد صار المخيم هو مساحة الحرية التي يراد فيها أن تحمل مشروع البشرية العربية في سيادتها على مصيرها.

وخلال عملية التحول هذه، لم يعد المخيمُ الفلسطيني إذن ذلك الحيِّز الإجتماعي، بعلاقاته وتراتباته وولاءاته المتعينة وبعذابات اللجوء فيه. غدا، بضربة واحدة، صورة لوحدة اجتماعية متراصَّةً لا تخترقها

الولاءات (والتناقضات إذن) التي تعرفها الوحدات البشرية كلها. صار معقل الثورة، التي جسدتها في بداية أمرها منظمة التحرير الفلسطينية، وصارت حياته حياتها ونبضه نبضها وإليها يُنسب. ولم يكُ ممكناً على الأرجح، في تلك الأيام العاصفة التي تلت هزيمة حزيران (يونيو) 1967، ألاَّ يسودَ المقالُ الذي لا يرى في الجماعات غيرَ كتل مُتَّسقة، وتعاضدات راسخة، على عقول أبناء هذا الجيل الذي كان يُفصِّل التاريخَ على قدِّ طموحاته الشاسعة. تلاحظ دراسة اجتماعية ميدانُها مخيم برج البراجنة (في الضاحية الجنوبية لبيروت) وأُعدَّت في النصف الثاني من عقد السبعينات، أنَّ لاجئي هذا المخيم وجواره نقلوا معهم من فلسطين «طرائقهم السابقة في العيش» فضلا عن «تمايزاتهم وخلافاتهم العائلية والاجتماعية»[10] من جهة، والولاءات المحلية والعامة وشروط تجديدها، من جهة ثانية.

غير أن الفلسطيني لم يلجأ إلى المخيم بجسده فقط، بل بعالمه كله، أي بوطنه الصغير الذي هو القرية الفلسطينية وبما يتصل بها من علاقات تشدُّها إلى الوطن المشترك للفلسطينيين كلهم. ولا يصعب على الملاحظ النبيه في هذه الحالة استنتاج أن تجديد القرية الفلسطينية السابقة على النكبة، بعصبياتها وتعاضداتها، يعني أول مايعني، تجديد إنتاج فلسطين وإبقائها حية بانتظار عودتها مع اللاجئين من الشتات، من ناحية، وأن مطلب العودة مثَّل في الواقع العملي أساس الهوية الوطنية الفلسطينية ومحور سيرورتها التاريخية بعد النكبة، من ناحية ثانية.

لا تمثل المطالبة بحق العودة أساس الهوية الوطنية الفلسطينية ونقطة الكثافة فيها فقط، بل وتمثل فوق ذلك أسّ شرعية منظمة التحرير الفلسطينية ومحور تاريخها في آن. فمنذ حزيران (يونيو) 1967

---

[10] فيصل جلول؛ نقد السلاح الفلسطيني. برج البراجنة: أهلاً وثورة ومخيماً. (1994) بيروت، دار الجديد. ص 25

بشكل خاص وحتى نهايات الثمانينات، انتزعت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها التمثيلية الفلسطينية من تواجدها في أماكن اللجوء الكثيفة، وهي المخيمات في الأردن وسوريا ولبنان أساساً، ومن التفاف اللاجئين حولها ومن انخراطهم، كمناضلين وفدائيين ومثقفين، في قلب جسدها التنظيمي الذي كان يتعزز مع الأيام والمعارك والصعوبات. كان الخارج الفلسطيني، الجسم اللاجئ من فلسطين، هو مركز هذه الوطنية الفلسطينية التي كانت تشق طريقها الخاص في قلب عالم عربي كان، هو بدوره كذلك، يعيد تنظيم نفسه وهوياته على شكل وطنيات محلية أو قطرية تتطابق إلى هذا الحد أو ذاك مع الدولة القطرية القائمة. ولم يك ممكناً أمام منظمة التحرير الفلسطينية، والحال كذلك، ألاّ تجد نفسها في مواجهة مباشرة مع مقتضيات السيادات التي تستلزمها كل سلطة دولتية على الإطلاق. هكذا ولدت الوطنية الفلسطينية أو «الكيانية »الفلسطينية كما يطلق عليها بعضهم، ولادة مفارقة طبعت في الوقت نفسه ملامحها العامة التي اتسمت بها في الشتات، وقاعدتها قضية العودة.

ثم إنه من المتعذر فهم سيرورة التشكل التاريخي للهوية الفلسطينية الجديدة من غير وضعها في سياقها التاريخي الذي أحاط بها، أي بمعزل عمّا كان وما يزال يجري على صعيد القضايا العربية المركزية، وهي قضايا التحرر والتنمية والديمقراطية والوحدة. فلا يمكن مقاربة القطرية الفلسطينية أو الكيانية الفلسطينية من غير مقاربة الكيانيات العربية التي تتطابق إلى هذا الحد أو ذاك مع الدولة القائمة، القطرية بالتعريف. فإذ لا تنبت الهويات الجمعية كالفطر، ولا تنتج بالإرادة الواعية و/أو بالقرار السياسي، فذلك لأنها عملية تاريخية معقدة أي سيرورة تاريخية، من ناحية، ولأنها تنتج بالتمايز وتتعرف على ذاتها بالخُلْف، أي بآخرها الذي هو شرطها الضروري، من ناحية ثانية.

لا تتعرف الهوية الجمعية على خصوصيتها إلا في إطار عملية من الإنتاج المتبادل للآخر: جدلية من التمايز والنفي المتبادلين مع آخر يتعرف هو بدوره على ذاته كخصوصية أي كآخر.

حين لجأ الفلسطينيون إلى سورية ولبنان والأردن على وجه الخصوص، لجؤوا إلى القوم الذي إليه ينتسبون. لجؤوا كعرب إلى عرب كانوا بالكاد يخطون الكلمة الأولى في سفر وطنياتهم القطرية الجديدة. فلم تكن الدول القائمة وقتئذ قد تعرفت بعد على مقتضياتها واحتياجاتها كدول أي كسيادات؛ ولم يكُ سكانها قد شرعوا في سيرورة الاندماج التاريخي المتمحور حول نقطة الكثافة في هذا التدامج وهي الدولة. كانوا عرباً في الدّولة السورية أو العراقية وغيرها. كانوا جماعات محلية مسيحية أو نصيرية أو سنية أو شيعية أو عشيرية بدوية من حمص أو صيدا أو حماة أو حوران أو إربد أو الموصل أو اللاذقية. لم يكن سكان الدولة السورية أو اللبنانية أو العراقية قد تعرفوا بعد على أنفسهم كهويات سورية أو لبنانية أو عراقية. كانوا أبناء عشائر وأحياء وقرى ومناطق هي بحد ذاتها هويات دنيا أو فرعية في قلب هوية عربية كلية أو قومية لم تتعرف على هويتها السياسية بعد. وكان اللاجئون هم بدورهم كذلك عرباً من عكا أو صفد أو الطيرة أو صفورية. كانوا يمثلون في نظر سكان المناطق التي لجؤوا إليها جرح العروبة في فلسطين المستلبة من العرب كلهم. كانوا، باختصار، شهود نكبة العروبة في فلسطين وموضوع هذه النكبة في الوقت نفسه.

والواقع أن الهوية الوطنية الفلسطينية أو الخصوصية الفلسطينية الحديثة تكونت، في التاريخ، في قلب سيرورة تاريخية أكبر بيانها، من ناحية، أنها سيرورة تكون الخصوصيات العربية داخل الحدود الجغراسية التي رسمتها في المشرق العربي حدود اتفاقيات سايكس/ بيكو عشية الحرب العالمية الأولى، وأنها، من ناحية أخرى، واحدة من

النتائج التاريخية الحاسمة للدور الذي لعبته الدولة الاستقلالية، القطرية بالتعريف، في هذا التكوين. بيد أن سيرورة تكون الهوية الفلسطينية تتميز في أنها جرت بصورة معاكسة لتشكل الهويات الوطنية في أقطار المشرق العربي التي كانت حتى الحرب العالمية الأولى أراضي ولايات السلطنة العثمانية وسناجقها ومتصرفياتها. فلئن كانت بلدان المشرق العربي الحديث هي حاصل عملية اقتطاع هذه التقسيمات الإدارية العثمانية وإعادة تجميعها حول مراكز جديدة يمكن تسميتها باختصار باسم مؤسسة الدولة ومبدؤها السيادة، فقد خُصَّت فِلَسْطِينُ في عملية الاقتطاع هذه بمصير خاصٍ هو الصهينة، أي التحول إلى «يهودية كما هي انكلترة إنكليزية وأمريكة أمريكية». هكذا في الوقت الذي كان سكان المناطق العثمانية التي ستصبح أراضي سورية أو لبنان أو العراق يدخلون في عملية تحول حاسمة من التدامج والاندماج الاجتماعي في إطار الدولة السورية أو اللبنانية أو العراقية، كان سكان المناطق العثمانية التي ستصبح فلسطين الإنتدابية يدخلون في عملية اقتلاع تاريخي وبعثرة جغرافية وتشرد، أي انتفاء القاعدة الترابية والإطار السياسي الحقوقي الذي تجري في تخومه عمليات التدامج التاريخي أو تشكل الخصوصية. هكذا في الوقت الذي كان فيه عرب المشرق يسيرون باتجاه التحول إلى عرب لبنانيين وسوريين وعراقيين إلخ كان الفلسطينيون مازالوا بهذا المعنى من غير هوية كيانية فصيحة، أي عرباً فحسب. بل ويمكن القول إن اللجوء كان هو الخطوة الأولى في سيرورة تحولهم إلى عرب فلسطينيين.

لقد أصبح الفلسطينيون كذلك في قلب استراتيجيتهم الخاصة في البقاء وارتفعوا في إطار حركة التحرر الوطني الفلسطيني من وضعية شعب من اللاجئين إلى شعب فلسطين؛ وكان مطلب العودة، كما قلنا، هو النواة الصلبة في هذا التحول التاريخي الحاسم.

لا تكتمل الصورة من غير وضع بقية أجزائها في دائرة الضوء. فلا يُفهم المصير الخاص بالفلسطينيين من غير رؤية المشروع الصهيوني في إطاره التاريخي العام وهو إطار تكوّن الشرق الأوسط الحديث. فليست الصهيونية مشروعاً يقتصر ميدانه على فلسطين الإنتدابية، ولا يتوقف الدور التاريخي والسياسي الذي تلعبه بالتعريف على البقعة الجغرافية التي تسيطر الدولة الصهيونية عليها وتمارس فوقها سيادتها. ففي خلفية الصراع الجاري في المنطقة العربية، يقف المشروع الصهيوني المرتبط بشكل لا مهرب منه بالمشروعات الاستعمارية حيال المنطقة العربية والرغبات المعلنة والمصالح البينة في إبقائها على حال التخلف والتبعية والتجزئة.

بل كيف يمكن فهم التاريخ الحديث لما يسمى اليوم بالشرق الأوسط من غير وضع مشروع الدولة الصهيونية في فلسطين في قلب هذا التاريخ؟ فمنذ ولادة «الشرق الأوسط» الحديث عشية الحرب العالمية الأولى، حتى اليوم، يبدو مضمون المشروع الصهيوني أنه يعاكس معاكسة مباشرة وعلى طول الخط مصالح المنطقة العربية الحيوية في التنمية والديمقراطية. وبحكم طبيعته وطبيعة الدور الموضوعي الذي يلعبه في التاريخ، يندرج انزراع دولة يهودية في المنطقة العربية في سياق التوسع الغربي في المناطق التي غدت تعرف باسم بلدان العالم الثالث، وفي الحقيقة في سياق إعادة تنظيم المعمورة وإعادة صياغة البشرية، بمجتمعاتها وبناها وبطرائق تسييرها وترتيب شؤونها، بما يتناسب مع الآلهة الجديدة التي نصّبتها وتوحيد البشرية في إطار ديانتها وأوثانها وكهنتها وأساطيرها. ويمكن القول، باختصار، إن تزامن ظهور التقسيمات الجغراسية على قاعدة اتفاقية سايكس/ بيكو وتصريح بلفور الذي خَصّ فلسطين بمصير خاص هو التهويد يخرج، من ناحية عملية، من خانة المصادفات التاريخية البحتة، ليندرج في إطار ما صار يعرف في التاريخ

باسم ولادة الشرق الأوسط الحديث.

لكن تناقض المشروعين العروبي والصهيوني يفسره في الواقع الوضع الخاص بالفلسطينيين في هذا التاريخ الطويل. فخلال الفترة الممتدة من نهايات الحرب العالمية الأولى، حتى اليوم، حدثت ومازالت تحدث مجموعة من المفاصل الحاسمة كانت في معانيها التاريخية التعبير الفعلي عن الوضع الإستراتيجي والموازين الإستراتيجية القائمة على الأرض. يمكن اختصار الأمر على النحو التبسيطي التالي: استراتيجية هجومية صهيونية، واستراتيجية دفاعية تراجعية عربية فلسطينية. وكما في كل حالة مشابهة، كان الفلسطينيون خلال السنوات المتعاقبة يخسرون في تراجعهم التاريخي مواقعهم بوتيرة تتزايد تسارعاً مع مرور الوقت. ويمكن القول إن استراتيجية الزحف الصهيوني هي أيضاً استراتيجية الأمر الواقع، أي استراتيجية تحويل المكاسب المرحلية إلى مكاسب نهائية عبر تعزيزها، من ناحية، وخصوصاً عبر استخدامها كقاعدة راسخة لمكاسب جديدة في مرحلة حاسمة جديدة لاحقة، وهكذا.

وفي الوقت الذي كان العرب الفلسطينيون يسيرون باتجاه الاقتلاع والنفي والتبعثر، والتحول إلى شعب من اللاجئين، كان الشرق الوسط، الذي رُسمت تضاريسه وملامحه العامة التي يعرفها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، يكيف نفسه خلال سعيه نحو الاستقرار مع ملامحه الجديدة التي كانت تترسَّخ وتتعزز. وقد لعبت الدولة من ناحية موضوعية الدور الحاسم في هذا الترسخ الذي وصل اليوم كما يبدو إلى سقفه وإلى الطرف الأقصى فيه. وربما أمكن النظر إلى حرب الخليج، بكل تفاعلاتها وزخمها وما أثارته من ردود أفعال ومواقف ونتائج ترتبت عنها، كما لو كانت آخر المحاولات التي هدفت إلى إدخال تعديلات على الخريطة المذكورة، من جهة، وعلى ما كنا أكدنا عليه من أن الدولة

القطرية القائمة اليوم هي كما يبدو الحقيقة الوحيدة الراسخة والفاعلة، من جهة ثانية.

ثالثاً – عملية أوسلو، اللاجئون، والهوية الفلسطينية

من المستحسن التوضيح تحاشياً لكل لبس ممكن. فليس تاريخ الوطنية الفلسطينية الحديثة هو ما يعنينا مباشرة في هذا المقام، بل ما يتصل بهذه الوطنية في إطار «عملية أوسلو» وأزمتها ومفارقاتها، من ناحية، وانعكاسات ذلك على القسم الفلسطيني اللاجئ من هذه الوطنية على وجه الخصوص، من ناحية ثانية. فمن الواضح أن «عملية أوسلو» هذه أحدثت ما يشبه الصدمة في الهوية الفلسطينية أو، إن أردنا الخروج من التصوير والتشبيه، أنها أدخلت الوطنية الفلسطينية لأول مرة منذ تشكلها بعد النكبة، في خانة الحرج الجارح. فإلى التراجع المريع في الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين وإلى تزايد التضييق الإداري والقانوني عليهم من قبل عديد من الدول العربية كما هو الحال في لبنان وليبيا ودول الخليج وغيرها، فإن «عملية أوسلو» أدخلت ارباكاً شديداً في صفوف اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، ووضعت الصورة التقليدية المعتمدة عن الجماعة الوطنية الفلسطينية في خانة التساؤل الحرج. فلأول مرة كذلك، يبدو اللاجئون الفلسطينيون كما لو أنهم غدوا من غير تمثيل يعبِّر عن مطالبهم المخصوصة بما هي كذلك، أو كما لو جرى التخلي عنهم في «عملية أوسلو». فلا وثائق الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية أشارت إلى القرارات الدولية الخاصة باللاجئين والنازحين (194 لعام 1948 و237 لعام 1976 وغيرهما)، ولا جرى ذكر قضيتهم إلا كقضية متروكة لمرحلة قادمة، ولا حكومات عديد من بلدان اللجوء العربية توانت عن زيادة الضغوط عليهم وإغلاق السبل في وجههم منذ أوسلو كذلك.

فبضربة واحدة، كسرت «عملية أوسلو» صورة الجسم المتعضي التي كانت للجماعة الوطنية الفلسطينية ، ووضعت اللاجئين الفلسطينيين وجهاً لوجه أمام مأساتهم الخاصة التي هي كذلك مأساة فلسطين كلها، وكشفت، بضربة واحدة كذلك، أن اللاجئين الفلسطينيين غدوا فجأة في مواجهة سؤال الأسئلة الذي أرجع صلاحيته للسنوات القادمة وهو سؤال تمثيلهم كجماعة مخصوصة (وربما كجماعات ماداموا مبعثرين ويخضعون لشروط إدارية ومعيشية وقانونية مختلفة بحسب بلدان الإقامة) في داخل الجماعة الوطنية الفلسطينية الكلية.

إن الوضع الملتبس الذي يكتنف مصير اللاجئين الفلسطينيين ومصير حقوقهم ومطالبهم، حول اللاجئ الفلسطيني إلى هوية فلسطينية خاصة وإلى قضية فلسطينية وعربية خاصة تحتاج إلى من يحمل راية مطالبها المخصوصة إن في بلدان اللجوء، فيما يتعلق بحقوقهم المدنية والمعيشية والسياسية والإنسانية، أو في داخل الجماعة الوطنية الفلسطينية ومطالبها الكلية في تقرير المصير والحقوق الإنسانية والسياسية وفي مقدمها حق العودة والمواطنة. ثم إن اللُّبسَ الشديد البادي في هذه القضية هو الذي يدفع إلى المساءلة والبحث بخصوصها وبخصوص المطالب الإنسانية والسياسية لهذه الفئة الفلسطينية. وهو الذي يدفع بالضبط إلى البحث في رفع اللبس وقطع الطريق على التهويش إن كان ثمة إمكانية فعلية للقضاء على التهويش السياسي و/أو لجوء السياسيين إليه. لكن ليس اللبس الذي نشير إليه سببه انتفاء الإرادة السياسية للمفاوض الفلسطيني أو ضعفها بهذا الخصوص، فمن غير المشكوك فيه أن القيِّمين على أمر التمثيل الفلسطيني اليوم يعتبرون أنفسهم، ويتعاملون مع أنفسهم، كممثلين شرعيين للشعب الفلسطيني كله، بفئاته جميعها من غير استثناء. وهم لا يترددون لحظة واحدة عن التعامل مع القضية الفلسطينية وفق هذا المنظور الشامل. لكن مكمن

اللبس هو في الإطار العام الذي يحيط بحركة القيّمين على أمر التمثيل الفلسطيني اليوم، وفي الإكراهات الفعلية التي توجه بوصلة إرادتهم وقدراتهم على انتزاع الحقوق من العدو، وفي الحقيقة بمحدوديات هذه القدرات، وليس في نواياهم الوطنية على الإطلاق.

يجدر الاستدراك هنا. فالقول بضرورة تمثيل اللاجئين الفلسطينيين مسبب على الأرجح لإحراج مضاعف. فلا مجال أولاً للانتقاص من الشرعية التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية بما هي الإطار الجامع للوطنية الفلسطينية الحديثة، وهي التي حملتها هامات اللاجئين. وفي ظل نظم عربية تصادر الحد الأدنى من الحريات وتفتقد إلى الشرعية التمثيلية، لا مجال ثانياً لعملية تعبوية ديمقراطية وسياسية لن تخلو بالضرورة من صخب وتشمل اللاجئين الفلسطينيين فقط من دون غيرهم وتحت أنظار القادة الأبديين وأجهزتهم وعسسهم واستبدادهم ومخاوفهم.

غير أن تفحص قضية اللاجئين الفلسطينيين من منظار الحقوق الإنسانية والسياسية المخصوصة التي لهم، وفي مقدمها حقوق العودة والمواطنة وعدم التمييز، يدفع من غير لَبس إلى التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بما هم كذلك، أي من منظار خصوصية قضيتهم ومطالبهم وحقوقهم في داخل مجموعة المطالب الفلسطينية العامة بما هي كل متراكب ومتكامل، وباعتبار أن هوية الجماعة الوطنية الفلسطينية هي هوية جمعية أي حاصل اجتماع عناصر عديدة ومكونات كثيرة ونقطة إجماع بصددها وليست لا كينونة بسيطة أو مفردة ولا يمكن تلخيصها بصورتها الكلية المتداولة عنها، من ناحية ثانية.

ولا تختلف الجماعة الوطنية الفلسطينية في هذا عن أية جماعة

وطنية على الإطلاق. فليست الهوية معطى نهائياً يحدث مرة واحدة وإلى الأبد. إنها كينونة تاريخية أو بالأصح سيرورة تاريخية تتشكل وتتبلور في التاريخ وتخضع بالتالي للتحول والتبدل والحركة. وهي في الأحوال كلها لا تبدو بالمفرد إلا لأننا، في اللغة، نتعامل معها بالمفرد، ولأن البشرية تتكشف منذ الأزل عن نزوع راسخ للتعميم والاختزال المُبسِّطين.

ولا يعني التأكيد على أن الهوية تُرى بالجمع وليس بالمفرد الانتقاص من شأن ما هو مشترك وجامع بين العناصر البشرية المكونة للهوية الجمعية؛ فلا يحصل الاجتماع للواحد، بل للكثرة؛ ولا يحدث التطابق في الواحد، بل في الكثرة؛ وليس الاجتماع ممكناً إلا لأنه كثير، باعتبار أنه يقع في التاريخ بسبب اجتماع «آحاده» وائتلافها في إطار واحد هو إطار مشروعها المشترك أو لنقل استراتيجيتها في التاريخ. وليس التماهي (وهو أساس الهوية) ممكناً إلا في الكثرة. إن كل مجتمع وكل شعب هو اجتماع جماعات وفئات وهويات ومصالح في إطار واحد يعبر عنها جميعها من حيث هي كثرة، وهذا الإطار هو الذي توفره السياسة. إن السياسة هي الإطار الممكن الوحيد الصالح لتجاوز الصراعات التي تنتج عن الكثرة في الاجتماع والارتقاء بها إلى الائتلاف في إطار استراتيجية جمعية ممكنة.

وقد يقول قائلٌ مع ذلك إن تعداد التمثيل هو انتقاص من الشرعية على قاعدة أن التمثيل لا يكون إلا واحداً وأن التعدد فيه مدعاة للفرقة والبلبلة، فهو يبعث إذن على الضرر والضعف. غير أن منطق القائلين هذا ليس متماسكا إلاَّ في المظهر والشكل. فالتمثيل لا يمكن أن يكون إلا متعدداً باعتبار أن الجماعة، مهما كان تاريخها ووعيها وطبيعة مطالبها، ليست موحدة إلا في مقال الهوية والخصوصية وفي لغة هذا

المقال. كيف يمكن للتمثيل أن يكون واحداً إن كانت الجماعة هي جماعات وفئات ومصالح وأوهام وأساطير تنسجها حولها وحول نفسها ومكانتها في التاريخ. ولم يثبت لا في الماضي ولا في الأوقات الحاضرة أن الاعتراف بالتنوع الذي تحفل الجماعة، كل جماعة، به ويشكل نسيج جسمها الواقعي في التاريخ كان مصدراً للضعف والتمزق والخسران. إن المجتمع هو «حزمة» من الجماعات، والمصالح الواقعية أو المتوهمة، والمطالب التي تعبر عنها وعن رؤيتها لنفسها في التاريخ. ولا يمكن تمثيل هذه «الحزمة» تمثيلا فعلياً من غير الاعتراف بها كحزمة، من ناحية، ومن غير التفاوض أو «المصالحة» التاريخية بين ممثلي الفئات المكونة للجماعة، من ناحية ثانية. «تأبى العصي إذا اجتمعن تكسُّراً» باعتبار الجمع التراكمي للحزمة وليس باعتبار نفي كونها مركبة من آحاد. في الوحدة قوة لأنها تجميع للقوى ورص للصفوف التي لا يمكن إضافتها إلى بعضها، لا بالإكراه ولا بزعم هذا التمثيل، على شاكلة الانتخابات الرئاسية في البلاد العربية الرئاسية كلها.

ولا يمكن القول بأية حال من الأحوال إن تركيز اللاجئين الفلسطينيين على خصوصية مطالبهم المشروعة والعادلة، إنّ من منظار الشرعة الدولية أو من منظار شرعة حقوق الإنسان والفلسفة التي تؤسِّسُ لها، هو تجزيء للقضية الفلسطينية، التي هي قضية واحدة، وتفتيت لها وإخلال بالواقعية السياسية، التي يهتدي بها القيِّمون بأمر السياسة الفلسطينية، وتوجه بوصلة حركتهم اليوم. بل كيف يمكن القول بمثل هذا القول إن عرفنا أن حاجة اللاجئين إلى تمثيل مطالبهم في تقرير المصير، هي أولاً حاجة فلسطينية عامة لمجموع الشعب الفلسطيني باعتبار أنه من غير الممكن للتمثيل الفلسطيني أن يكتمل من غير اللاجئين؟

ثم من يستطيع أن يثبت فعلاً أن التعددية التمثيلية ليست قوة في هذه التمثيلية أو ليست مصدراً معززاً لشرعيتها ولشرعية مطالبها؟ فإذ لا يمكن اختزال اللاجئين الفلسطينيين إلى مجرد قاطنين لمدن القصدير أو المخيمات، فذلك لأنه لا يمكن اختزال قضيتهم إلى شأن يتصل بتحسين شروط إقامتهم من حيث السكن والخدمات فقط، على ضرورة ذلك وإلحاحه[11]. بل ويمكن القول من غير تردد إن واحداً من المطبات العديدة التي تحيط بقضية اللاجئين الفلسطينيين هو المطب المتمثل في اختزالها إلى مشكلة اقتصادية أو «إنسانية» فقط، أي نزع عمقها السياسي، ودحرجتها إلى قضية مساعدات أو إدماج وتوطين في بلدان اللجوء. فاللاجئون يمثلون الجسم الأكثري للشعب الفلسطيني باعتبار العدد، والنواة الصلبة للهوية الوطنية الفلسطينية، باعتبار أن اقتلاعهم وطردهم من وطنهم قبل خمسين سنة شكل الحدث المؤسس إنّ للقضية الفلسطينية أو لدولة إسرائيل في آن. ولا يمكن الاستنتاج من ذلك أن تنظيمهم وتعبئتهم وتمثيلهم هو إضعاف للكفاح الفلسطيني أو إخلال بالحقوق. هل نقول إن هذا لا يقول به سوى حاكم ذو مصلحة مباشرة في الاستفراد بالسلطة والقرار والمغانم المادية أو المعنوية، و/ أو ممالئ له؟

ومن المستحسن، ونحن في معرض التفصيل في ضرورة تعبئة اللاجئين الفلسطينيين وتمثيلهم، أن نوضح ما يأتي: إن المأزق الذي يلف القضية الفلسطينية جراء «عملية أوسلو» هو على أغلب الاحتمالات متعدد الأبعاد. ويتعذر التوصل إلى حل يرتكز على مبادئ العدل والحقوق الإنسانية، التي تمثل جوهر الفكر الحقوقي ومصادر إلهامه اليوم، من

[11] أنظر بهذا الخصوص: محمد خالد الأزعر؛ ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة. (1998) القاهرة؛ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

غير وضع قضية اللاجئين الفلسطينيين مرة أخرى في مكانها المركزي الذي لها في داخل القضية الفلسطينية. ألا يشكل وضوح انسداد «عملية أوسلو» دليلاً إضافياً على ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات المتصلة بهذا السلام المتعذر؟ ألا يشكل اقتطاع إسرائيل لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية والقطاع باسم الأمن الإستراتيجي والاستيطان، وتحويل أراضي ولاية السلطة الفلسطينية إلى جزر معزولة عن بعضها ومحاصَرةٍ باسم أوسلو، والقيام بتأسيس نظام أبارتايد قائم على الفصل بين بشريتين وإنسانيتين من السادة والعبيد باسم أوسلو كذلك، ألا يشكل حافزاً قوياً لإعادة النظر في معطيات هذا السلام؟

ملحق

أولاً: تعريفات

لأغراض هذه الدراسة فإن المقصود بالفلسطينيين «العربَ الذين ولدوا أو عاشوا في منطقة فلسطين كما تشكلت خلال فترة الانتداب البريطاني (1922-1948)؛ والعربَ الذين ولدوا أو عاشوا في العناصر المكونة لمساحة الأرض الفلسطينية التي سميت لاحقاً إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة؛ والعرب الّذين عرّفوا أنفسهم أو تم تصنيفهم (بعد 14 أيار/ مايو 1948) أنهم فلسطينيون»[12].

والمقصود باللاجئين الفلسطينيين الفئةَ من الفلسطينيين المقيمين اليوم في الشتات، أي في الأقاليم التي لا يقع معظمها في نطاق ولاية الحكم الذاتي، ويتحدّرون من مناطقَ فلسطينية لا تشملُها وسوف لن تشملَها مفاوضات تحديد الوضع النهائي لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في المستقبل[13].

---

[12] المصدر: توقعات عدد السكان الفلسطينيين. مجلة / . د. ف. ع/ 7. صيف 1991. ص 220

[13] UN Document, *Consolodated Eligibility Instructions* (Rev. 7/83, January 1984).

عن: إيليا زريق؛ اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة. مجلة م. د. ف. العدد 19؛ صيف 1994 ص68-81 (ص69).

واللاجئون ليسوا النازحين. فهؤلاء الأخيرون هم، بدورهم كذلك، الفئةُ من الفلسطينيين المقيمين حاليا في المناطق التي لا تقع اليوم في نطاق ولاية الحكم الذاتي، لكنَّهم يتحدَّرُون من المناطق التي تشمُلُها أو ستشمُلُها مفاوضات تحديدِ الوضعِ النهائي لأراضي السلطة الفلسطينية في المستقبل القريب.

اللاجئون هم «مشرَّدو» «نكبة فلسطين» في العام 1948[14]. في حين أن النازحين هم «مشرَّدو» «نكسة حزيران» في العام 1967. الأولون «هُجِّروا» من المناطق التي تُعرَفُ اليومَ على أنها تقع «ضمن الخط

[14] ثمة صنف آخر من اللاجئين الفلسطينيين في الداخل. وهم فئة منعت سلطات دولة إسرائيل على أفرادها الإقامة في منازلهم والتصرف بممتلكاتهم، وأرغمتهم على الإقامة في مناطق أخرى. يطلق عليهم قانون أملاك الغائبين 1950(البند (ب) إسم «الحاضرين الغائبين». أما سبب هذه التسمية المفارقة فبيانه التالي: إنهم حاضرون لأنهم في نظر القانون الإسرائيلي موجودون في الدولة؛ وهم غائبون لأن ممتلكاتهم وبيوتهم، الممنوعة عليهم، تندرج في جملة الممتلكات الفلسطينية التي يشملها قانون أملاك الغائبين. يعترف بن غوريون في مذكراته بتاريخ 11/10/ 1948 بالواقعة ، وإن كان، لأسباب لاتخفى، يُسيِّسُها ويخفف من حجمها في آن: »هناك حوالي سبعة عشر ألف لاجئ في شمال البلاد، بعضهم لاجئون والآخرون متسللون». أما الأونروا فقدرت عددهم في إحصاءاتها آنذاك بستة وأربعين ألفاً. لا تتوفر لدينا أرقام دقيقة عنهم. ربما يبلغ عددهم اليوم حوالي 200 ألفاً، من مجموع العرب في إسرائيل الذين يبلغ عددهم الكلي حالياً حوالي 800 ألفاً. أنظر بخصوص «الحاضرين الغائبين»:

محمود سعد؛ **اللاجئون في الداخل.** الأسوار (فصلية. عكا). العدد 12. شتاء 1992. ص ص 22- 41. أنظر كذلك:

وكيم وكيم؛ **المهجرون اللاجئون في وطنهم.** رؤية أخرى (شهرية: القدس). السنة 4 العدد 6. آب (أغسطس) 1996. ص 14-18

وبخصوص نشأة قصة »الحضور/الغياب» هذه، يمكن العودة على سبيل المثال لا الحصر إلى كتاب د شريف كناعنة الصادر باللغتين العربية والإنكليزية عن مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية:

الشتات الفلسطيني: هجرة ام تهجير؟ *Still on Vacation. The Eviction of the Palestinians in 1948*

الأخضر»، أي أراضي دولة إسرائيل، بالمعنى المتعارف عليه اليوم؛ في حين أن الآخرين قد «نزحوا» من المناطق التي يجري التفاوض حولها وحول وضعها النهائي، وتقع جغرافياً ضمن الضفة الغربية وقطاع غزة.

من النَّازحين من تجتمعُ في أوضاعهم وتنطبق عليهم خصوصيتا اللجوء والنزوح معاً. فكثيرٌ من الفلسطينيين الَّذين «لجؤوا» في العام 1948 إلى مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما التي كانت أُقيمت أو أقاموها هم أنفسهُم لسكناهم، «نزحوا» في العام 1967 إلى أماكن جديدة تقع خارج فلسطين كلها، في الأردن على وجه الخصوص، وفي بلدان كثيرة أخرى بأعدادٍ أقل.

اللاجئون والنازحون، هم إذن تلك الفئة من الفلسطينيين المتواجدين حالياً خارجَ فلسطين ويتعذر عليهم، لأسبابٍ تخرج عن نطاق رغبتهم وإرادتهم الفصيحة المعلنة، العودةَ إلى مناطقهم الأصلية، أي إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم وممتلكاتهم. ومع ذلك، ليس اللاجئون والنازحون، بالتعريف، فئة واحدة. ففي أماكن الأوَّلين يقيم مواطنو دولة أخرى، هي إسرائيل. وهي دولة معادية لهم إنْ بحسب تعريفها لنفسها، كدولة يهودية، أو بحسب قوانينها التي استنتها وتعمل على تطبيقها بخصوص المواطنة والحقوق المتعلقة بها، أو بحسب تخصيصها لهم بالمنع من الإقامة في بلادهم وممتلكاتهم.

2/ تجدر الإشارة إلى أن التعريف الذي تعتمده «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» U.N.R.W.A (لاحقاً: وكالة الغوث أو الأونروا) للاّجيء الفلسطيني هو بالضرورة حصري، أي استبعادي. فليس اللاجيء الفلسطيني في عرف هذه المؤسسة الدولية هو كل لاجيء فلسطيني من غير استثناء. فمع أن تعريف اليونروا للاجيء

الفلسطيني ينص على أنه «كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة مابين حزيران (يونيو) 1946 و15 أيار (مايو) 1948، وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع»، فإن «لاجئي اليونروا» ليسوا كل الفلسطينيين الذين خسروا أراضيهم ومصادر رزقهم بسبب النزاع. فلكي يدخل اللاجيء الفلسطيني في نظام إحصاء اليونروا، عليه أن يكون مسجلاً لديها، أولاً، وأن يعيش في إحدى مناطق عملها الخمس، وهي سورية ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، ثانياً، وأن يخضع حكماً للتعريفات السابقة، ثالثاً[15].

بحسب إحصاءات الأونروا التي اعتمدتها في آخر تقاريرها السنوية، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في 30 حزيران (يونيو) 1996 (133 308 3 لاجئاً) يتوزعوون على خمس مناطق هي الأردن (706 358 1 لاجئاً) وسورية (391 347 لاجئاً) ولبنان (668 352 لاجئاً) والضفة الغربية (532 438 لاجئاً) وقطاع غزة (930 716 لاجئاً)[16]، أي أن حوالي مليون وربع المليون من اللاجئين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة (581 525 منهم أي حوالي 40 بالمئة في 27 مخيماً). وإذا أضفنا إلى الأرقام المذكورة أولئك اللاجئين المتواجدين في مناطق التجمع وكانوا امتنعوا أو تعذر عليهم تسجيل أسمائهم في سجلات الأونروا، من جهة، بالإضافة إلى الذين يقيمون خارج هذه المناطق في العراق ودول الخليج ومصر وأوروبة والأمريكتين، فضلا عن فروعهم من أبناء وأحفاد، من جهة ثانية، لتكشّف لنا حجم المشكل الذي تنطوي عليه قضية اللاجئين. ولو وافقنا على تقدير المفوضُ العام للأونروا في تقريره السنوي المؤرخ في 27 تموز

---

[15] Gwen Rawley; *Israel and the Palestinian Refugees. Background and Present Realities*. Journal of the Middle East. 4/ 1977. p.p 35-47. (p. 41).

[16] *La dispersion des Palestiniens*. Manière de voir/ 34. (1997). Paris. Le Monder diplomatique. p. 24

(يوليو) 1962 لعدد اللاجئين الفلسطينيين غير المقيدين في سجلات الوكالة بأنه يبلغ حوالي 20 بالمئة من المجموع الكلي للاجئين[17]. لأمكن تقدير العدد الكلي للا جئين الفلسطينيين في 30 حزيران (يونيو) 1996 بـ 3969759 شخصاً.

3/ في عام 1998، بلغ مجوع الشعب الفلسطيني بناء على معدلات النمو الطبيعي، وبحسب تقديرات نبيل محمود السهلي، الباحث في مكتب الإحصاء الفلسطيني بدمشق، حوالي 7389154. منهم45،4 بالمائة فقط في فلسطين الإنتدابية: 13،5 في المائة منهم داخل إسرائيل، و20،2 في المائة في الضفة و 11،9 في المائة في قطاع غزة. في حين أن 54،6 في المائة من الفلسطينيين فيقيمون في الشتات خارج فلسطين: 42،3 في المائة منهم في الدول العربية المجاورة (31،1 في المائة في الأردن، و5،1 في المائة في سورية، و5،3 في المائة في لبنان و0،8 في المائة في مصر). أما ماتبقى فينتشرون في دول الخليج وأمريكا وأوروبة[18].

4/ في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (الدورة 3 المنعقدة في باريس) الصادر بتاريخ 1948/12/11 فقرة خاصة باللاجئين الفلسطينيين هي الفقرة 11 نصها هو التالي: إن الجمعية العامة « تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يُعوَّض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات

(17) Henry CATTAN; *The Palestine Question*. 1988. Kent. Croom Helm ltd. p. 67.

(18) نبيل محمود السهلي؛ الفلسطينيون بعد نصف قرن من الصراع. السفير (بيروت). 1998/4/11

أوالسلطات المسؤولة»[19].

من الجدير ذكره أن الجمعية العامة للأمم المتحدة جددت التأكيد على مضمون القرار 194 بخصوص حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض عن الضرر في الأعوام 1952 (القرار 513) و1968 (القرار 2452) و1969 (القرار 2535)، و1972 (القرار 2963). هذا قبل أن تضيف إليه تكريسها، لأول مرة، في العام 1974 (القرار رقم 3236 (29)، اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية، أي في الدولة. جاء في هذا القرار ما يأتي:

«1- تؤكِّد (الجمعية العامة للأمم المتحدة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً: (أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، (ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

2- تؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرُّف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شُرِّدوا منها واقْتُلِعوا، وتطالب بإعادتهم»[20]

---

[19] أنظر النص الكامل للقرار في: جان-إيف أولييه؛ لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948-1951. (1991)بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص ص 171-174

[20] الترجمة كما وردت لدى: إيليا زريق، المصدر السابق نفسه. ص 71

ثانياً: جدول[21] يبين مجموع الشّعب الفِلَسْطيني وتوزُّعَه الجغرافي (1991/1995)

البلد	1991 (اللاجئون فقط)	1991	1995
الأردن (لاجئون ونازحون)	1824179	1824179	21701 01
الضفة الغربية (والقدس الشرقية)	430083	1075531	1227545
غزة	528684	622016	726832
لبنان	331757	331757	392315
سورية	301744	301744	357881
إسرائيل	150000	730000	800755
بلدان عربية أخرى	445195	445195	516724
بلدان أخرى	450000	450000	500000
المجموع	4461642	5780422	6692153

ثالثاً: من الشرعة الدولية للحقوق الإنسانية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة 2

لكل إنسـان التمتـع بجميـع الحقـوق والحريـات المذكـورة في هـذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما بسبب العنصر، أو اللون، أو

[21] Elia **ZUREIK**; *Les refugiés palestiniens et la paix*. Revue d'Etudes Palestiniennes. Paris. N° 56/1995.
P.P. 17-26. (P. 20)

الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.

المادة 13

- يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه.

المادة 15

- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

المادة 17

- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة 1

- لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المادة 12

- لا يجوز حرمان أحد ، تعسفا، من حق الدخول إلى بلده.

المادة 24

- لكل طفل حق في اكتساب جنسية.

إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد

المادة 3

يشكل التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد إهانةً للكرامة الإنسانية وإنكاراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يشجب بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والواردة بالتفصيل في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وبوصفه عقبة في وجه قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم.

المادة 4

1- تتخذ جميع الدول تدابير فعالة لمنع واستئصال أي تمييز، على أساس الدين أو المعتقد، في الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي التمتع بهذه الحقوق والحريات.

الفصل الأول

المكان والوطن: حدود الكلمات المجوفة في أصل قضية اللاجئين الفلسطينيين

«من العدل أن يرحل العرب عن دولتنا..»

دافيد بن غوريون إلى إبنه المراهق عاموز (1937)

1/ لا حاجة هنا لتجديد البرهان على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تنشأ بمعزل عن استراتيجية صهيونية صريحة «بوطن لا شعب له لشعب لا وطن له»، وأنها كانت نتيجة مباشرة من نتائج هذه الإستراتيجية. فلقد اعتقد الصهاينة، كما يقول بول منديس - فلوهر «أن الشعب اليهودي هو أكثر حاجة إلى فلسطين من العرب»[22]، وأن تفريغ فلسطين من أهلها العرب هو الشرط الضروري لتهويد فلسطين أي تحويلها إلى دولة يهودية «كما هي انكلترة إنكليزية وأمريكة أمريكية» بحسب تعبيرات حاييم وايزمن ورفاقه من الصهاينة المؤسسين. فلئن لم

---

(22) Paul Mendes- Flohr من مقدمته ل: Martin Buber; *Une terre et deux peuples*. (1985) Paris. Lieû commun. P. 20

يكن يخفى على الصهاينة، كما اعترف دافيد بن غوريون أمام المؤتمر العالمي من أجل فلسطين العمالية (برلين 1930) حقيقة أن «عدداً كبيراً من العرب عاشوا في فلسطين خلال قرون، وأن آباءهم وأسلافهم ولدوا وماتوا فيها، وأن فلسطين هي بلدهم، وأنهم يريدون الاستمرار في العيش فيها»[23]، غير أن الوجود العربي الراسخ في فلسطين شكّل، بالنسبة للقادة الصهاينة منذ البدايات، عقبة حقيقية يجب التغلب عليها، بالاستئصال. ولم يكن بوسع الإستراتيجية الصهيونية، كما تشير وقائع التاريخ ووثائقه، التفكير بغير وسيلة واحدة لحل هذه المشكلة، وهي تنظيم الطرد الجمعي للسكان العرب الفلسطينيين. في مذكراته ليوم 20 كانون الأول (ديسمبر) 1940، يطلق يوسف فايتس Weitz ، مدير الصندوق القومي اليهودي، العنان لتأملاته السياسية بخصوص مستقبل فلسطين بعد الحرب: «ينبغي أن يكون واضحاً أنه لا مكان للشعبين في هذه البلاد... الحل الوحيد (بعد الحرب) هو أرض إسرائيل (ولكن) من غير العرب. ولا مكان للحلول الوسط. ولا طريق غير ترحيل العرب من هنا. ترحيلهم كلهم.. ولا قرية يجب استثناؤها. ولا قبيلة.. فقط بعد هذا الترحيل ستغدو البلاد قابلة لاستيعاب الملايين من إخواننا وستكف المسألة اليهودية عن الوجود..لأحل آخر»[24]. بيد أن فكرة الترحيل ستأخذ لدى دافيد بن غوريون صيغة خطة استراتيجية مركزية قيد التنفيذ. في «خطوط للسياسة الصهيونية » سيوضح بن غوريون، في 1941/10/15، أن «إمكان ترحيل السكان وبالقوة قد ثبت بالدليل عندما تم ترحيل اليونان والأتراك بعد الحرب (العالمية الأولى). وفي الحرب الحاضرة (العالمية الثانية)، فإن فكرة ترحيل السكان تحظى بعطف

---

(23) بن غوريون؛ من الطبقة إلى الأمة (بالعبرية). 1955. تل أبيب. ص 107. عن: Paul Mendes- Flohr. سبق ذكره. ص 15.

(24) Benny Morris; *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. (1987) Cambridge University Press. p. 27

متزايد لكونها عملية، ولأنها أكثر السبل أمناً لحل مشكلة الأقليات القومية الخطرة»[25].

ومهما يكن الأمر، فإن تأملات يوسف فايتس وتخطيطات دافيد بن غوريون ستجد كل تعبيرها العملي في الخطة (د) «دالت»، التي هي «الخطة المركزية لاحتلال فلسطين»[26]، وجرى تصميمها ورسم تفاصيلها وفقاً لتوجيهات دافيد بن غوريون التي أفصح عنها لدى ضباط الأركان التي يقودها ييغائيل يادين: «علينا أن نتبنى نظاماً من الدفاع العدواني (aggressive defense)[27]». فعلى خلاف الخطط السابقة عليها، الخطط ألف وبيت (ب) وجيمل (ج) القائمة على الدفاع الثابت، كانت دالت تعبر تماماً عن التصورات السياسية لفايتس وبن غوريون وغيرهما من القادة الصهاينة. وقد أوضح بن غوريون للمجتمعين مقاصده من «الدفاع العدواني» كما يأتي: «مقابل كل هجوم عربي، ينبغي أن نكون مستعدين للرد بضربة حاسمة، بتحطيم الموقع أو بطرد السكان وباحتلال مكانهم»[28]. هكذا سيكون على قوات الهاغاناه التي يقودها ييغائيل يادين تطويق القرى والبلدات العربية «وفي حالة المقاومة.. تحطيم القوة المسلحة وطرد السكان خارج حدود الدولة»[29].

يؤكد المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس الذي رجع إلى المحفوظات المركزية لدولة إسرائيل بعد رفع الحظر عنها والسماح للباحثين بالإطلاع عليها، يؤكد أن أمر طرد أهالي اللد العربية صدر في الأصل عن دافيد

---

(25) المحفوظات المركزية الصهيونية. أوردها نور الدين مصالحة؛ المصدر السابق. ص 106.

(26) Neil Asher Silberman; *A Prophet amongst you. The Life of Yigael Yadin: Soldier, Scholar, and Mythmaker*. 1993. New York. Wesley Publishing Company. (p. 102).

(27) Neil Asher Silberman; *Ibid*

(28) Silberman; *Ibid*

(29) Silberman; *op. cit.* p. 102

بن غوريون شخصياً، أي القيادة السياسية الصهيونية. وقد قامت قيادة قوات الهاغاناه وغرفة العمليات فيها بإصدار تعليماتها العسكرية إل الوحدات الميدانية بخصوص احتلال اللد والطرد الفوري لسكانها. ففي الساعة 13،30 من يوم 12 تموز (يوليو) 1948، أي في صبيحة اليوم التالي لاقتحام الكتيبة الثالثة من لواء يفيتاح Yiftah لمدينة اللد ولجوء الناس إلى منازلهم ومرور «ليلة هادئة»، أصدر العقيد يتسحاق رابين، رئيس أركان عملية داني Dani، الأمر الميداني التالي: «يجب طرد سكان اللد بسرعة وبصرف النظر عن العمر. ينبغي توجيههم نحو بيت نبالا. على يفتاح (قيادة اللواء) تحديد الطريقة وإعلام قيادة داني وقيادة اللواء الثامن»[30]. بعد أن أطلقت قوات الكتيبة الثالثة النار في الشوارع، داخل المنازل وفي فناء المسجد الجامع الذي كان لجأ إليه كثير من السكان، ووقوع عدد كبير من القتلى تقدره الروايات الصهيونية ب250 قتيلاً[31]، أُمر السكانُ المروَّعون بمغادرة المدينة فوراً، وأُجبروا على التوجه نحو الشرق. في صبيحة اليوم التالي أعلمت قيادة داني قيادة أركان الهاغاناه بأنه جرى طرد سكان اللد وإجبارهم على المشي شرقاً باتجاه خطوط القوات الأردنية[32].

لا تنفي الرواية الرسمية الإسرائيلية واقعة خروج أهالي بلدتي اللد والرملة كلهم، ولا وجهة هذا الخروج بالطبع. بيد أنها تجعل منه عملاً بطولياً من ناحية، ونظيفاً أخلاقياً من ناحية ثانية. فالغارة التي نُفّذت على اللد، «هي إحدى أجرأ العمليات التي نفذت خلال حرب الاستقلال». وفيها «سرّ العرب، الذين خرقوا شروط الاستسلام وخشوا

[30] Benny Morris; *1948 and After. Israel and the Palestinians*. 1990. Oxford. Clarendon Press. P. 2.

[31] Benny Morris; *1948 and After*.. p.1

[32] Benny Morris; *1948 and After* .. P.2

إجراء انتقامياً، بالفرصة التي أُتيحت لهم للانسحاب من المدينة والرحيل شرقاً، إلى منطقة الفيلق. وهكذا خلت اللد من سكانها العرب»[33]. في حين أن احتلال مدينة الرملة العربية المجاورة للدّ، وفراغها من أهلها كلهم، جاء نتيجة مباشرة للعمل «البطولي» السابق، وثمرة سعيدة من ثمراته المتوخاة. يبدو الأمر بسيطاً ومنطقياً ومنسجماً مع سياق السرد. فإذ «رأت الرَّملة أن اللّد قد احتلت، وأنها هي نفسها أصبحت معزولة، استسلمت هي أيضاً في 7/12 ووقَّع ضابط العمليات في لواء «كرياتي» وثيقة الاستسلام، ودخلت وحدات اللواء الرملة واحتلت المواقع المحيطة بها، ونقل الشبان من السكان إلى معسكر للأسرى»[34].

الوعد والإعمار: احتلال المكان

2/ ولكن كيف توصّل الصهاينة إلى الاقتناع بأن حاجتهم إلى فلسطين هي أشد من حاجة الفلسطينيين إليها؟ وكيف استقر في وعيهم بأنهم أجدر بالبلاد من أهلها الأصليين؟

لا توفر لنا الوثائق الكثيرة المتاحة جواباً واضحاً على السؤال. فتأملات فايتس بخصوص أن الترحيل الجمعي لأهل البلاد هو «الحل» الوحيد الممكن، وتعليمات بن غوريون حول الطرد لا تفيدنا بغير الإقتناع الواثق من نفسه بأنَ حاجة الصهاينة إلى البلاد من غير أهلها هي أمر مفروغ منه وبأنه ليس أمام الفلسطينيين العرب غير حل واحد هو

---

[33] دافيد بن غوريون (تقديم). **تاريخ حرب الإستقلال.** إعداد فرع التاريخ في الأركان العامة للجيش الإسرائيلي (بالعبرية) ص 259. أحمد خليفة مترجم)؛ **حرب فلسطين 1947- 1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية).** (1984) بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 588

[34] **تاريخ حرب الاستقلال.** الصفحة نفسها من الأصل العبري، وص 589 من الترجمة العربية.

بالضبط إخلاء البلاد. وبهذا الخصوص، يعلّق زلبرمان، كاتب سيرة بيغال يادين، في معرض تحليله للمشاعر الخاصة التي ربما كانت راودت بيغائيل يادين بخصوص دوره التنفيذي المركزي في تشريد عرب فلسطين واقتلاعهم الجمعي من بلادهم: «كمثل الهجرات الجماعية التي تخيلها بيغائيل سُكنيك (يادين) في الفترات السحيقة -هجرات العموريين، الهكسوس، الإسرائيليين، الآراميين والعرب- رأى في الهجرة الحالية مرحلة لامفر منها في التطور الثقافي (...)»[35].

في مقال نشرته حنه أريندت في صيف العام 1944، أي حين كانت مازالت وثيقة الصلة بالحركة الصهيونية، تقترح إجابة على السؤال. فهي تستنتج أن الصهاينة الذين اختاروا التعامل مع الدولة البريطانية التي تحتل فلسطين بدلاً من التفاهم مع السكان المحليين، «عملوا كل شيء للانتقاص من القضية العربية»، وأنه، منذ أحداث 1936، «شرعت الحركة الصهيونية تتساءل جدياً حول هذه المسألة (..) وجرى الحديث إما عن هجرة عربية طوعية نحو سورية أو العراق وإما عن «صراع مأساوي» بين الشعبين لا يمكن حسمه إلا على المستوى العالمي من قبل الدول العظمى، ينبغي التكيف بواسطته مع «حيف محدود» (بحق عرب فلسطين) لصالح «عدالة عليا» يستفيد فيها اليهود الذين لا يملكون، بعكس العرب، أرضاً أخرى غير فلسطين»[36].

ويتطابق ما تذكره حنة أريندت مع ماكان كتبه دافيد بن غوريون في مجلة حزبه في نيسان (أبريل) 1941: «إن ارتباط الشعب اليهودي والشعب العربي بأرض إسرائيل ليس متطابقاً. إن الشعب اليهودي يرى في إسرائيل الوطن الأوحد والوحيد له.. أما العرب الذين تعتبر هذه

---

[35] Silberman; *op. cit.* p. 107

[36] Hannah Arendt; Neue Verschläge zur jüdesche-arabischen Verständigung. Aufbau (24ý5 août 1944). In Hannah Arendt; *Auschwitz et Jerusalem*. Tierce. p. 90

الأرض وطناً لهم، فهم جزء صغير جداً من الشعب العربي كله»[37].

ينبغي التريث هنا. فبن غوريون لا يتحدث هنا كما هو بيِّن عن وعد إلهي يهب الأفضلية بامتلاك البلاد إلى اليهود الصهاينة ويمنعها عن الفلسطينيين العرب. وإشاراته المتصلة بأفضلية اليهود لا تحيل إلى أي مصدر توراتي على الإطلاق. ومن المرجح أن دوافع بن غوريون كمثل دوافع رفاقه في الحركة الصهيونية، لم تتجاوز حدود الدوافع الدهرية و/أو السياسية بمدلولاتها التي عرفتها الثقافة الأوروبية الحديثة في النصف الأول من القرن العشرين، وديدنها القوة والغلبة والنجاح بالمعنى الشوفيني الضيق. والحقيقة أن الدين لم يكن في هذا العصر، الذي سيطرت عليه الديكتاتوريات وثقافاتها، لم يكن مصدراً من مصادر أية شرعية سياسية على الإطلاق. فقد كان الزمن هو زمن الديكتاتورية التي تسوِّق نفسها باسم قوم الأمة ورسالتها لقيادة البشرية البائسة في التيه؛ غير أنه كان بموازاة ذلك زمن الميليشيات المسلحة بالهراوات والبنادق والرغبات الدهرية الجامحة، والنظام الصارم والطاعة الحديدية للرؤساء الملهمين. كان زمن القوة ومظاهرها التي تجافي كل ضعف.

من الواضح أن إشارة دافيد بن غوريون لاتحيل إلاَّ إلى ذلك التعهد البريطاني الشهير المعروف باسم تصريح بلفور (1917). ففي ذلك الزمن الذي كانتِ الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية تعيد رسم خرائط العالم كما تشتهي، وتصنع الأمم والشعوب وتفصلها على قد مصالحها وأهوائها وموازين القوى بينها على وجه الخصوص، ما الذي كان يمنع الصهاينة من النظر إلى تصريح بلفور على أنه تعهد

---

(37) شبتاي تيفت؛ تطور فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني. هآريتس. 1988/10/2 في د. محجوب عمر (تقديم)؛ الترانسفير. الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية. ترجمات مختارة من العبرية. (1990). القاهرة. دار البيادر . (ص 220-238).

استراتيجي بريطاني بتحويل فلسطين إلى دولة لليهود من دون غيرهم من الجماعات البشرية؟ يقول اللورد إسرائيل سيف Sieff أحد نشطاء الصهيونية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، إن تصريح بلفور «نُظِر إليه من قبل واضعيه كما من قِبَلنا على أنه تعهد القصد منه خلق دولة يهودية»[38]. وقد دوَّن ونستون تشرشل في ملاحظة بتاريخ 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1919 أن اليهود «الذين تعهَّدنا بإدخالهم إلى فلسطين (يفترضون) أن السكان المحليين سيطردون»[39].

والحقيقة أن التفسير الصهيوني لتصريح بلفور لم يكن كله من نسيج الرغبات فقط. فهو يتطابق أولاً مع القناعة التي كانت رائجة بين الصهاينة قبل الحرب الأولى وقبل صدور تصريح بلفور بالتالي بصدد أنه «إذا لم نتعجل، فسيستولي آخرون على فلسطين[40]»؛ يصرح الدكتور حاييم وايزمن في اجتماع صهيوني بلندن في خريف 1919 : «يحتاجنا العرب لمعرفتنا وخبرتنا وأموالنا. إن لم يحصلوا علينا فسيسقطون في أيادي غيرنا، وسيقعون بين أسماك القرش. ينبغي أن يقتنعوا بأننا سنعاملهم بشرف. يجب أن نلتصق بهم مهما قيل[41]». وهو يتطابق ثانياً مع ما اعتبره الصهاينة مسؤولية بريطانية ترتبت عن التصريح المذكور، باعتبار أنها غدت ملتزمةً ومُلزَمَةً بموجب التصريح/ العقد على تهويد فلسطين أي على تحويلها إلى وطن خاص باليهود فحسب.

---

[38] Jon Kimche; Palestine or Israel. The Untold Story of Why we Failed. (1973). London. p. 142

[39] Martin Gilbert; *Winston S. Churchill*. (1975). London. W. Heinemann. Vol 4. 1916-1922. p. 484

عن: نورمصالحة؛ طرد الفلسطينيين. مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين. (1992) بيروت؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 18.

[40] Walter Laqueur; A History of Zionism (1872). Tr. fr. *Histoire du sionisme*. 1973. Paris. Calmann-Lévy. p. 240

[41] *Zionist Policy. An Adress by Dr. Chaïm Weizmann.* Sunday 21.9.1919. Publication of The British Zionist Federation. (1919). P.P. 19-20

ما الفرق بين الحق الفلسطيني والحق الصهيوني في هذه الحالة؟ إنه فرق سياسي بالدرجة الأولى، وحضاري/ استعماري بالدرجة الثانية. فتصريح بلفور يعني في المفهوم الصهيوني أن الإمبراطورية التي تحكم العالم وتقرر مصير الأوطان، وهي الإمبراطورية البريطانية، تعهدت بخلق دولة إسرائيل. فهي التي تعطي صك الولادة للدول؛ وهي التي تقرر حدودها وبنيتها السكانية؛ وهي فوق ذلك الشرعية الدولية الفعلية أو بالأصح قوتها التنفيذية المجسّدة. أليست بريطانية العظمى هي التي رسمت، بالاتفاق مع فرنسة، مصائر المنطقة العربية التي كانت عثمانية؟ ألم تخطط الحدود المصرية والسودانية والتركية والعراقية والسورية واللبنانية والفلسطينية والأردنية وغيرها؟

ثم إن التعهد البريطاني يخص أراض فارغة سياسياً (وليس من السكان بالطبع) بدليل بسيط بيانه أن دولة فلسطينية لم تكن موجودة لا وقت صدور التصريح ولا طوال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. أمّا سكان هذه المناطق، التي كانت عثمانية إلى وقت قريب، فهم لا يشكلون أمة سياسية إذن وينتمون، في أحسن الأحوال، إلى شعب عربي يقيم خارجها ويستطيعون بل ويجب أن ينضموا وأن يرحلوا إليه. «إنهم جزء صغير جداً من الشعب العربي كله»، كما أكد بن غوريون في نصه سابق الذكر. وقد ظلّت السيدة غولدا مائير، على سبيل المثال لا الحصر، حتى وقت متأخر من حياتها تنكر على الفلسطينيين أن يكونوا شعباً وأن يكون لهم بالتالي حقوق في بلادهم فلسطين. ففي معرض ردها على سؤال صحفي لكول هاعام (صوت الشعب) في 1961/4/22 أكدت السيدة مائير بأن «الزعم بأن هناك شعباً اسمه شعب فلسطين هو زعم يستخدم كوسيلة فقط»، أي كوسيلة غرضها السياسي الخبيث هو الانتقاص من شرعية استفراد الصهاينة بفلسطين، والتأكيد على شرعية المطالب الفلسطينية في بلادهم.

إن الوجود الفسطيني هو وجود عارض إذن، ولا ينبغي أن يشكل عقبة حقيقية في وجه تنفيذ المشروع الكبير الهادف إلى تطبيع اليهود وتحويلهم إلى أمة كمثل غيرهم من الأمم، أي إلى إنجاز البعث القومي اليهودي بحسب قول الأدبيات الصهيونية. ثم إن «المشاريع الخلقية تنفذ كلها بالإكراه» كما بيّن إلياهو هكرملي عضو اللجنة القومية للصندوق القومي اليهودي وكذلك المجلس القومي لليشوف فيما بعد، في مؤتمر حزب البوعالي تسيون الذي يقوده بن غوريون. يُفنّد هكرملي الزعم القائل بأن «الترحيل استفزاز سياسي» ويدحضه مؤكداً على أنه «برنامج عادل، ومنطقي، وخلقي، وإنساني بكل ما في هذه الكلمة من معنى»[42]. كيف لا يكون المشروع الصهيوني عادلاً ومنطقياً وأخلاقياً وإنسانياً وهو يمثل في عرف أصحابه برنامج حركة تحرر وطني، أي حركة إحياء وتجديد للشعب اليهودي، وثورة قومية إذن؟ «فإذ لا توجد حركة تحرر وطني أو اجتماعي تحقق أهدافها من غير اقتراف ذنب معين»، كما يقول يهودا غوتلهيف في معرض اعتراضه على تأكيدات الجنرال موشي دايان في نهاية العام 1975 بأن قيام إسرائيل جاء على حساب الفلسطينيين وفوق القرى والأراضي الفلسطينية، فإن «الحركة الصهيونية أرادت أن تحقق أهدافها بأقل نسبة من اللاعدل بحق السكان العرب»، من ناحية، وأنه «لا مبرر لوجود دولة فلسطينية أخرى»[43]، من ناحية ثانية.

لا يمثل طرد الفلسطينيين إذن إثماً أخلاقياً بحق هؤلاء الناس

---

[42] تقرير بشأن مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي. 21/ تموز (يوليو)- 7 / آب (أغسطس) (بالعبرية).)1938). تل أبيب، ص 122. عن: نور مصالحة. مفهوم الترانسفير. سبق ذكره. ص 61.

[43] يهودا غوتلهيف في دافار 1976/1/2 وموشي دايان ؛ مقابلة مع هآريتس (1975/12/19). الأمر نفسه يردده إيحود باراك اليوم.

الذين يقيمون على أرض هي من حقوق غيرهم، أي الصهاينة. فقد اقتطعت بريطانية القسم الشرقي من فلسطين وأعطته للأمير الهاشمي عبد الله بن الحسين، أي للعرب. إنها المسؤولية البريطانية المضاعفة إذن. فهي تعهدت للصهاينة بكل فلسطين، في حين أنها لم تُبْقِ لهم غير جزء منها. هكذا وجد جابوتنسكي وخلفاؤه التصحيحيون وتفرعاتهم من بعد في «الفعل» البريطاني مسوغاً كافياً بحد ذاته للبحث عن تحالفات سياسية لدى الحركة الفاشية في العقدين الثاني والثالث ثم لدى النازيين في العقد الثالث، انتهاء بمحاربة البريطانيين في العقد الرابع. هذا ما يبينه على سبيل المثال لا الحصر يلين مور Yellin Mor عضو الليحي: «كان علينا أن نحارب العدو. وكنا على حق في بحثنا لدى المضطهد النازي عن المساعدة باعتباره كان بحسب الظروف تلك عدوّ عدوّنا: البريطانيون»[44]. ويعلق المؤرخ الإسرائيلي توم سيغف على ذلك بقوله «إن التصحيحين لم يكونوا أقل براغماتيكية من القادة الصهاينة. بل أشد نفاقاً»[45]. بيد أن حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون ورفاقهما في التيار الصهيوني البراغماتي الأكثري، وجدوا فيه مبرراً إضافياً لتحويل «إسرائيل الصغرى»، أي فلسطين الإنتدابية، إلى دولة يهودية كما هي إنكلترة إنجليزية. في 5/ 11/ 1937، يكتب بن غوريون في رسالة لإبنه عاموس البالغ 16 عاماً ما يأتي: «علينا أن نطرد العرب ونحتل أماكنهم.. وإذا اضطررنا إلى استخدام القوة، لا لاقتلاعهم من الأرض في النقب وشرق الأردن، بل لضمان حقنا في استيطان هذه الأرض، فإن مثل هذه القوة هو في تصرفنا»[46]. أما الحق الذي يتحدث الأب بن غوريون عن

---

[44] Tom Segev; *Le septième million. Les Israèliens et le Génocide*. (1993). Paris. Liana Levi. p. 45.

[45] Tom Segev; *Le septième million*. ibid.

[46] Shabtai Teveth; *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs*. (1985). Oxford. Oxford University press. p. 189.

ضمانه ويغرسه في وعي إبنه المراهق، فهو حق التعهد البلفوري الذي لا يتطابق مع الوعد التوراتي لا من قريب ولا من بعيد. ففي رسالة سابقة، كان بن غوريون فسر الأمر لابنه المراهق عاموس على الصورة التالية: «لم نُرد قط أن نسلب العرب أرضهم (لكن) بما أن بريطانية أعطتهم قسماً من الأرض التي كانت موعودة لنا فيما سبق، فمن العدل أن يرحل العرب عن دولتنا إلى القسم العربي»[47].

إلى الحق السياسي، يضيف الوعي الصهيوني حقاً آخر يعزِّز الحقَ الأول ويزرق فكرة الترانسفير أي الترحيل الفلسطيني بنسغ اليقين القوي الذي تتمظهر فيه، هو حق الاعمار أو التحضير. يكتب دافيد بن غوريون في يومياته خلال سنوات الحرب: «لا أفهم لماذا يحتاج شرق الأردن إلى صحراء أخرى وماذا سيفعل بها. ولماذا تُغتصب منا هذه المنطقة التي نحن وحدنا نحتاج إليها منطقة للتنمية ونحن وحدنا مستعدون لتطويرها؟ إنه لا يخطر في بالنا أننا سنرحل عن البحر الميت.. ونحن وحدنا القادرون على إحيائه..[48]».

يتطابق ما أوردته حنة أريندت كذلك مع ما ذكره يوسف فايتس في يومياته المنشورة بالعبرية في تل أبيب عام 1965. فبصفته مديراً للصندوق القومي اليهودي منذ عام 1932، فإن قضية الأراضي (= إقامة المستوطنات، استيعاب المهاجرين، الاحتكاك بما سمي في الأدبيات الصهيونية بالقضية العربية ..إلخ) كانت تخصُّصَه الأول. وكان بهذه

---

(47) Shabtai Teveth; *Ben-Gurion and the Paleestinian Arabs. p. 182.* عن *مصالحة*. أوردها: نور الدين مصالحة. سبق ذكره. ص 53.

المصدر نفسه.

(48) دافيد بن غوريون؛ **يوميات حرب 1947-1949**. تحرير غيرشون ريفلين والحانان أورين (بالعبرية). ترجمة سمير جبور. (1993). بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 676 من الأصل العبري. وص 519 من الترجمة العربية.

الصفة الإستراتيجية حتى وفاته في العام 1968، في الحلقة الضيقة العليا لصنع القرار السياسي. وقد ظل الرجل، كما تُبين المذكرات، وفياً للقضية المركزية التي احتلت قلب تفكيره، وهي قضية إخلاء فلسطين من العرب، كل العرب. فكمثل كل صاحب إيمان قوي بشرعية قضيته، لم يكتف يوسف فايتس بطرح مشروعه الأثير بتهجير (ترانسفير) الفلسطينيين نحو سورية و/أو العراق، بل واظب على التبشير به وعلى حث أعضاء القيادة العليا على عدم التقاعس في العمل بمقتضياته وعلى انتهاز كل سانحة من أجل إنجازه. في الرابع من حزيران (يونيو) 1948، أي قبل خمسة أسابيع من احتلال اللد وطرد سكانها وبعد ثلاثة أسابيع من هجرة سكان الجليل وإعلان تأسيس دولة إسرائيل المعروف باسم إعلان الاستقلال، يتساءل فايتس عقب احتساب عدد القرى الفلسطينية المهجورة تساؤل الواثق من صحة خياراته: «من كان يتوقع مثل هذه المعجزة؟ غير أن معجزة لا تخلق وضعاً مستقراً بشكل تلقائي»[49]. أما الوضع المستقر الذي يشير إليه فايتس فيتحقق (يومياته في 1948/6/13)، بعملية ذات شقين متكاملين: «علينا منعهم من أن يعودوا، وفي الوقت نفسه علينا ملء الفراغ الذي خلَّفوه» (ص 164). وحين سأله دافيد بن غوريون عن رأيه بحل لقضية اللاجئين (= إفراغ ما تبقى منهم كذلك)، كتب فايتس (يومياته في 1948/9/26): «أجبت بترهيبهم بكل الوسائل المتاحة (...) يجب منعهم من عبور الحدود» (ص167)، من ناحية، والعمل، من ناحية ثانية، (يومياته في 1948/8/3) على «تجهيز الرأي العام لقبول واقعة أنه لا مكان لعودتهم» (ص165). سيقابل حاييم وايزمن، رئيس الدولة، ودافيد بن غوريون، رئيس الوزراء، وموشي

[49] اعتمدت على الترجمة الفرنسية التي أنجز فيها ها إيلان هاليفي إيراد فقرات واسعة من يوميات فايتس في:
Ilan Halevi; *Sous Israël, la Palestine*. (1984). Paris. Le Sycomore. p.p 161-171. (p. 162)

شاريت، وزير الشؤون الخارجية، للتأكد من مواقفهم بخصوص عودة اللاجئين الفلسطينيين التي كانت غدت قضية ساخنة إعلامياً كذلك. سيسجل في يومياته (1948/5/28) بعد اجتماعه مع موشي شاريت في مكتبه بوزارة الخارجية بالقدس إنه «هو أيضاً يفكر مثلي بضرورة العمل على تحويل خروج العرب إلى واقعة نهائية» ((ص 162)، وسيدون (يومياته في 1948/12/9) كلام رئيس الدولة حاييم وايزمن: «لا يستطيع العرب ولا ينبغي عليهم أن يعودوا» (ص 168) . أما دافيد بن غوريون، رئيس الوزراء ورجل الدولة القوي، فسيقول بكل وضوح (يومياته في 1948/12/18): «لن ندع العرب يرجعون» (ص 168).

المواد الصلبة: من غير عرب

3/ غير أن ثيودور هرتسل هو الذي ابتكر في الواقع فكرة النقل الجماعي للفلسطينيين كشرط ضروري من شروط «دولة اليهود» التي برمج لها. فلقد كان هرتسل، بحسبه البراغماتي القوي، هو الذي وضع خطة متكاملة لايعوزها سوى خلق الشروط العملية للتنفيذ. وهي خطة لا يفصح هرتسل عنها في كتاباته المنشورة بطبيعة الحال؛ بل في يومياته التي أودع فيها مشاعره وتفاصيل برامجه وتأملاته جميعها، من غير استثناء. سيؤكد في كتابيه «دولة اليهود» وفي «الأرض القديمة الجديدة» وفي غيرهما من المقالات المنشورة والمراسلات على الخير العميم الذي سيصيب أهل البلاد جراء هجرة اليهود إلى فلسطين. وسيظهر دهشته المستنكرة في إجابته على رسالة الفلسطيني يوسف ضياء الخالدي التي يحذر فيها الصهاينة من مغبة ما يرمون إليه، مبيناً أن فلسطين الآن هي جزء من السلطنة العثمانية وأنها مأهولة بشعب آخر غير الشعب الإسرائيلي. سيكتب له هرتسل: «ولكن من يريد طرد هؤلاء الناس؟

سيتعاظم رفاههم وسعادتهم بفضل رفاهنا»[50].

مع أن هرتسل أظهر تبرمه في يومياته من الرقعة الجغرافية الصغيرة لفلسطين، وكان يعرف أنها مأهولة بعدد كبير من السكان العرب، وأن المسلمين كما كتب في العام 1897 هم «بالضبط .. الأكثر تسامحاً تجاه المعتقدات الدينية الأخرى»[51]، فقد أطلق العنان في يومياته التي أودع فيها صندوق أسراره كي يتصور وصول ملايين اليهود دفعة واحدة «إلى الجانب الآخر»، من ناحية، ولكي يتصور كذلك كيف سيتم التخلص من الفلسطينيين، من ناحية ثانية. وقد كرس لهذا الغرض الثاني حوالي عشرين صفحة كاملة من يومياته لمعالجة ما يدعوه المؤرخون الصهاينة بـ«القضية العربية». لمقاربة الموضوع، تسلَّح هرتسل بالافتراض القائل إن السكان الأصليين يمكن تصنيفهم، وإذن تقسيمهم، إلى أغلبية من الفلاحين الفقراء، المحاصصين أو المرابعين، من ناحية، وقلة من المالكين، من ناحية ثانية. غير أن الفرق في الوضع المجتمعي بين الفلسطينيين الذين يملكون والفلسطينيين الذين لا يملكون لا يشكل لا ميزة يمكن الركون إليها، ولا يعني أمراً كبيراً بالنسبة لهم في داخل «دولة اليهود» الهرتسلية. وهو فرق لا يقرر لا الفرق في المصير الذي يتصوره هرتسل للسكان الأصليين ولا حتى يعدل منه على أحسن تقدير. فليس للعرب في دولة هرتسل العتيدة مكان على الإطلاق. فهذا الرجل الذي يصف نفسه في يومياته بتاريخ 9/6/ 1895 بقوله «إنني لست الرجل الذي يُشيِّد على الريح (.. بل) بمواد صلبة»[52]، ويحلم بدولة ارستقراطية على صورة الإرستقراطيات التي كانت في تراجع متسارع في

[50] Ernst Pawel; *Theodor Herzl ou le labyrinthe de l'exil*. 1992. Paris. Seuil. p.p. 384.

[51] Theodor Herzl; *The Zionist Congress*. The Contemporary Review. (London). Vol LXVII. October 1897. p.. 587-600. (p. 597)

[52] Ernst Pawel; *Theodor Herzl. op cit*. p. *214*

أوروبة، يتعذر عليه حتى أن يتخيل أن مملكته العتيدة يمكن أن تضم عرباً هـم، كمـا ينقـل بلغـة متواطئـة عـن الصحفـي بـن يـهودا (اليوميـات في 1899/3/18) قولـه إن النـاس في الشـرق «هـم حيوانـات متوحشـة يمكـن إطلاقها وتوجيهها في أي اتجاه»[53].

ولما كان ما يريده اليهود، كما كتب هرتسل في مقالته التي نشـرها بعد انعقـاد المؤتمـر الصـهيوني الأول في بـال السويسـرية مباشـرة، «دولـة للشـعب اليـهودي.. أريـد أن أقـول دولـة تخـص اليـهود بحسـب القـانون العـام..»[54]، فـإن مصـير المعدمـين ومصـير المـالكين مـن الفلسـطينيين سيكون بالضرورة خارج دولة القانون العام هـذه. سيلح على ضرورة نـزع الملكية بصورة جذرية ومن غير تعويض، غير أنه سيؤكد على أن عمليتي «نزع الملكية وإبعـاد الفقـراء يجب تنفيذهمـا بحذر واحتراس وتكتم»[55]. «سـوف نحـاول تسـريب السـكان المعدمـين عـبر الحـدود بتـأمين وظـائف العمـل لـهم في «بلـدان العبـور»، علـى أن نسـد في جوهـهم «كـل مجـالات العمل والاستخدام في دولتنا»، في حين أن «نزع الملكية بالنسبة لأصحـاب الأمـلاك سـوف يكون طوعياً. وسـوف يتم تشـجيعهم على التفكير بأنـهم يخدعون اليهود ويغشـونهم، إذ يبيعونـهم الأشياء بـأكثر بكثير مـن القيمـة التي تستحقها»[56].

هكـذا لا يغـدو اكتشـاف ونسـتون تشرشـل الـذي أشـرنا إليـه بخصـوص أن الصهاينـة اليـهود يتوقعـون حلولـهم مكـان أهـل البـلاد الأصليين، لا يغدو لا بالاكتشـاف الجديد ولا بغير المألوف. فجلّ الذيـن

---

[53] Ernst Pawel; *Theodor Herzl. op. cit.* p. 383.

[54] Theodor Herzl; *The Zionist Congress. op. cit. p. 592*

[55] دزموند ستيوارت؛ **تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية**. ترجمة فوزي وفاء وابراهيم منصور. 1974. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 224-225

[56] دزموند ستيوارت؛ **تيودور هرتزل**. سبق ذكره. ص 225

فكروا في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين في «إحياء فلسطين باليهود» أو بتشييد وطن قومي لليهود في فلسطين أو في تهويدها لم يخلوا على تأملاتهم بالذهاب إلى حيث لا يمكن إلا أن تذهب بخصوص مصير أهل البلاد. فقد أدركوا، منذ ذلك الوقت المبكر، أن تهويد فلسطين عملية تاريخية ذات وجهين متكاملين تكامل تلازم شرطي. فهي سيرورة من الاستيعاب ومن النبذ في آن. فاستيعاب المستوطنين وإقامة المستوطنات يتصلان بالضرورة بدفع أهل البلاد نحو عملية تاريخية من التهميش والنبذ المتفاقمين وصولاً إلى الاقتلاع الكلي.

بيد أنهم أدركوا فوق ذلك أن الشرط المركزي لتحقق هذه العملية التاريخية هو شرط العنف المنظم، أي العنف الإستراتيجي المؤسس مع سابق تصميم وتخطيط وإصرار. فقبل ظهور أية حركة صهيونية على الإطلاق، أشار الحاخام كاليشر Kalischer (1795–1874)، وهو الذي كان يحض على استيطان فلسطين ويضعه مؤرخو الصهيونية في موضع الريادة، أشار في إحدى كتاباته في العام 1862 إلى الخطر الذي تشكله «العصابات العربية»[57] على المستوطنين، أي، باختصار، إلى الاصطدام المحتمل بين أهل البلاد والمستوطنين القادمين لاقتلاعهم والحلول مكانهم. هكذا أثار كاليشر مايدعوه والتر لاكور بالقضية التي «شغلت مكاناً كبيراً في مداولات المؤتمرات الصهيونية، وفي السجالات الداخلية و، بالطبع، في الدبلوماسية الصهيونية»[58]، وهي قضية الوجود العربي في فلسطين. وقد أدرك موسى هس Hiss (1812–1875) في كتابه روما والقدس (1862) وفي سلسلة من المقالات كتبها على صورة رسائل ونشرها بالفرنسية في العام 1864 في دورية الاتحاد الإسرائيلي العالمي الباريسية، وكذلك في «مشروع استيطان الأرض المقدسة» (1867)، أدرك

[57] Walter Laqueur. *Histoire du sionisme*. op. cit. p. 236

[58] Walter Laqueur; *op. cit.* pp 235-236

ترابط المعول والبندقية في تهويد فلسطين، أي تلازم العنف بانزراع المستوطنين وباقتلاع الفلسطينيين، من ناحية، وترابط مشروع تأسيس دولة يهودية في فلسطين، كما لاحظ ناثان فاينشتوك[59]، بالتوسع الغربي، من ناحية ثانية . فمع أن موسى هس يعترف في رسالته الثامنة أنه يعرف «إن الإسرائيليين الوطنيين حقاً ليسوا في الوقت الحاضر لا بالعدد الكافي ولا بالاستثارة الضرورية لتجاوز العقبات»[60] التي تقف في وجه تحقيق المشروع الذي يدعو إليه، فهو لا يتردد عن التأكيد مع ذلك على الحاجة إلى النقود لكي يجري « في الأرض المقدسة تملّك المدن المهجورة، وتحويل الصحراء إلى لبنان جديد»[61].

غير أن هس لا يتوقف لدى حدود رغبته في تملك «المدن المهجورة» و/ أو في إعمار «الصحراء»؛ ففي ذلك الزمن الذي كانت إقامة المستعمرات تشكل صناعة قائمة بذاتها وفناً ينتسب إلى تقدم الحضارة وتوسعها على حساب التأخُّر والبدئية في التاريخ، لم يكن مفكرو الاستعمار ومطلقو حملاته ومنظموها يرون في «الأهالي» indigenous عقبة حقيقية يتعذر تجاوزها أو التغلب على مقاومتها المتوقعة. ولا يخرج موسى هس ولا لاحقوه عن القاعدة. فقد كان الرجل ابن عصره وحساساً لما يجري في زمنه من وقائع وسياسات تُعَدُّ في الغرب بخصوص الشرق. فـ«لئن كانت الأحداث السياسية التي يجري تحضيرها في الشرق تسمح بإقامة دولة يهودية، فإنه ينبغي البدء بإقامة

---

[59] Nathan Weinstock; *Le sionisme contre Israel*. (1969). Paris. François Maspéro. p. 48.

[60] Maurice Hess; *Lettres sur la mission d'Israel dans l'Histoire de l'Humanité*. Archives israelites. Recuil religieux, moral et littéraire. Année 1864. Tome XXV. p. 382.

[61] Moses Hess; *Rom und Jerusalem. bie Lesste Nationalitätsfrage*. (1862). Leipzig. tr. fr. *Rome et Jerusalem*. (1981). Paris. Albin Michel. p. 190

مستوطنات يهودية في أرض أجدادنا»[62]، كما أنه «يجب استخدام يهود مدربين عسكرياً لمواجهة هجمات البدو الغزاة، وللقيام بدور الشرطة، ولفرض احترام القانون، وللحفاظ على النظام في البلاد»[63].

ليس القصد من ذكر موسى هس لا تحليل مضمون مشروعه الذي لا يبخل عليه بصفات التحرير والتحرر والإنعتاق إن للبشرية اليهودية أو للبشرية قاطبة، ولا الكشف عن المفارقات العديدة التي ينطوي عليها؛ فالغرض منها هو الإشارة إلى أن هذه القناعة بأن حاجة اليهود إلى فلسطين تفوق حاجة أهل البلاد هي التي تشرح على الأرجح جملة السياسات والمواقف العملية التي حكمت المشروع الصهيوني، من ناحية، ولماذا منذ تلك البديات المبكرة جرى التعامل مع القضية العربية بطريقة هي، على أحسن تقدير، فظة وقاسية، من ناحية ثانية. والحقيقة أن مصطلحات «القحط» و«الفراغ» وغيرها لا تعني بالضرورة أن الصهاينة يتصورون حقاً بلاداً مهجورة خلواً من الحياة والسكان والزرع، أو أن البلاد ظلت في حالة قحط بانتظار قدوم اليهود بعد طول انتظار، بل بالضبط ذلك النوع من «الفراغ» الذي يمكن تسميته ب«الحضاري» بحسب مقاييس النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا البيضاء وكوكبة الأساطير التي تتصل بالآخر غير الأوروبي.

ولا تثبت الوثائق الكثيرة المتاحة ما يقوله بعضهم إن الصهاينة اعتقدوا فعلاً بالأسطورة التي رُوِّجت بخصوص إن فلسطين هي «وطن من غير شعب». فالمعلومات التي كانت متاحة وقتئذ لا تدع مجالاً للشك بأن في فلسطين «أهال» يعمرون بزرعهم وحياتهم وأطفالهم المدن والبلدات والقرى الكثيرة التي تغطي رقعتها الجغرافية الصغيرة. فلا

---

[62] Moses Hess; *Rome et Jerusalem*. p. 164.

[63] Moses Hess; *Rome et Jérusalem*. p. 191.

كتب الجغرافية والرحلات ولا الصحافة كانت تتحدث عن فلسطين من غير أهل. ولا داعي هنا إلى تبيان ذلك. فقائمة النصوص المنشورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقط تكاد لا تحصى بهذا الخصوص.

الجمل المجوفة

4/ في عام 1891 كتب **آحاد هاعام** (1856–1927)، بعد عودته إلى روسية قادماً من فلسطين التي زارها مرتين متتاليتين بغرض الاستطلاع المُدقِّق، نصاً صار شهيراً بعنوان «**الحقيقة عن أرض إسرائيل**». وهو نصٌ لا تكمن أهميته في كونه وثيقة، من بين غيرها من الوثائق التاريخية الكثيرة، بخصوص البدايات الأولى لعمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فقط، بل في كونه، قبل ذلك ربما وبالإضافة إليه، شهادة بليغة عن مضمون العلاقة بين المستوطنين والعرب، أي بخصوص ما اصطلح مؤرخو الصهيونية على تسميته باسم القضية العربية من جهة، والملامح العامة للمحتوى السياسي والإنساني والأخلاقي وللسياق التاريخي للمشروع الصهيوني، من جهة ثانية.

في هذا النص الذي كتب بعد تسع سنوات من بدايات الاستيطان الاستعماري الصهيوني لفلسطين على يد «أحباء صهيون»، يؤكد أحاد هاعام، أن معاينته الشخصية لما يجرى «هناك» (أي فلسطين) تجافي على طول الخط ما يجري تداوله «هنا» من أساطير بخصوص «أرض الميعاد»: ليست فلسطين بلداً مهجوراً من غير سكان، وهي ليست أرضاً يباباً لا زرع فيها ولا عمران. فليس في البلاد كلها «حقل صالح للزراعة وغير مزروع» (ص 112). «يتوجب علينا تفحص وضعنا الراهن في البلاد إن كنا نرغب في ألاَّ نخدع أنفسنا والشعب الذي يثق بنا» (ص 114).

ذلك أن «ما يفعله أشقاؤنا في أرض إسرائيل» هو أنهم بعد أن «كانوا عبيداً في بلاد الشتات؛ ألفوا أنفسهم يتمتعون فجأة بحرية لا حدود لها... وأن هذا التغير السريع نمّا لديهم نزوعاً استبدادياً... إنهم يتصرفون حيال العرب بطريقة معادية وفظة، ويغتصبون حقوقهم من غير أي مسوِّغ» (ص 117).

ولما كان آحاد هاعام تيقن من أن «العرب، وأهل المدن منهم بشكل خاص، يلاحظون ويعرفون جيداً أفعالنا وأهدافنا في البلاد»، فقد توقع من غير لبس بأن الاصطدام واقع لا محالة بين الصهيونية وأهل البلاد الفلسطينيين. فإذ «لن يتخلى (شعب البلاد) عن مكانه بسهولة»، يغدو منطقياً قول آحاد هاعام إنه «إذا واصلنا السير على هذا الطريق، فلن نفعل غير أن نزرع قضية اليهود في المكان الذي لا توجد فيه حتى الآن»[64]. «ليس هذا هو الطريق» (ص 117).

والمقصود بالطريق الذي يندد أحاد هاعام به ويستنكره هو بالضبط ما كان يجري التخطيط للعمل به من استراتيجيات وسياسات تتعلق بصهينة فلسطين. غير أن قناعة الصهاينة بأنهم أجدر بالبلاد من أهلها كانت قوية بحيث أن معرفتهم بأنَّ فلسطين عامرة بسكانها وزرعها وبأنها ليست قفراً لم تغير من تصميمهم على المضي قدماً في المشروع أو تدفعهم إلى إجراء تعديلات على أهدافه. يكتب واحد من أوائل مستوطني حركة أحباء صهيون بعد وقت قليل من وصوله إلى فلسطين في ربيع العام 1882وهو زئيف دوبنوف Zeev Dubnov، يكتب في رسالة وجهها إلى أخيه المؤرخ المعروف سيمون ما يأتي: بما أن «الهدف النهائي

(64) بخصوص آحاد هاعام يمكن العودة ل: J. Fink; *Ahad-haam. Une étape de la pensée juive*. Paris. Sd. Editions Kyoum.

أما بخصوص النص، فقد اعتمدت الترجمة الفرنسية لدى:
Ilan Halévi; *Sous Israël, la Palestine*. (1984). Paris. Sycomore. p.p. 111-118

هو الوصول إلى استقلال إسرائيل، فإنه يجب إنشاء المستوطنات، وأن تنتقل الأرض والصناعة إلى أيدي اليهود، وأن يُتقن الجيل الجديد استخدام السلاح»[65].

بعد حوالي نصف قرن من نص أحاد هاعام سابق الذكر، نشر **مارتن بوبر**، في تشرين الثاني (نوفمبر 1948)، نصاً لا يقل أهمية عن نص أحاد هاعام وإن كان لم يحظ بالشهرة نفسها التي عرفها نص هذا الأخير. أما عنوان هذا النص فيلخص مضمونه تلخيصاً هو بحد ذاته شديد التكثيف: **«تعالوا نضع نهاية للجمل المجوفة»**. ما يقوله النص هو باختصار ما يلي: نحن نقول إن هذه البلاد لنا، وإن العرب يرفضون هذه الحقيقة ويستنكرونها ويقاومونها. لكن «الوقائع هي نسبياً بسيطة... في حقبتنا الحاضرة، ثمة شعب آخر يقيم في هذه البلاد .. يعيش فيها ببساطة، يزرع حقوله كما لو أن التقنية الحديثة ليست موجودة، ويحافظ على عاداته القديمة كما لو أن الحضارة الحديثة من غير وجود، وهؤلاء الناس يتحدثون لغة شعبية كما لو أن لغة الأدب غير موجودة..». نحن نقول إننا هوجمنا. من الذي اعتدى علينا إذن؟ «هل ننتظر منهم حقاً أن يعترفوا مباشرة (بأن هذه البلاد لنا). هل سنفعل هذا لو كنا في مكانهم؟ لنكف عن الجمل المجوفة. ذلك أن الحقيقة هي أننا غزونا «سلمياً» باختراق هذه البلاد»[66].

ليست الرابطة التي تجمع بين نصي آحاد هاعام ومارتن بوبر من نوافل الأمور. فكلاهما يتحدث عن المشروع الصهيوني من منظار هو استراتيجي ويهودي في آن؛ وكلاهما يقارب مشروع الصهيونية من نظرة هي صهيونية ونقدية معاً؛ فضلاً عن أن كليهما ينتمي إلى تيار في

[65] Walter Laqueur; *op. cit.* p. 255

[66] Martin Buber; *Une terre et deux peuples*. 1985. Paris. Lieu commun. P.P. 291-294 (مابين قوسين هو الأصل)

الصهيونية يضع الإحياء اليهودي الروحي و/أو الثقافي في موضع المركز، ويدفع المشروع السياسي أي مشروع الدولة القومية بصيغته الهرتزلية إلى موقع ثانوي وربما الخطأ الجسيم؛ وكلاهما يولي البعد الأخلاقي والمضمون الإنساني مكاناً بارزاً في نظرته إلى ما يجري حوله من أحداث ونوايا واستراتيجيات. بيد أن هذا التيار كان كما لاحظ المؤرخ والتر لاكور من غير شعبية على الإطلاق. وكانت الدعوات التي تتردد بين الحين والحين لمراجعة السياسة الصهيونية حيال العرب باتجاه التعاون والتفاهم تقابل دائماً بالرفض الصريح. ففي جلسة سرية من جلسات المؤتمر الصهيوني السابع (1905)، اقترح البروفيسور يتسحاق إبشتاين Epstein على المؤتمرين ضرورة العمل على التفاهم مع أهالي البلاد العرب، والتعاون معهم بغرض كسب صداقتهم. غير أن اقتراحه لم يبق صوتاً صارخاً في البرية فقط، بل حفز عدداً من رفاقه في المؤتمر على الرد عليه بعنف. كتب أحدهم وهو نحاما بوشاشفسكي Puchachevski Nehama مؤكداً أن العرب «لم يتوقفوا يوماً عن أن يكونوا شعباً؛ وأنهم، بعكس اليهود، ليسوا بحاجة لتجدد قومي (وبذلك فهم) ليسوا بحاجة لليهود[67]». أكثر من ذلك، كان شبان حزب البوعالي تسيون اليساري وأبو الحركة العمالية الإسرائيلية، كانوا كما كتب ليفونتين Levontin مدير المصرف الأنجلو-فلسطيني إلى وولفسون Wolffsohn خليفة هرتسل على رأس المنظمة الصهيونية، كانوا يتجولون في يافا وهم مسلحون بالعصي الغليظة وبعضهم بسكاكين وبنادق ويعاملون العرب بعنجهية واحتقار[68]. الأمر الذي دفع أحدهم إلى أن يلاحظ «أن لدى اليهود موقف تجاه العرب ذكره بالطريقة التي يعامل فيها الأوروبيون السود»[69]

---

(67) Neham Pichachevski; Hashiloah (1908). p. p 67-69. cit. in: W. Laqueur, Histoire.. p. 243

(68) لاكور؛ تاريخ.. المرجع السابق. ص 245

(69) المرجع الساق: ص 244

ولم يكُ تيودور هرتزل وحاييم وايزمن ودافيد بن غوريون وموشي شاريت وغولدا مائير ويغال يادين وموشي دايان واسحق رابين وشمعون بيريس وغيرهم لابالجهلة بالحقيقة الفلسطينية، وهم الذين عرفوها عن كثب وعملوا على تغييرها بتوسل التخطيط والممارسة، ولا بالأبرياء، وهم الذين امتهنوا صنعة السياسة والحرب ميداناً لهذا التغيير. فقد كان هدفهم، كما كتب مارتن بوبر في نص نشره في 27 أيار (مايو) 1948، أي بعد أسبوعين من إعلان «استقلال» دولة إسرائيل، وعنوانه «نمطان من الصهيونية»، هو «إقامة دولة صغيرة تضع نفسها في خطر العيش في صراع دائم مع محيطها الجغراسي (الجيوبوليتيك) الطبيعي وترغم نفسها على أن تكرّس قواها الحية إلى المسائل العسكرية»[70].

5/ وبهذا الخصوص، تشكل حياة اسحق رابين بمعنى من المعاني سيرة الحياة الداخلية للمشروع الصهيوني في فلسطين. فإسحق رابين، المولود في 1922 في القدس لأبوين بولونيين من الاتجاه العمالي، هو من غير شك «الإنتاج النموذجي» لصهيونيةٍ هي ذاتها «الإنتاج النموذجي» لأوروبة الحديثة، بتوسّعيتها وعدوانيتها وبتحولاتها ومعتقداتها وأساطيرها كلها. ينتمي رابين إلى ذلك الجيل من الشبان الذي تنفّس، منذ رأت عيناه النور، من رئة الفكرة الصهيونية وترعرع في كنف مشروعها كله. فخلف مشروع الدولة القومية التي سيطرت على عقول «الرواد» الأُوَل وربما أحلامهم كلها، كانت الرغبة في تجديد الإنسان اليهودي، أي في تحديثه و«تطبيعه» (تحويله إلى «إنسان طبيعي» «يشبه» غيره من الناس في المجتمعات الأخرى) هي التي شكلت كما أرجّح النواة أو الطبقة الثاوية تحت السطح وخلف الكلمات والعقائد والأفكار والسياسات التي تقع في أساس المشروع الصهيوني وتاريخه كله. وهي

---

[70] Martin Buber; *Une terre et deux peuples*. op. cit. p. 290

رغبة يمكن فهمها بسهولة إن نظرنا إلى ما كان يعتمل في داخل عقول الناس من مشروعات كبيرة وحوافز وأساطير في خواتيم القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. كان العالم يبدو كما لو كان مقبلاً على تغيير حاسم يمسك فيه الناس، والأوروبيون منهم بشكل خاص، بمفاتيح القدر الذي اعتُقِدَ أنه يقرع الأبواب. كان الشبان من بين المثقفين هم الأكثر حماسة لصنع تاريخهم وتاريخ جماعاتهم وربما تاريخ البشرية المعذبة كلها؛ لقد كانوا الأكثر تعلقاً «بسراب» القرن العشرين الذي كانوا يعيشون بدايات أحلامه الكبيرة وقتئذ.

لم يتردد والدا إسحق رابين، الراغبان في التحول أي في الخروج من الغيتو ومن وضع الأقلية القاصرة بالمعنى الذي أشار إليه عمانوئيل كانت في نصه الشهير عن «الأنوار»، عن وضع آمالهم بخصوص التحول الكبير في فتاهم. هكذا نشأ «إسحق» في حركة «التاريخ» الذي كانت الحركة العمالية الصهيونية تعمل على صنعه في الوطن الجديد. فقد سار الفتى رابين على طريق النظرية التي وضعها جيل والديه موضع التطبيق: العمل والأرض. ففي العمل فقط، يتحول اليهودي، بحسب هذه النظرية العمالية، من شرط المعزل (الغيتو) إلى الشرط «الطبيعي»: إلى كائن اجتماعي كمثل غيره من الكائنات الموجودة في المجتمعات الأوروبية الأخرى. وفي العمل فقط، تنتصب قامة اليهودي، وسيتحرر من دوره الذي فرضته عليه الشروط التاريخية واختزلت آدميته إلى كائن مهمش، مكروه وجبان[71]. وفي العمل فقط، يمكن تحقيق ما هو جوهر المشروع الصهيوني كله، وهو السيطرة على الأرض و«تحريرها» من أصحابها

[71] بصدد دور فكرة «الإنسان الجديد» في تشكيل مايمكن تسميته بالطبقة العميقة الثاوية خلف الإيديولوجيات الفاعلة في العصور الحديثة، بما في ذلك فكرة تطبيع التاريخ اليهودي وخلق الإنسان اليهودي الجديد، يمكن العودة إلى:
George L. Mosse; *L'image de l'homme. Linvention de la virilité moderne*. 1997. Paris. Abbelville.

العرب وإقامة الدولة اليهودية العتيدة. ومن «دين العمل» الذي روّج له الكيبوتس وشكل معبده وحامل نار شعلته الحارقة، نهل رابين المكوّنات الأولى لوعيه وللملامح العامة لشخصيته التي ظلت بارزة لديه حتى النهاية. يؤكد إسحق رابين في مذكراته أنه انتسب إلى المدرسة الزراعية مع أنّه لم يك يحمل أي ميل خاص للعمل الزراعي، «لكن العودة للأرض وخلق المستوطنات الزراعية كانت تأخذ بألباب الجميع وخصوصاً الشبان الذين يناضلون في صفوف حزب العمال»[72].

بيد أن دين العمل، بما يعنيه، في العمق، من «تحرير» للأرض من فالحيها ومالكيها العرب، وإجبارهم، بالعنف حين يقتضي الأمر، على تركها[73]، شكل معيناً لا ينضب لما يمكن تسميته بنظرة رابين المتشائمة للناس وحذره الشديد منهم. إذ سرعان ما تخلى جيل رابين عن الكيبوتس والعمل الزراعي والأساطير الكثيرة التي رُوِّجَتْ بخصوصهما، وسرعان ما تكشّفت الكيبوتسات عن أنها ليست المعبد السعيد الذي أريد له أن يكون مفتاحاً لعيد البشرية اليهودية الجديدة. بل وأكثر من ذلك، سرعان ما تبين أن المجتمع الذي طالما تغنّت الصهيونية بفضائله غير الاعتيادية لايشكل، هو بدوره كذلك، لا استثناء عن القاعدة ولا خرقاً لها.

6/ لم تكن التمايزات داخل الحركة الصهيونية تجري حول

---

[72] Yitzakh Rabin; *Mémoires*. 1980. Paris. Buchet/ Chastel. p. 12

[73] أنظر بهذا الخصوص شهادة نيسان ريلوف، وهو رسام يهودي من أصل روسي وترعرع في موشاف نحلال (منطقة الناصرة) التي وصل إليها صغيراً (ست سنوات) مع والديه، قبل أن يهاجر نهائياً إلى أوروبا منذ 1953، بعد أن اكتشف، كما يقول في شهادته، الطبيعة الكولونيالية للصهيونية وإسرائيل. يعيش ريلوف في فرنسا، ويعرّف عن نفسه بأنه يهودي فلسطيني، وينادي بدولة فلسطينية ديمقراطية. أنظر شهادته في:
Maurice Rajfus; *Retours d'Israël*. 1987. Paris. Editions l'Harmattan. p.p. 239-253.

المشروع الصهيوني وبديل ممكن له. فلقد كان على البديل أن يوجد بالضرورة خارج المشروع وأن يقدم بالضرورة كذلك مشروعاً بديلاً له. غير أن الجماعة اليهودية في فلسطين لم تنقسم حول الصهيونية. فلقد حصل الانقسام بشكل رئيس حول شكلين من الصهيونية كلاهما ينهل مصادره الثقافية والروحية من الثقافات الأوروبية السائدة بين الحربين على وجه الخصوص. وفي عالم كان يجنح بسرعة فلكية نحو العنف المجنون، وتستوطن فيه معايير السلطة الغاشمة والعنصرية والقمع، ويغدو استعراض القوة ديدن العمل السياسي كله، لا يمكن للحياة السوية التي يريدها الصهاينة لأنفسهم بحسب تعليمات ليو بنسكر وغوردون وبوروخوف لا يمكن لها أن تنجو من انحرافات تلك الفترة المعتمة من تاريخ البشرية الأوروبية. فقد كانت المنظمات الفاشية أو المتأثرة بها تنبت كما الفطر في أوروبا كلها. وكانت لغة الدم والتفوق والحديد والبطولة وازدراء الضعف والضعفاء وتمجيد القوة هي قاموس تلك الفترة التي مازالت حية بعد. كان الإتجاه الإنساني الذي يحض على التسامح والتعايش دلالة على الضعف وعلامة فارقة من علامات الانحراف الذي يدل على اللاسياسة أو المثالية التي لا مكان لها في عالم الناس الواقعيين.

ولم تنقسم الصهيونية حول مشروعين أحدهما غير صهيوني؛ بل حول تيار نيوكولونيالي أكثري أو مسيطر، تمثله ما اصطلح على تسميته بالصهيونية العملية أو البراغماتية، وتيار فاشي تمثله الصهيونية التصحيحية بزعامة فلاديمير جابوتنسكي الأب الروحي لليكود اليوم. فقد تأثر جابوتنسكي بموسوليني في العشرينات. وظلت بصمات هذا التأثر بينة بقوة لديه ولدى أتباعه حتى حين اختلف مع الفاشية بعد ذلك. فلقد كانت «حركة الشبيبة التابعة لمنظمته تشبه شبيبة هتلر، ومما لاشك فيه أن مواكب السيارات المسلحة التي كان أنصاره ينظمونها

استمدت إلهامها من شبيبة هتلر Hitler Jungen في ألمانيا»[74].

بيد أن الصهيونية هي كذلك دعوة لتحرير اليهودي ولكن من «الانحرافات» التي يمثلها التيار الإنساني الذي انخرط فيه ومثّله نفر غير قليل من المثقفين والمفكرين اليهود في أوروبا؛ وهي كذلك معارضة قوية للدور الكبير الذي لعبه راديكاليون واشتراكيون يهود في الحركات الإشتراكية والشيوعية والليبرالية الإنسانية في أوروبا. هكذا تعني الصهيونية كذلك شكلاً قوياً من أشكال التراجع عن راديكالية وجذرية نهايات القرن التاسع عشر، و«العودة إلى ماض أسطوري مجيد، كانت صفة رسمية للإتجاهات الفاشية في أماكن أخرى، وذلك لتقديم المبرر الإيديولوجي لمطالب بناء إمبراطوريات جديدة، وصرخة حرب تطالب الجماهير باقتفاء أثرها»[75].

كانت المهمة المركزية التي حددتها القيادة الصهيونية لنفسها منذ البدايات وطوال الفترة الانتدابية، هي الإخلال الأقصى بالتفوق الديمغرافي العربي في فلسطين، و«كانت هذه هي الإستراتيجية السياسية للحركة الصهيونة حيال القضية العربية»[76]. وكان لابد لإنجاز هذه الإستراتيجية من فرضها على العرب بالقوة العارية، أي بتشكيل التنظيمات العسكرية، السرية والعلنية، وبالتدرب على السلاح. وبهذا الخصوص، يعترف إسحق رابين في الفصل الثاني من مذكراته التي نشرها في العام 1979 أنه «لو كنا انتظرنا الإعلان الرسمي لاستقلالنا كيما نشرع في حربنا، لما كنا احتفظنا بأراضٍ كافية لتأسيس

(74) حاييم بريشيط؛ فلسطين وإسرائيل في الأدب العبري الحديث. في حسن خضر (إعداد)؛ هوية الآخر. دراسات في الأدب الإسرائيلي. علامات/ وزارة الثقافة؛ السلطة الوطنية الفلسطينية. ص ص 145-198. (ص 150)

(75) حاييم بريشيط؛ فلسطين وإسرائيل في الأدب العبري الحديث. سبق ذكره. ص 151

(76) Paul Mendes- Flohr. سبق ذكره. ص20

دولتنا»[77]. ولئن كان رابين لا يتحدث عن مصير السكان أو عما حل بالقرى والبلدات التي لا يذكر حتى أسماءها، بل عن تأسيس خارق للمألوف لتاريخ مفارق، فإن القارئ يستطيع أن يتصور، إنْ أراد أن يكون نبيهاً، أنه لم يك وردياً من ناحية، وأنه صار جزءاً من التراث التاريخي غير المريح أخلاقياً للدولة الصهيونية، بدليل واحد بسيط هو إخفاؤه وطمس معالمه أو عدم ذكره على الإطلاق[78]، و/ أو تسويغه باسم الضرورة الإستراتيجية، من ناحية ثانية[79].

وبعيداً عن لعبة التسمية التي كان مؤسسو الصهيونية والدولة العبرية ومازال مستوطنو الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس يلحّون عليها اليوم، فهم بهذا لا يخرجون عن القاعدة العامة لكل استعمار استيطاني على الإطلاق، فإن العنصرية التي يتكشفون عنها تلعب هنا، كما في كل مكان آخر، دور المسوِّغ البسيكولوجي أو المعنوي للعدوانية الفظة والجرائم المروعة بما في ذلك المذابح الجماعية، التي تتنافى، من حيث الجوهر، مع أوليات الأخلاق ومبادئها العامة. ومهما يكن أمر البعد الأخلاقي في القضية الفلسطينية، فمن غير المشكوك فيه الآن أن

---

[77] Yitzhak Rabin; *The Rabin Memoirs*. (1979). Tr. fr. *Mémoires*. (1980). Paris. Buchet/ Chastel. p. 23.

[78] لكي يؤسس لمقولة أن »الحركة الصهيونية تعبير عن العدالة التاريخية«، يعزز الحاخام يوئيل بن نون في ندوة عالمية عقدت بين 18 و20/ 2/ 1995 في مقر اليونسكو بباريس، هذه العدالة التاريخية بالتأكيد التالي: »لم توجد أية دولة فلسطينية في الماضي، ولم تحتل إسرائيل أراض فلسطينية«.
Rabbi Yoel Bin-Nun; *Israel- The State of the Entire Jewish People. A Peace Settlement based on Cantonization*. P. 2.

[79] في مقابلة صحفية مع جريدة هاآريتس (1996/9/25) يقول الجنرال إيحود باراك بهذا الخصوص: » إن أحد الأمور التي لا تؤرقني مطلقاً هو الشعور بالذنب تجاه الفلسطينيين. إنني على يقين بأن كل ما حدث كان ضرورة، وأؤمن أعمق الإيمان أن الفعل الصهيوني كان في غاية الأهمية والصحة«. انظر نص المقابلة في: رؤية أخرى. مركز المعلومات البديلة (القدس). السنة 4. العدد 9/ 1996. ص ص 10-11.

الصهيونية بمختلف تياراتها السياسية أجمعت، قبل تأسيس دولة إسرائيل، على إفراغ فلسطين من عربها بتوسل القوة العارية؛ وبعد إنشاء الدولة، على تأسيس هذا الإفراغ بتوسل القوانين، وعلى تبريره وإدامته بذريعة الأمر الواقع. إن واحداً من أكثر قرارات اليهود فظاعة، كما يقول المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في مقابلة صحفية مع مجلة لو نوفيل أوبسرفاتور الفرنسية، «لم يكن الطرد، بل ما حدث بعد ذلك مباشرة: منع الفلسطينيين من العودة. فقد قررت الحكومة الإسرائيلية في 16 حزيران (يونيو) 1948 (أي بعد شهر واحد من إعلان تأسيس دولة إسرائيل، وقبل حوالي ثلاثة أسابيع من احتلال اللد والرملة وطرد سكانهما) منع الفلسطينيين من العودة، وأعطت الأوامر للجيش لتنفيذ التعليمات. هذا هو قرار الطرد الحقيقي. إنه القرار الذي حوّل مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى لاجئين[80]». بعد ذلك قامت الكنيسث بتحويل قرار الحكومة الإسرائيلية إلى قانون: «تقرر (الكنيست) أنه لا يمكن إعادة اللاجئين العرب إلى الأراضي الإسرائيلية، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو بتوطينهم في البلاد العربية»[81].

---

[80] Le Nouvel Observateur; 12/18 mars 1998. P. 21

[81] Simha Flapan; *The Knesset Votes on the Refugee Problem*. New Outlook. Vol. 4. N° 9. December 1961. p.8

الفصل الثاني

الشقاء وسياسة الشقاء

معنى النكبة الفلسطينية: الجريمة ضد الإنسانية

«ماعــادت فلســطين موجــودة.
انتـهت. كـان علـيّ أن أقـول آسـف.
ولكنني لست آسفاً في الواقع»

موشــي دايـــان. تـــايم (Time)
1973/7/30

1/ مـع أن شـمعون بـيريس، مـهندس أوسـلو ورجـل السياسـة المحترف، يعرف أن الفلسطينيين أصبحوا «أمة من اللاجئين[82]»، إلا أنه يصر مع ذلك على نفي أية مسؤولية إسرائيلية إنْ أخلاقية أو سياسية بخصوص قضية اللاجئين. فمشكلة الفلسطينيين بدأت في الأصل كما يقول «عندما دفعهم مفتي القدس الأكبر في العام 1948 إلى مغادرة الأراضي (مغادرة مؤقتة بحسب زعمه) التي أصبحت إسرائيل[83]».

[82] Shimon Perez; *The New Middle East*. (1993). Shaftesbury. Element Books. P. 187 (ما بين قوسين هو في الأصل)

[83] Shimon Perez; *Combat pour la paix*. (1995). Paris. Fayard. p. 352.

هكذا لم تنشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العرب لأن إسرائيل، لكي تكون يهودية «كما هي انكلترة إنكليزية وأمريكة أمريكية»، شنَّت حرباً مازالت تخوضها اليوم هي «الحرب الديمغرافية» وحرب «التطهير العرقي»، وخططت لإفراغ فلسطين من عربها المسلمين والمسيحيين، بل لأسباب تتصل أصلاً بالعرب أنفسهم. وهكذا تصبح الضحية هي المسؤولة عن إنتاج وضعيتها كضحية، ويتنصل الجلاد، بالكلمات المجوفة، من الجريمة[84]. وبعد أن ينكر بيريس وجود خطة استراتيجية إسرائيلية للتهجير، يتساءل بثقة المتيقن من الإجابة السلبية الوحيدة التي حدَّدها سلفاً على سؤاله: «هل على إسرائيل تحمُّل المسؤولية إزاء حقيقة أن الأقطار العربية لم تدمج العرب (لاحظ: ليس الفلسطينيين) الذين لجؤوا إليها ولم تعاملهم وفق نفس روحية الأثرة والأخوة التي قدمتها إسرائيل للاجئي الحرب من اليهود؟»[85].

تجدر الإشارة إلى أن تهرب شمعون بيريس من الاعتراف بالمسؤولية مصدره الاحتماء بما يبدو بالنسبة إليه أنه يمثل الوضوح الإستراتيجي وهو ضرورة تأسيس دولة صهيونية في فلسطين وشرطها الأول أن تكون جنسيتها وجنسية سكانها يهودية. وهو وضوح لا يدفع به إلى تبرير الأحداث التي وقعت في التاريخ وفي مقدمها توليد مأساة اللاجئين فقط، بل وإلى الانزلاق كذلك إن في درك تبرير الجريمة والإصرار على نكران وقوعها في التاريخ، أو في إثم الإصرار على عدم حلها اليوم. غير أن شمعون بيريس ينهج بذلك الدرب الذي كان خطه

[84] يبدو جون كمشه أكثر براعة من بيريس في إيقاع المسؤولية على عاتق اللاجئين في مأساتهم. فعندما بدأت الإضطرابات إثر صدور قرار الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 لجأ القادة إلى سورية، ونجم عن ذلك هجرة جماعية حيث أن الفلسطينيين «تبعوا ببساطة مثال قادتهم». أنظر: John Kimche; *Le second réveil arabe*. (1971). Paris. R. Laffont. p.p. 273-279.

[85] Shimon Perez; *The New Middle East. op. cit. p. 184.*

دافيد بن غوريون وهو خط الدولة الصهيونية الذي يتقاطع كلية وبالضرورة مع الوجود العربي في فلسطين، وليس خط مارتن بوبر الذي يعترف، في نص نشره في 27 أيار (مايو) 1948 بعنوان «صهيونيتان»، بالوقائع كما هي: «لسنا بحاجة اليوم لغزو هذه الأرض، ذلك أن السكان الحاضرين لهذه البلاد لا يمثلون خطراً لا على حياتنا الروحية ولا على نمط عيشنا[86]».

كيف يمكن للكلمات أن تفقد، في تاريخ فلسطين وفي تاريخ الصراع العربي الصهيوني، معانيها بهذا الشكل الصارخ، في حين أن مجرد وجود اللاجئين واستمرار لجوئهم منذ خمسين سنة يشكل بحد ذاته انتهاكاً فاضحاً لأوليات الحقوق وللمفاهيم القاعدية للعدالة فضلاً عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية التي ترسخ مبادئ حماية الإنسان من الغبن والعسف والقتل والتشريد والتمييز، وتؤكد على تعزيز هذه الحماية باعتبار صلتها الحميمة بالحريات العامة على وجه العموم وبحقوق الإنسان على وجه الخصوص[87]؟

لماذا لا توضع الكلمات في أمكنتها التي لها بحيث تتطابق اللغة مع الوقائع والأشياء؟ يعرف الجميع، الفلسطينيون والإسرائيليون والعالم، أن ما حدث في فلسطين يمكن أن يُقرأ على الصورة التالية: ضمن ظروف سياسية وفكرية تُعلي من شأن التوسع الغربي الإمبريالي في المناطق التي ظلت تُعتبر حتى وقت متأخر أنها بدائية ومتخلفة وقابلة للاستعمار، وفي إطار استراتيجية بريطانية حددت مصالحها الخاصة المتصلة بمكانتها

(86) Martin Buber; *Une terre et deux peuples*. (1985). Paris. Lieu commun. p. 289.

(87) Jean Roche & André Pouille; *Libertés publiques*. (1997). 12° éd. Paris. Dalloz.

الدولية، ساهم الاحتلال البريطاني لفلسطين في انزراع حركة استعمارية استيطانية في فلسطين، وهيأ لها الظروف الكفيلة باحتلال البلاد وبإفراغها من سكانها الأصليين. وبعد أن صارت الحركة الصهيونية دولة، أصبحت تتمتع بموجب القانون الدولي بحصانة الدولة الأمة. هكذا تحول الفلسطيني باسم مبدأ السيادة الدولتية إلى أجنبي عن بلاده فلسطين، وصار لإسرائيل الحق في استخدام قوة الدولة ضده باسم مبدأ السيادة نفسه. وهكذا اختزل القانون الدولي إلى منطق القوة العارية، في حين اختزل هذا الأخير إلى نواته المدمرة فحسب.

والحقيقة إن ماجرى في فلسطين لم يكن حرباً أهلية بين قطاعين واسعين من أهل البلاد كما حدث في إسبانيا واليونان وغيرهما، ولا حرب تحرير وطني كما وقع في الجزائر والفيتنام. كانت حرب عنف وكراهية معلنة ضد عدو صُوِّر كذلك أو بالأصح أُريد له أن يكون كذلك باعتبار طبيعة المشروع الصهيوني وبنيته الداخلية. كانت حرباً منهجية شنها جيش من المستوطنين[88] ضد سكان مدنيين، هم أهل البلاد، افتُرِضَ أن مكانهم الطبيعي يقع خارج دولة المشروع. ويصعب الحديث في هذه الحالة عن قضية عربية «غير مرئية» The Unseen Question كما كتب والتر لاكور في الفصل الثاني من كتابه تاريخ الصهيونية، ولا حتى عن رغبة خرساء The Wordless Wish بحسب العنوان الذي أعطاه إرسكين شايلدرز لدراسته الممتازة[89]. فلا الصهيونية حركة اندماج في

---

[88] لمناقشة تفصيلية لسير العمليات وموازين القوى والخطط فيما يسمى ب«حرب الاستقلال» الإسرائيلي، يمكن العودة، على سبيل المثال لا الحصر، لكتاب المؤرخ الإسرائيلي «الجديد»:

Ilan Pappé; *The Making of the Arab-Israeli Conflict 1947-1951*. (1992). London & N.Y. I.B. Tauris.

[89] Erskine B. Childers; *The Wordless Wish: from Citizens to Refugees*. in: Ibrahim Abu Lughod (ed); *The Transformation of Palestine. Essays on the Arab-Israeli Conflict*. (1971). Illionis. p.p 165-202

أهل البلاد، ولا كانت مطالبها هي مساواة المهاجرين الجدد مع أهل البلاد الأصليين كما يحدث في بلاد الهجرة الأوروبية اليوم؛ ولم يك هدف الصهاينة المعلن لا التحول إلى مواطنين فلسطينيين يذوبون في الجسم الأكثري لأهل البلاد، ولا النضال من أجل مقرطة فلسطين وتحديث اجتماعها التقليدي. فهم لا يريدون لا هذا ولا ذاك. وهم لم يحاولوا في أي يوم من الأيام إخفاء مطلبهم المركزي وهو إقامة «دولة اليهود» في فلسطين، أي دولة خاصة باليهود فحسب. وليس هدم القرى والبلدات الفلسطينية وعَبْرَنَة أسماء المواقع؛ بل وليس مسح اسم فلسطين من الخارطة واستبداله باسم إسرائيل، بغيرِ العنوان العريض لهذه الإرادة التدميرية المعلنة، من ناحية، والتي جرت وتجري ممارستها على صورة ثابت منهجي ومثال فكري/ استراتيجي، من ناحية ثانية.

فمنذ البدايات، شن الصهاينة حرباً منهجية لا توقف فيها غرضها حلول المهاجرين اليهود محل أهل البلاد وفرض إرادتهم السياسية عليهم، وليس الاندماج بهم و/أو تحسين شروط هذا الاندماج. فهم اعتقدوا، منذ البدايات، أن مكانتهم في التاريخ تتحقق في فعل ذي شقين متكاملين وظيفياً: أولاهما هو صناعة أمة سياسية يهودية على الأرض الفلسطينية بدعم من الدول الغربية الاستعمارية وعلى شاكلة ما فعلته هذه الدول وما كانت تفعله في المناطق التي عرفت فيما بعد باسم بلدان العالم الثالث؛ في حين أن ثانيهما فيتمثل في امتلاك فلسطين وتهويدها أي تحويل طابعها البشري والحضاري من بلاد عربية، إسلامية ومسيحية، إلى بلاد يهودية.

ولئن كان الاستيطان من حيث هو كذلك لا يشكل بحد ذاته سابقة في التاريخ الحديث، مادامت أوروبا البيضاء مارسته في كل مكان تمكنت من أن تقوم به؛ وكانت الفلسفات التي تؤكد على عدم المساواة بين البشر

راجت مع التوسع الأوروبي منذ القرن الماضي، فإن في الاستيطان الصهيوني من الخصائص ما يجعله نموذجاً خاصاً به: إنه نموذج استئصالي بالمعنى الحرفي والدقيق للكلمة. فيه يجتمع الاستيطان الاستعماري والاستئصال التدميري للسكان الأصليين في آن. ومادامت الشرعية الأخلاقية والفلسفية للمشروع الصهيوني مستمدة من افتراض محوري بيانه أن اليهود أحق بفلسطين من الفلسطينيين، يغدو منطقياً بالنسبة للصهاينة ألا يروا في الفعل نفسه غير ضرورة تاريخية و/أو في أحسن الأحوال نتيجة ربما كانت مؤسفة عن واحد من الأفعال التاريخية التأسيسية أو الحاسمة. هكذا لا يجد فيلسوف صهيوني على شاكلة شلومو أفينيري في *الإستراتيجية الصهيونية غير واحدة من الثورات* الإيجابية الكبرى التي يفبركها التاريخ بالمعنى الهيجلي لمفهومي الثورة والفبركة. إنها تَعَقْلُن التاريخ في حركته الصاعدة نحو التمام والاكتمال الذي هو اندغام الفكرة في التاريخ وتحققها فيه[90]. أما الدولة فتقع في قلب هذه السيرورة الجدلية الصاعدة وفي مركز تجلياتها.

هكذا كان تحويل الفلسطينيين إلى شعب من اللاجئين حدثاً منسجماً إنّ مع المقدمات والمفاهيم المفتاحية للبرنامج الصهيوني، أو مع المشاعر العدائية التي كان الصهاينة وما زالوا يفصحون عنها حيال أهل البلاد. فمن ناحية استراتيجية، كان هذا التحويل رغبة معلنة في التأملات والمداولات الصهيونية، وبرنامجاً موضوعاً في الخطط والعمليات الإستراتيجية، وكان العنف الذي مارسوه كتعبير استراتيجي عن هذا البرنامج ترجمة فعلية للإرادة الصهيونية والوعي الذي يشكل مرجعيتها وتنتح منه شرعية مقالها. هكذا لم يستطع الصهاينة أن يروا

---

[90] Shlomo Avineri; *The Making of Modern Zionism. The Intellectual Origins of the Jewish State*. (1981). New York. Basic Books.

في رفض أهل البلاد الفلسطينيين للمصير الذي يُعد لهم غير «حركة رجعية» و«بربرية» و«عداء للحضارة»، قبل أن يغدو لدى الدعاويين فيما بعد إلى «عداء للسامية» و/أو عداء إسلامي لليهودية، وغير ذلك.

وبعد نجاحهم في إفراغ فلسطين من الفلسطينيين، وفي إنتاج النكبة الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين بالتالي، لم يستطع الصهاينة أن يروا من ناحية عقلية وأخلاقية في فعلتهم جريمة بحق الإنسانية. فقد احتفلوا به باعتباره عدالة تاريخية، و/أو تصحيحاً للتاريخ وتطبيعاً له. وحيال مآسي اللاجئين الفلسطينيين الذين انتزعوا بضربة واحدة من مواطنهم وبيوتهم وأعمالهم وتحولوا، بضربة واحدة، إلى فقراء من غير مأوى ومأكل وملبس، لم يجد الصهاينة من العواطف غير تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما وقع لهم، وابتكار النظريات التي تسوغه. هكذا يكتسب نص شمعون بيريس عن اللاجئين الفلسطينيين مدلولاته الإستراتيجية كلها: تأبيد واقعة طرد الفلسطينيين والخلاص من «مشكلتهم» إلى الأبد، من ناحية، والتمهيد لتحويلهم إلى مادة مساومة سياسية، من ناحية ثانية.

غير أن قول السيد شمعون بيريس بخصوص المسؤوليات في القضية الفلسطينية على وجه العموم وقضية الاجئين الفلسطينيين على وجه التعيين يكاد يلخص، أولاً، إجماعاً إسرائيلياً قائماً اليوم بهذا الخصوص، ويثبت، ثانياً، موقفاً مازال مستمراً منذ حوالي خمسين سنة. فمنذ البداية، قدر قادة الحركة الصهيونية الذين أصبحوا مسؤولي دولة إسرائيل ومختصيها في القضية الفلسطينية، قدروا اختفاء اللاجئين: «سيتم سحقهم، بعضهم سيموت، ومعظمهم سيتحولون إلى قمامة بشرية وإلى حثالة المجتمع، ليلتحقوا بالطبقات الأكثر فقراً في البلاد العربية»[91]. وغني عن القول إن المقصود بتمني اختفاء الفلسطينيين

---

[91] نعوم شومسكي؛ دبلوماسية الشرق الأوسط: ثوابت ومتغيرات. زد. كانون 1/ ديسمبر

وبتوقع ذوبانهم في الجسم الأكثري العربي للمنطقة هو أساساً اختفاء فلسطين وامحاؤها إلى الأبد. وبعد أن أعاد الفلسطينيون تشكيل حركتهم السياسية حول مطلبي العودة وحق تقرير المصير، وتجاوزوا محنة الاقتلاع أي خرجوا من سيرورة التحول المشتهى إلى «قمامة بشرية»، بدأ الإسرائيليون سياسة اختزالهم إلى «إرهابيين»، والعمل على تصفية قياداتهم وكادراتهم ومثقفيهم بالاغتيال والطرد والاعتقال، وغير ذلك. ينصح دون بيرتس رئيس تحرير نيوز ريبابليك، في مقابلة مع هاآريتس في 1982/6/4 ، أي قرابة شهرين قبل غزو لبنان، بإلحاق «هزيمة عسكرية دائمة» بمنظمة التحرير الفلسطينية يكون نتيجتها «تحويل الفلسطينيين إلى مجرد أمة مسحوقة أخرى، مثلهم مثل الأكراد أو الأفغان (كما) سيتم حل المسألة الفلسطينية[92]».

الجريمة والمسؤولية

2/ يبرر الصهاينة مشروعهم باسم فرضيتين اثنتين متكاملتين. أولاهما هي فرضية الضرورة، وبيانها حاجة اليهود إلى دولة خاصة بهم تحررهم من وضعية الأقلية المكروهة في عالم الأغيار؛ وثانيهما هي فرضية الشقاء، وبيانها هو، باختصار، ارتباط واقع الدياسبورا بعذابات اليهود باعتباره شرطاً منتجاً لواقعتين سلبيتين بالضرورة: واقعة معاداة السامية، وواقعة المعزل (الغيتو) المنتج بدوره لمعاداة السامية.

ومهما قيل بخصوص إن الهدف المركزي للصهيونية هو تشكيل أمة سياسية جديدة، وليس إيقاع الأذى بالفلسطينيين، وأن النكبة

1991. الترجمة العربية: الشرق الأوسط في النظام الجديد. جدل. كتاب العلوم الإجتماعية. ع 2. نيسان/ أبريل 1992. ص 220-248 (ص 246)

[92] نعوم شومسكي؛ المصدر نفسه. ص ص 246-247.

الفلسطينية كانت عَرَضاً جانبياً من أعراضه. فإن عدم امّحاء فلسطين، وتشبث أهلها بها وترسّخ هويتهم، وهي هوية مطلبية بالضرورة ككل هوية، هو الذي يشكل كما تبين الدلائل جميعها عطب الأعطاب في جسد المشروع الصهيوني وكعب آخيل فيه. فما دام الفلسطينيون موجودين كشعب، فإن شرعية الدولة اليهودية هي باستمرار في دائرة المساءلة وفي الأصح التآكل، وستظل الفرضيات الأولى للمشروع الصهيوني في حالة دائمة من المراجعة والنقد.

ينبغي التعديل الفوري لما سبق تحاشياً لكل لبس ممكن. فليس المشروع الصهيوني شريراً لأن اليهود أشرار بطبعهم كما يؤكد أعداء السامية الأوروبيون، بل لأن تحقيق المشروع الصهيوني ما كان ممكناً من غير تدمير الجماعة الفلسطينية واقتلاعها بالعنف المنظم. فقد اعتقدت الجماعة المنتظمة في إطار الحركة الصهيونية، كما قال إلياهو هاكرملي عضو اللجنة القومية للصندوق القومي اليهودي في مؤتمر حزبي في العام 1938، بأن «المشاريع الخلقية تنفذ كلها بالإكراه». والمعنى الحقيقي لهذا الاعتقاد بأن الجانب الشرير في الصهيونية كان ضرورياً لنجاح مشروعها، من ناحية، وبأنهم أدركوا «ضرورته» من ناحية ثانية. أما تحميل الفلسطينيين مسؤولية نكبتهم بالقول إنهم غادروا طوعاً تلبية لنداء قادتهم و/أو تقليداً لهم، فهو لا يعدو كونه إمعاناً في الشر، وكذباً فاضحاً على الذات، وهرباً إلى الأمام. وإلا لماذا يصرون اليوم على التنكر لقضية اللاجئين الفلسطينيين وعلى عدم حلها وفقاً لمبادئ العدل وأوليات كل منطق إنساني؟

بيد أن الشقاء لا يمكن له أن يهب الشقي لاصك براءة تعفيه من المسؤولية الأخلاقية والسياسية بالتالي، ولا أن يكون بحد ذاته مصدر امتياز يعلو به على الآخرين. فلا الشقاء فضيلة بما هو كذلك، كما قد

توحي به الجدلية الهيجلية المعروفة باسم «جدلية السيد والعبد»، وليس وقوعه في الماضي أو كنتيجة للماضي يجعل منه واقعة لاراد لها، وغير قابلة للاستعواض، كما يقول الحقوقيون. و«لا يعطي موت ملايين الأشخاص صك براءة لأولئك الذين نجوا ولا يعفيهم من مسؤولياتهم»[93] الأخلاقية والسياسية إن لم يك يُعاظم منها. وفي المرات العديدة التي غدا فيها الشقاءُ المسوغَ الوحيد والمصدر الرئيس للشرعية السياسية، لم يثبت الشقيون دائماً أنهم ارتفعوا بشقائهم إلى الرتبة الإنسانية العليا أو أنهم تطهروا منه. فكثيراً ما صار الحقد والانتقام والتشفي مسوغاً ليس لتوليد الشقاء وإنتاج عالم شقي بالتالي فقط، بل وفوق ذلك لإلغاء كل سياسة ممكنة وإنتاج دورة جديدة من الشقاء في إطار جدلية من العنف المزروع في منطق الانتقام.

ليس التأكيد على استحالة استواء السياسة والشقاء في سجل واحد وبتعذر اختلاطهما بحيث يحل واحدهما محل الآخر وينوب عنه، هو الغرض الوحيد من ذكر «جدلية السيد والعبد» الهيجلية في هذا المقام. فأساس هذه الجدلية أو أطروحتها المفتاحية غدت في العصور الحديثة الفكرة المركزية لحركات التحرر الاجتماعي والسياسي أو القومي والوطني. وهي صارت مع كارل ماركس أساس التعبئة الكفاحية ومسوغ العمل السياسي بمجموعه. وبيان الأطروحة المركزية لهذه الجدلية هو أن العبد (المهمش، الفقير، الكادح، الشقي) في إطار علاقته المركبة بالسيد، لا يحمل خلاصه من شقائه فقط، بل ويرفع فوق هامته عبء تحرير البشرية قاطبة من كل شقاء، ويدفع بالإنسانية إلى الارتقاء إلى مصاف الحرية. هكذا يبدو الشقاء كما لو كان فضيلة الشقي بما هو شرط تحرير البشرية المعذبة كلها، أو كما لو كان أساس رسالته لهداية

---

(93) Françoise Collin; *Avant-propos à Hannah Arendt; Auschwitz et Jerusalem.* (1991). Paris. Deuxtemps Tierce. p. 17

البشرية وإخراجها من الشقاء.

أقول يبدو باعتبار أن الشقاء لا يفعل في التاريخ فعل الخط المستقيم. وهو لا يولد دائماً النتائج نفسها في كل مكان وزمان وظرف. ولئن تعذر القول إن طريقاً وحيدة هي التي يفضي إليها الشقاء، فذلك لأن الاحتمالات كلها ليست مفتوحة بدءاً من الشقاء، فقط، بل إن الأشد سوءاً والأكثر قتامة هي الأكثر إمكاناً من بينها على الأغلب. ذلك لأن الإنسان ليس شريراً بطبعه، بهيمةً في بنيته، كما يميل جل الإناسيين إلى القول غالباً، بل لأنه شرير وفقاً للوضع المحيط، أي الوضع الاجتماعي والسياسي بالضرورة. إنه شرير بالممكن وليس شريراً بالمطلق. وإلاَّ كيف يمكن النظر إلى تجارب حركات التحرر الوطني إذن؟ وكيف يمكن تحليل كل تلك الجرائم التي وقعت باسم التحرر من الاضطهاد وبناء عالم يخلو منه؟ وكيف يمكن النظر إلى ما ارتكبته الحركة الصهيونية ثم دولة إسرائيل بحق الفلسطينيين؟ ألم ينتج المشروع الصهيوني مبرره الداخلي من فرضية إمكان تطبيع التاريخ بما هو فعل التأسيس المحرِّر من الشقاء؟

كيف يمكن النظر من ناحية أخلاقية وإنسانية إلى كل ذلك العذاب الذي عانى منه الفلسطينيون في اللجوء والمنافي؟ كيف يمكن تقويم الانكسار الذي عرفته أجيال كاملة في وتيرة حياتها؟ ألم يؤد اختزال الفلسطينيين، كلهم من غير استثناء، إلى فقراء من غير جنسية Apatrides ، إلى أفراد من غير وطن Homeless في عالم تقاسمته الدول القومية، إلى كسر حقيقي في السيرة المهنية للجيل الأول الذي أجبر على اللجوء؟ غير أن الكسر هو إلى كرة الثلج أشبه. فهو لم يتوقف لدى جيل النكبة فقط. إذ كيف يمكن للجيل الثاني والثالث أن يعيش «حياة سوية» في عالم قائم على أن المواطنية والجنسية هي الشرط الأول لكل وضع «سوي»؟ من المعروف أن الحياة «السوية»، الحياة الاجتماعية «المستقرة»

لمواطني الدولة القومية، تقوم على شبكة من العلاقات التي يلعب التراكم فيها دوراً مركزياً في الحصول على «مكان تحت الشمس». ذلك أن الأجيال تتوارث الأعمال والعلاقات والمقتنيات التي هي ليست مادية فقط. إنها تتوارث الاجتماع. ويعرف كل من خبر اللجوء مثلي لماذا أن معظم أفراد الجيل الثاني والثالث من اللاجئين الفلسطينيين لم يرث عن «جيل النكبة» انكساره فقط، بل وتراكم مشكلاته التي بدأت مع هذا الكسر، وأولها ذل الفقر وعبودية العوز الشديد وافتقاد المواطنية وتعذُّر الاستواء.

غير أن انكسار الفلسطيني وعدم استواء وضعه يختزله فوق ذلك إلى محط للشبهات والريبة الصريحة من غير لبس. فاللاجئ الفلسطيني « الذي ينحل اجتماعياً ونفسياً يوماً بعد يوم»[94]، بحسب تعبير دارس للآجئين الفلسطينيين في مطالع الستينات، انزلق في منظار ذوي الشأن في العالم، إلى أن يصبح مصدراً لعدم الاستقرار. فلأن «الأسرة مفككة وقد انحلت. وزالت أهم التقاليد التي تعينها على التماسك والثبات. (و) أن المرض منتشر بينهم بصورة كبيرة. (ولأن) البطالة تعم الغالبية العظمى من اللاجئين العرب. هذا بجانب ما يملأ نفوسهم من اليأس وفقدان الأمل»[95]؛ لأنهم كذلك، فهم تحولوا في نظر بعضهم إلى بؤرة توتر خطر على المنطقة. يؤكد الرئيس الأمريكي ترومان في خطاب له في العام 1951 على سبيل المثال لا الحصر، أنه «مالم يجد هذا العدد الضخم من الناس المشردين من ديارهم بيوتاً جديدة وفرصاً اقتصادية، فسوف يؤلفون قوة في ميسورها أن تصبح هدامة في هذه البقعة من العالم ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لنا»[96]. أما دون بيريتز

---

(94) د. ادوارد سيُدهم؛ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. (1963). القاهرة. الدار القومية. ص 225.

(95) د. ادوارد سيُدهم؛ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. نفسه. ص 224.

(96) د. ادوارد سيُدهم؛ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. نفسه. ص 170.

فسوف يقرر بعد الرئيس ترومان بعدة سنوات أن «اللاجئين حقل خصب لانتشار الشيوعية، بعد أن كان العرب في الماضي لا يميلون للشيوعية»[97].

3/ ولو انتقلنا من المساءلة بخصوص المسؤولية الأخلاقية والسياسية إلى المسؤولية الجزائية، فكيف يمكن تصنيف هذا النوع من الجرائم؟ وكيف يمكن احتساب هذه الخسائر كلها؟ كيف يمكن استعواضها؟ وما هي الجهة التي تستطيع أن تقرر في مثل هذا النوع من الإنتهاكات؟ هل ستكون نوعاً خاصاً من المحاكم الدولية ذات بنية خاصة وصلاحيات خاصة تؤهلها للنظر وللفصل في مثل هذا النوع من الجرائم؟ وهل هناك إمكانية فعلية، إمكانية إجرائية وعملية، لإقامة مثل هذه المحاكم؟ ألا تفترض المساءلات السابقة حصول إرادة سياسية غائبة حالياً؟ وكيف يمكن توفر مثل هذه الإرادة؟ ومن الذي يفترض فيه أن يدفع باتجاه تأمين الشروط الضرورية لها؟ هل هناك قضاء من غير اتهام؟ إن قيام محكمة جنائية دولية، تضع في صلب تعريفها لنفسها صلاحيتها للنظر في مثل هذا الصنف من الجرائم باعتباره جريمة ضد الإنسانية، يجعل السؤال أكثر راهنية من أي وقت مضى.

فإذ لم يعد ممكناً اليوم الحديث عن هجرة طوعية للفلسطينيين من بيوتهم وقراهم، فذلك يعني أن المسؤوليات يمكن تحديدها سياسياً وأخلاقياً؟ والمعايير التي تتوفر عليها البشرية تتيح ذلك من غير لبس. ولكن كيف يمكن تحديدها إجرائياً؟ كيف يمكن للعدالة التعويض عن الضرر الذي سببته الجريمة؟ لا عدالة من غير توفر شرطي الإدانة، أي تسمية الجريمة وتصنيفها أولاً، وترميمها ثانياً. وهو ترميم يتسم أساساً بنسبيته أي بمحدوديات إمكانياته على العدل. إذ كيف يمكن ترميم القتل

---

(97) Don Peretz; *Israel and the Palestinian Arabs*. (1958). Washington. P. 74. عن سيدهم. نفسه (ص 173).

أو الطرد من الوطن وكل الأضرار الناجمة عنه؟ غير أن الترميم يشكل، على نقصه، ضرورة من ضرورات الأنسنة: إنقاذ المجرم من صَغاره ومن انزلاقه في أتون الهمجية، ونصرة الضحية من جحيم الاختزال في وضعية الضحية، ونصرة الإنسانية كلها من الارتداد إلى البهيمية.

أكثر من ذلك. كيف يمكن تصنيف كل تلك المجازر «الصغيرة»[98]، المجازر التي نظمت بحق المدنيين الفلسطينيين في عدد يصعب حصره من المرات في دير ياسين وقبية وعين الزيتون واللد والرملة وعيلبون وكفر قاسم وبيروت والقدس والخليل وغيرها وغيرها كثير؟ كيف يمكن تحديد المسؤوليات الشخصية للذين قاموا بتنفيذ عمليات القتل الجمعي وبالتعامل مع الموت الفلسطيني بهذا الشكل؟ وبخصوص المسؤولية، كيف يمكن تحديد المسؤوليات التي تتصل بحقوق أولئك الكثيرين من بين الذين نجوا من حملات القتل الجمعي ولكنهم قضوا نحبهم في المنافي كنتيجة لها: بفعل سوء التغذية أو البرد أو نقص العناية الطبية و/أو البؤس والغم واليأس؟ كيف يمكن الوصول إلى إدانة السياسة الرسمية لدولة إسرائيل القائمة على التصفية المادية للشعب الفلسطيني: مسح القرى الفلسطينية، تغيير أسماء المواقع، نسف المنازل، تحريك السكان، والإستيلاء على الأراضي؟ وكيف يتسنى التوصل إلى تحديد المسؤولية الشخصية والسياسية للأجهزة الرسمية، أي أجهزة دولة إسرائيل ومؤسساتها التي تخصصت طيلة العقود الماضية في الإجهاز على الحركة الوطنية الفلسطينية وتصفية قياداتها وممثليها ونخبتها المثقفة إن بالاغتيال أو بالطرد أو بالاعتقال وبالتعذيب؟

---

[98] راجع بخصوص وصف موثق لأحداث 1947-48 في فلسطين مستند على شهادات المراقبين الدوليين التابعين لهيئة الأمم المتحدة:
Michael Palumbo; *The Palestinian Catastrophe. The 1948 Expulsion of a People from their Homeland.* (1987). London. Faber & Faber.

4/ الذين يتحدثون عن فرادة المحرقة محقون من غير شك. ولكن ليس بالمعنى الذي قد يتبادر إلى ذهن بعضهم في الوهلة الأولى. فلا قداسة لمذبحة دون غيرها. ولا علو لمذبحة على غيرها من المذابح. فالقتل هو القتل، والجثة هي الجثة والمسؤولية هي المسؤولية، وكل موت نبيل. لكل مذبحة فرادتها الخاصة ووقائعها الخاصة وحيثياتها الخاصة وتاريخها المخصوص. ألا يعلمنا القرن العشرون، على سبيل المثال، أن المآسي الجمعية لاتتشابه، وأن لكل مجزرة بشرية خصوصيتها ويتعذر بالتالي مقارنتها بغيرها ؟ فالمأساة التي تخص يهود أوروبا لاتشبه تلك التي تخص عرب فلسطين أو مسلمي البوسنة أو توتسي رواندا. لكل من هذه المآسي الفظيعة سماتها وعملياتها الإجرائية التي تتصل إن بالقتلة أو بالضحايا على حد سواء.

ولئن كان لابد من المقارنة مع ذلك، فإن السمة الوحيدة التي تتشارك فيها هذه المآسي جميعها، وهي سمة مركزية وأساسية، هي أن منظمي كل واحدة منها يريدون، جميعهم من غير استثناء، الاستئثار بالبلاد، ويرفضون التشارك فيها مع «الأغيار». وأن رفضهم هذا ولّد لديهم العزم على قتل آخريهم لا لخطأ إلا لأن انتماءهم إلى البلاد نفسها هو قوي من غير لبس. ولا لخطأ إلا لأن ولادتهم حدثت في البلاد، وأنه لابلاد لهم غيرها. ولا لخطأ إلا لأن آدمية كل واحد من أفرادها اختزلت حتى الحد الأقصى الذي يسوغ قتله في لحظة اختزال وجوده إلى فكرة، أي إلى مكوِّن من مكونات رقم هو عدد أفراد الجماعة التي يُرادُ استئصالها من الوجود و/ أو إنقاص عددها وتصغيره حتى الحد الأقصى الممكن.

ثم إن تباين المجازر في الوقائع لا يمنع مع ذلك تشابهها. فالقتل يتم فيها جميعها بالجملة، أي من غير أسماء أو سجلات أو شهود. ذلك أن القتل فيها هو استراتيجي، أي لا يستهدف أشخاصاً بعينهم، يلاحقهم

ويعمل على تصفيتهم، بل استئصال جماعة معينة من على الأرض: جماعة ليس لأشخاصها ملامح واضحة أو وجوه محددة سلفاً. إنه قتل استراتيجي بامتياز.

دير ياسين هي قرية فلسطينية عربية صغيرة مرتفعة غربي القدس. موقعها الإستراتيجي بين القدس وتل أبيب، وقربها من العاصمة الفلسطينية ومن وسط البلاد يجعل منها رمزاً خاصاً ويعطي أبناءها بعداً معنوياً لا لبس فيه. في وقت متأخر من ليلة التاسع من نيسان (أبريل) 1948 هاجمت قوات كبيرة من قوات الإرغون وشتيرن (ليحي) القرية. وفي صباح اليوم التالي كانت الحملة قد أنهت مهمتها. «ولم يكن الاحتلال هو الهدف الرئيس. بل كان هدفاً ثانوياً أمام المهمة المنشودة: اقتراف مجزرة تؤدي فظاعتها إلى دب الهلع في نفوس سكان فلسطين فيهربون»[99]. بحسب منظمة الصليب الأحمر الدولي، قُتل من أهل القرية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 600 نسمة، قتل قرابة 360 شخصاً، ومعظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ. في حين أن المعلومات الصهيونية فتعطي رقم 250 قتيلاً. كثير من الضحايا جرى استئصال الحياة منها ذبحاً، ومثلت بجثثهم. أما من تبقى من أهل القرية، فقد طلب منهم مغادرتها، لكي يسهموا على الأرجح في تحقيق الغرض الإستراتيجي من المذبحة: رواية الحدث ونشر الهلع الجمعي في أوساط أهل البلاد الفلسطينيين. لقد اختلطت رائحة الموت والجثث والدم برائحة الربيع واللوز. هذا ما قاله واحد من مندوبي منظمة الصليب الأحمر الدولي الذي دخل القرية بعد وقت قصير من المذبحة في العاشر من نيسان (أبريل).

لقد كان المطلوب من هذه الجريمة هو إذاعة خبرها ونشر أنبائها

[99] انيس صايغ؛ الإرهاب الصهيوني ووسائله الواضحة. السفير (بيروت). 1998/4/3

في البلاد. قد يفسر هذا لماذا جرى اختيار قرية مسالمة بشكل خاص للقيام بالذبح بالجملة. يكتب مناحيم بيغن، قائد العملية ورئيس وزراء إسرائيل فيما بعد، أن عملية دير ياسين «عبّدت الطريق نحو النصر النهائي... لقد ساعدتنا أسطورة دير ياسين على احتلال طبريا وحيفا». لقد كانت القرية العربية الفلسطينية الآمنة، بحسب مناحيم بيغن، هدفاً عسكرياً مشروعاً وأن وصفها كمذبحة هو من فعل كارهي اليهود[100].

الجريمة الكاملة هي بالتعريف الجريمة التي لا تترك أثراً وتكف عن كونها جريمة إذن. وهي الجريمة التي ترتكبها الجماعة السياسية المنظمة، أي المسلحة بإيديولوجيا الكراهية والعنف وبتقنيات القتل بالجملة. ومازال ممكناً اليوم التفكير بتصفية المهزومين بشكل نهائي بدليل واضح هو أن حالات التطهير العرقي المنهجي مازالت تمارس، من ناحية، في الوقت الذي تبرهن على أن جماعة يمكن أن تختفي دون أن تترك أثراً و/ أو تتحول إلى أقلية سياسية مغلوبة على أمرها في نسق سياسي قائم على التمييز، من ناحية ثانية. وبدليل بسيط كذلك هو أن مرتكبيها يحاولون دائماً محو الآثار الدالة عليها أو إخفاءها كلية. ألم يحاول مرتكبو مجزرة دير ياسين إحراق جثث ضحاياهم التي كدست في حفرة كبيرة بغرض طمس معالم الجريمة وإخفاء آثارها[101].

وأغلب الظن أن الجريمة لا تدخل «التاريخ»، أي الوقائع السياسية، وتكف عن كونها جريمة كاملة إذن، إلا عبر الضحية وليس عبر الجريمة وأهوالها. فحين لا يختفي المهزومون، وحين لا يتحولون إلى أقلية مستضعفة، وحين يتشبثون بالكوكب الذي ينتسبون إليه، يصبح

[100] Menachem Begin; *The Revolt*. (1977). New York. Nash Books. p. 164. cited by:
Roberta Strauss Feuerlicht; *The Fate of the Jews*. (1984). London. Quartet Books. p.p. 211-212.

[101] Roberta Strauss Feuerlicht; *The Fate of the Jews*. ibid. p. 211

ممكناً تسمية الجريمة وتصنيفها كما هي فعلاً، أي كجريمة بحق الإنسانية. ويمكن بالتالي إدانتها ومحاكمة مرتكبيها. إن بقاء الفلسطينيين على هذه الأرض، في فلسطين وعلى مقربة منها؛ وبقاء فلسطين في الفلسطينيين؛ إن بقاءهم كجماعة سياسية وكهوية، هو الذي يضع الفعل الصهيوني في إطاره نفسه الذي له: إطار الجريمة بحق الإنسانية. وهو الذي يحيل «انتصارات» دافيد بن غوريون ومناحيم بيغن في الماضي، وأركان حربهما وورثتهما اليوم، يحيلها إلى المكان الوحيد الذي تنتسب إليه، وهي الجريمة بحق الإنسانية. إن فشل الصهيونية وإسرائيل في إنتاج الجريمة الكاملة مصدره أن آثارها هي اليوم أشد وضوحاً من أي وقت مضى، باعتبار أن الفلسطينيين هم اليوم أشد وضوحاً من أي وقت مضى كذلك.

غير أن فرادة المجازر لاتتوقف على وقائعها فقط، بل وتشمل كذلك مابعدها. فلئن يلاحِق يهود أوروبا قتلة ذويهم وتمكنوا من محاكمة بعضهم ومازالوا يتابعون غيرهم، فإن توتسي رواندا ومسلمي البوسنة وعرب فلسطين لم تتوفر لديهم الوسائل لمحاكمة أي كان. «ولا واحد من أولئك الإيديولوجيين الذين يمارسون قتل التوتسي منذ عام 1959 كما لو كانوا يمارسون رياضة وطنية»[102] جرت محاسبته. لم تجر محاسبة لا دافيد بن غوريون أو مناحيم بيغن وييغال يادين أو أرييل شارون أو إسحق شامير وغيرهم من الذين ثبت ضلوعهم في مجازر جمعية واعترفوا بما فعلوا.

الإسم والمعنى: تسمية الجريمة

5/ من التأمل في طبيعة التجربة المعاصرة للشر السياسي

[102] Remy Ourdan; *Rwanda. Enquête sur un génocide: la reconciliation impossible*. Le Monde. 3. 4. 1998.

وبالأصح من محاولة حده، إلى المساءلة بخصوص المسؤولية السياسية والأخلاقية والجزاء الذي يتصل بها، تنتصب مجموعة من الأسئلة التي لامفر من وضعها بعين الإعتبار لدى كل بحث في الشر السياسي. فقد أدخل حقوقيو الدول المنتصرة غداة الحرب العالمية الثانية مفهوماً حقوقياً جديداً هو مفهوم «الجريمة ضد الإنسانية». كان الغرض من هذا الصنف الحقوقي المحدث في سجل الجرائم، هو مأسسة التعامل مع جريمة اعتبروا أنها غير مسبوقة في التاريخ، هي جريمة الإبادة الجمعية للسكان (الجينوسيد). وقد جرت محاكمة النازيين وإدانتهم أساساً بصفتهم مرتكبي جرائم ضد الإنسانية، وليس بصفتهم مجرمي حرب فقط.

والواقع أن الفرق بين صنف (جريمة الحرب) وذلك الصنف المسمى بـ(الجريمة ضد الإنسانية) ليس لغوياً فقط، وتتضح معالمه الحقوقية يوماً بعد يوم. الأمر الذي لايغيب عنه تقاطعات أساسية بين أكثر من تعبير لهما. فكلاهما ينتمي إلى خانة الفعل السياسي، أي غير الشخصي. كلاهما يحدث في قلب نظام متكامل من العلاقات وإذن من القيم المعيارية التي تتجاوز الأشخاص الذين يقومون بها. وكلاهما يرتكب من قبل مؤسسة أي آلة منظمة ذات بنية هرمية متكونة من مركز مدبّر وأطراف منفذة وشبكة من العلاقات التي تقوم على التراتب الوظيفي وأساسها الأمر والطاعة. وكلاهما يحدث بغرض بيّن هو انتصار القضية التي حددتها الآلة لنفسها، وكلاهما تجري التعبئة فيه باسم «القضية العادلة» و/ أو الإيديولوجيا ومشروعاتها «الحضارية الكبرى».

غير أن (جرائم الحرب) هي الأفعال التي ترتكب في إطار الحرب، أي تلك الجرائم التي ترتكب بقصد تحقيق أهداف حربية ولكن بوسائل وتقنيات تتجاوز ماهو ضروري للحرب بما هي كذلك، أو تتعدى نطاق

الحرب (قتل المدنيين، قتل الأسرى و/ أو تعذيبهم وممارسة تجارب عليهم وحرمانهم هم والمدنيين الموقوفين من محاكمة عادلة، أخذ الرهائن، استعمال الأسير في الحرب، تسميم مصادر المياه، قصف المنشآت المدنية والمدن الآهلة، قتل المرضى و/ أو عدم مداواتهم وتركهم يموتون بفعل جراحاتهم..إلخ). إنها جريمة لأنها غير ضرورية في نطاق عمل يعتبر، على فظاعته، ضرورياً و/أو مشروعاً على الأقل من منظار المتحاربين، كما من منظار الفقه الحقوقي الذي ينتسب إلى هوغو غروتيوس. يدخل في نطاق حد (جرائم الحرب) كذلك التعريض بالمدنيين من قبل قوات الإحتلال، ونقلهم من مناطق سكناهم أو طردهم منها، أو عدم توفير الحماية لهم، و/ أو المساس بالبنية الإجتماعية للسكان الخاضعين للإحتلال، و،باختصار، القيام بكل مايمكن أن يمس المجرى الإعتيادي لحياتهم في زمن السلم.

أما مفهوم (الجريمة ضد الإنسانية) فقد تطور كثيراً منذ محكمة نورمبرغ. ولعل التعريف الذي وقع الإتفاق عليه مؤخراً في روما عشية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (تموز/ يوليو 1998) يشكل نقلة نوعية هامة إن في حد المصطلح أو في دلالاته واستخداماته بالتالي، وبشكل أفضل وأكمل بكثير مما جرى تداوله من قبل. فبحسب المادة السابعة لميثاق المحكمة المذكورة، غدت «الجريمة ضد الإنسانية» تشمل قائمة واسعة من الإعتداءات التي يتم ارتكاب أي منها بصورة منهجية وعلى نطاق واسع؛ وهذه الإعتداءات هي: القتل المتعمد، الإبادة، الإستعباد، الإبعاد القسري للسكان، السجن أو الأشكال الأخرى للحرمان من الحرية بما يخالف الشرعة الدولية، التعذيب، الإغتصاب، الإستعباد الجنسي، الإجبار على البغاء، الإجبار على الحمل أو التعقيم أو أي شكل من الأشكال الأخرى للإعتداء الجنسي، قمع مجموعة أو جماعة سياسية أو عرقية أو قومية أو اثنية أو ثقافية أو دينية، اختطاف الأشخاص، جريمة

الأبارتايد، وكل جريمة تسبب في إيذاء النفس أو الجسد أو الصحة العقلية.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن التوصل إلى التعريف سابق الذكر لـ«الجريمة ضد الإنسانية» لم يك بالأمر السهل. فقد جرى في خضم واحدة من أكثر السجالات سخونة في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو السجال بين «العالمية » من ناحية، و«الخصوصية» أو «الفرادة» من ناحية ثانية. فخلال سنوات بل عقود، كان ثمة إصرار على حصر استخدام مصطلح المجزرة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية في حدود مجزرة واحدة فقط وجريمة بعينها من دون غيرها من الجرائم بحق الإنسانية. هكذا التصق المصطلحان في ذهن الناس بالجريمة المرتكبة من قبل النازي بحق اليهود الأوروبيين فقط. بيد أنه لم يك ممكناً، رغم الحرب الإيديولوجية الساخنة، حصر دلالات المفهوم واختزال استخداماته في حدود المعاني التي أعطيت له عشية الحرب العالمية الثانية، وإلا فقد دلالاته كلها.

مازال الكثيرون يصرون على أن المحرقة هي حالة خاصة في التاريخ، حالة غير مسبوقة من الشر الكلي أو السياسي الذي لايمكن ولايجب خلطه بغيره من الجرائم تحت طائلة تهديد خصوصية الحدث الكبير وتغييبه كحالة فردة في التاريخ. وحين ذاع أمر المذابح العرقية التي وقعت في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية بين أقوام الهوتو والتوتسي في رواندا وما تكشفت عنه من هول كبير طال مناطق بكاملها ومئات الآلاف من القتلى وملايين المشردين، تجدد النقاش مع تشكل محكمة جنائية خاصة بالجرائم ضد الإنسانية في رواندا. وأعاد الذين يتمسكون بالقول بخصوصية المحرقة تأكيداتهم على فرادتها كمذبحة، وبتعذر خلطها بغيرها من المذابح الجماعية الأخرى. بيد أن فرادة المحرقة وتعقلها باعتبارها جريمة ضد الإنسانية وتحليلها يتيح، كما بيَّن بحق

الكاردينال لوستيجي[103]، تعقّل غيرها من الجرائم بحق الإنسانية التي دُبِّرت منذئذ في البوسنة وكمبوديا ورواندا كما في فلسطين وغيرها. غير أن حيثيات الجريمة في أفريقيا لاتختلف عن تلك التي ارتكبت في ألمانية النازية إلا من حيث الظرف فقط. ففي كليهما كانت خطة مرتكبي الجريمة، وهي خطة سياسية من ألفها إلى يائها، هي برنامج الإستئصال الكلي لمجموعة بشرية من الحياة، و«تنقية» البلاد منهم، وتعزيز النظام الحاكم، أو في الأصح إقامة نظام سياسي قائم على استبعاد فئة بشرية كاملة وإلغاء دورها في «التاريخ». وفي كليهما كانت المفاهيم العنصرية هي القاعدة النظرية لتسويغ الجريمة وتعبئة الغوغاء لصالحها. وفي كليهما جرى تنظيم عمليات «انتزاع الحياة» من جماعات بشرية كاملة بنسائها وأطفالها ورجالها. وفي كليهما كانت الجريمة أكبر من الوصف. الأمر نفسه بخصوص البوسنة، كما بخصوص مذابح الخمير الحمر في كمبوديا وغيرهما كثير.

بيد أن مفهوم (الجريمة ضد الإنسانية) بحسب التعريف الذي اعتمدته محاكمات نورمبورغ لايمكن حصره بتلك الجرائم المرتكبة من قبل آلة الدولة النازية فقط، وإلا فقد صلاحيته كمفهوم لسبب بسيط هو ان المذابح التي نُظمت بحق شعوب و/ أو جماعات بشرية بأسرها ليست من غير سوابق ولا من غير لواحق في التاريخ. ألا تمدنا قرون من الإستعمار بطائفة كبيرة من الأمثلة المروعة المماثلة التي طالت حملات الإبادة فيها أقواماً كاملة ومناطق بأسرها؟ ثم ألا تدل القرائن المتاحة والماثلة للعيان أن مثل جرائم القتل هذه يمكن أن تستهدف أية مجموعة بشرية وأن اختيار الضحايا يتصل بالظروف فقط؟ ولئن كانت المذابح الجمعية مازالت ممكنة، فإن أي شعب في العالم لايستطيع أن يضمن

[103] Jean Marie Cardinal Lustiger; *Singularité de la Shoah*. Etudes (Paris). Janvier 1998. p.75.

أمنه الحقيقي من غير حماية القانون الدولي[104] الذي هو وحده القانون الممكن لحماية البشرية من بربريتها. ألا تثير المعلومات التي تتسرب بين الفينة والأخرى بخصوص تصفية الفئات الإجتماعية التي «تشكل مشكلة اجتماعية» كمثل المتخلفين عقلياً أو الذين لايتجاوز ذكاؤهم حداً متعيناً، ألا تثير من المساءلات مايتجاوز الحقوق نفسها؟ وماذا عن «الحرب الديمغرافية» التي تنظمها الدول الإمبريالية في المستوطنات بغرض تحويل مجموعة بشرية محددة، هم في غالب الحالات الأهالي الأصليون، إلى أقلية عددية وإذن سياسية واستضعافها وإنكار حقها في الوجود السياسي و/ أو حقها في تقرير المصير؟ ألا ترتكب في إطار هذه الحرب الديمغرافية أنواعاً من الجرائم «العصرية» كمثل التعقيم والحد من النسل وغير ذلك؟ هل كنا حقاً بحاجة إلى خمسين عاماً من أجل تصنيف هذه الجرائم في خانة الجرائم ضد الإنسانية؟ ثم أليس من الملفت للنظر أنه في الوقت الذي يتم تبني التعريف الأشمل للجريمة ضد الإنسانية، تقف دولتا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد قرار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتصوتان ضد قيامها؟

مهما يكن أمر تعريف (الجريمة ضد الإنسانية)، و/أو الإشكاليات التي يثيرها السجال بخصوصها وبخصوص محاكماتها، فإن قضية المسؤولية فيها تقع من غير لبس في قلب السجال الذي يدور بخصوصها. فكيف يمكن تحديد المسؤولية في هذا الصنف الخاص من الجرائم؟ كيف يمكن معاقبة مرتكبي جريمة غير شخصية؟ فمن البيّن أن مرتكب الجريمة بحق الإنسانية يقوم بتنفيذ أوامر عليا هبطت إليه من علياء القيادة وفي إطار هرمية تراتبية عريضة أو واسعة. وهو لايرتكب الجريمة كلها وحده. فدوره التنفيذي محدد ومرسوم ولايتجاوز كونه

(104) Hanna Arendt; *Eichmann à Jérusalem. Rapport sur la banalité du mal.* (1966). Paris. Gallimard. p. 300.

حلقة صغيرة جداً في آلة عملاقة. إنه ليس لامحرك الآلة ولامقْود عربتها المندفعة. إنه «مجرم إدارة» وبالأصح «موظفُ إدارةٍ مجرمة».

غير أن الجريمة هي الجريمة، والمسؤولية هي المسؤولية. فإلى أي حد يمكن تحديد المسؤوليات الشخصية في جرائم الإبادة الجماعية؟ غير أن القضاء لايحاكم سوى الأشخاص، باعتبار أن المسؤولية القضائية والجزائية بالتالي لايمكن أن تكون إلا فردية، أي شخصية ومشخصنة إذن؛ وباعتبار أن المسؤولية الجمعية متعذرة أمام القضاء، ولكن ليس أمام مايسمى بـ«التاريخ». ودمنا في إطار المسؤولية، كيف يمكن التفريق على سبيل المثال لا الحصر بين مسؤولية الشخص ومسؤولية الموظف (أو مسؤولية العضو في المنظمة الحزبية أو الميليشيا أو جيوش التحرير ..إلخ)؟ يقول الموظفون دائماً إنهم يتصرفون كموظفين لا«كأشخاص» أي ككائنات حرة وعاقلة، وأنهم إن لم ينفذوا الأوامر العليا لخسروا وظيفتهم وربما حياتهم وخصوصاً حين يتعلق الأمر بظروف الحرب والأحكام العرفية وقوانينها التعسفية كما بظروف النظم المستبدة. بل ومن الممكن الذهاب أبعد من ذلك والمحاجة في تخفيف مسؤوليات القادة أنفسهم. فمن المنطقي القول إنهم لم يصبحوا قادة الآلة إلا لأنهم يعبرون عنها وينسجمون مع حركتها؛ وأنه في اللحظة التي يحدثون فيها نقلة نوعية أو تغييراً كبيراً في أهدافها تلفظهم الآلة وتقوم باستبدالهم بمن هو قادر على التعبير عن أهدافها. هذا صحيح بالتأكيد. لكن القيادة هي كذلك مسؤولية. وهي مسؤولية، باعتبار أن التأييد والدعم من ناحية، والطاعة، من ناحية ثانية، هما في السياسة من طبيعة واحدة.

من المهم بالطبع تحليل بُنى التسلط، وتحليل آليات تحويل الناس إلى موظفين بالمعنى الذي سبق ذكره، أي إلى جزء من آلة إرهابية وإلى أدوات تنفيذية من غير إرادة حرة. بيد أن السؤال المتصل بتحديد المسؤوليات الشخصية يبقى مع ذلك قائماً بالتأكيد. فهل ينبغي على

العدالـة القضائيـة أينمـا كـانت أن تمعـن في التخفيـف مـن المسـؤولية الشخصية إلى الحد الذي تضيع فيه كل مسؤولية على الإطلاق؟ هنـاك بالطبع آلاف الطرق والوسائل للإنقاص من المسؤولية باسم السياسة أو الجماعة أو الظروف أو القضية العادلة. ولا تستطيع العدالة إلاّ أن تأخذ بها وأن تضعها في حسبانها.

غـير أن العموميـات تُذْهـبُ التفصيـلات وتُغيِّـبُ الجريمـة إذن. فالجرائم مشخصة. والضحايا هم شخص جمعي؛ بيد أنهم أفراد كذلك. ولو أحجمنا عن وضع قصة كل فرد في ميزان القضاء والعدل فأين هو العدل؟ وكيف يمكن حماية إنسانية الضحايا ونصرتها؟ بل وكيف يمكن حماية الإنسانية من الإنحطاط؟

6/ يمكن تلخيص القضية المركزية بخصوص السجال الذي يدور اليوم حول المذابـح في الروانـدا، ودار في السـابق وبـالأصح مـازال يـدور بخصـوص المحرقـة النازيـة ويجـب أن يـدور بخصـوص الفلسـطينيين وغيرهم على الصورة التالية: إذ لايمكن بناء الحياة على الموت، ويستحيل تشييد «المجـد» اسـتناداً علـى الجريمـة وإلغـاء الآخـر وإبادتـه وتصفيـة وجوده المادي، فإنـه يتعـذر التصـرف استناداً علـى شـرعية الأمـر الواقـع، وقاعدتـه الغلبـة والقـوة القهريـة العاريـة، أي علـى أسـاس أن مـاوقع هـو نهائي ولاراد له. ففي اللحظة التي يوافق فيها الإجتماع على التعامل مع الجريمة التي حدثت في رواندا أو البوسنة أو فلسطين على سبيل المثال لاالحصر على قاعدة ضرورة نسيان الماضي والتصرف كما لو أن أمراً لم يقع، لايكون وافق بذلك على «نسيان» ركن مركزي من أركان الإجتماع الإنسـاني وتجاهلـه، فقـط، بل وانزلـق أساسـاً في أتـون البربريـة، ويكـون بذلك قد استنبت العنف وزرع قنبلة موقوتة في جسد الإجتمـاع. ألا يشبه ذلـك اعتبـار القتـل والإغتصـاب ومعاشـرة المحرمـات فعـلاً مشـروعاً واستصدار القوانين التي تشرعه؟

غير أن تسمية الجريمة وتسمية مرتكبيها وضحاياها ليست فعلاً لغوياً بما هو كذلك. وهي ليست شرطاً أولياً من شروط العدالة فقط، بل هي قبل ذلك الشرط الضروري لكل إنسانية ممكنة. فتحديد المسؤوليات تتعدى كونها مهمة العدالة القضائية، التي تقوم بتصنيف المسؤوليات وبتصنيف الجزاء الذي يتناسب أو يمكن أن يتناسب معها، بل تتصل أولاً بضرورة العدالة بما هي شرط أساسي من شروط الإجتماع. ألم يؤسس الحقوقي غروتيوس Grotius لفكرة الجزاء القانوني على مفهوم الضرورة: ضرورته للإجتماع الإنساني كيلا ينحدر إلى درك التوحش، وضرورته للضحية ثانياً كيلا تتدهور في سلم الآدمية[105].

لايمكن للسلام أن يقوم فعلاً، وهو بالتعريف إمكانية أن يجتمع الجلاد والضحية في مكان واحد، إن لم يتفقا على الأقل على نقطة واحدة هي في الوقت نفسه نقطة البداية الضرورية سياسياً: تسمية الجريمة بما هي كذلك وتعيينها أي تصنيفها. ليست التسمية فعلاً مجانياً من غير معنى أو طائل. ويتعدى فعل التسمية في هذه الحالة الخاصة التعريف بالكلمات، ليطال أولاً الإتفاق على جغرافيا الحدث وتخومه وتفصيلاته المتعينة. وإذ يتعذر السلام من غير ذاكرة تاريخية تنصب على الحدث وتعيد دمجه في الوعي الحاضر، فذلك لأن «وظيفة الذاكرة هي بناء المسؤولية؛ وحيث تنتفي المسؤولية تنتفي الإنسانية، وتنتفي الحرية»[106]. ومادمنا بصدد المثال الرواندي، فهل من الممكن بناء رواندا جديدة على قاعدة أن على ضحايا المذابح التي جرت أن يتعايشوا مع الوضع الذي أراد جلادوهم خلقه وأن ينتظموا في اجتماع أنتجت المذابح الجمعية فيه موازين قوى جديدة لصالح الذي نظم إبادتهم، أي

---

(105) Hannah Arendt; *Eichmann à Jerusalem. Rapport sur la banalité du mal*. (1966). Paris. Gallimard. p. 314.

(106) Gérard Mairet; *Le principe de souveraineté. Histoires et fondemnts du pouvoir moderne*. (1997). Paris. Gallimard. P. 173.

أن يُطلب منهم باسم الأمر الواقع دفع الثمن السياسي للذي وقع، وقبول شرط الأقلية المستضعفة الذي توخته القوى المنظمة للمذابح واستهدفته منها؟

لا تكتمل الصورة من غير الانتقال من البعد الأخلاقي للسياسة إلى الجانب الإجرائي فيها. فليس الغرض المركزي مما سبق استعراضه الإلحاح على مجافاة المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل للأخلاق، بل مقاربة سؤالين مركزيين أو بالأصح مجموعتين من الأسئلة التي تتفرع كل منهما عن سؤال مركزي واحد.

تتصل المجموعة الأولى من الأسئلة بالسؤال المحوري التالي: هل إن ماجرى في العام 1948 في فلسطين هو واقعة نهائية لاراد لها من غير تبديل و/ أو تعديل؟

من البيِّن أن السؤال المذكور يتضمن سؤالاً آخر مضمراً هو السؤال المتصل بإمكانية تصحيح التاريخ. فلئن كان التاريخ مفتوحاً ويتعذر إغلاقه و/أو لم ينغلق بعد، فإن إمكانية التدخل في مساره وأنسنته تغدو ممكنة كذلك. ويغدو ممكناً القول بأن المجال مازال مفتوحاً لإنسانية لم تتخل بعد عن إنسانيتها أو بالأصح لاتستطيع أن تتخلى عنها تحت طائلة الإنحدار في مهاوي البهيمية والتوحش والإنحطاط.

لايشكل اعتراف الدولة العبرية بمسؤوليتها التاريخية والسياسية المباشرة في إنتاج مأساة اللاجئين الفلسطينيين الشرط الضروري لسلام ممكن، فقط، بل وللتوصل قبل ذلك إلى حل لهذه القضية التي تبدو الآن شائكة أو مستعصية على الحل. ففي هذا الإعتراف توفير لشرط بسيكولوجي ضروري لطرفي العلاقة، الجلاد والضحية على السواء، من أجل التحرر من عبء الجريمة. ضروري للجلاَّد كيما يعتذر من الضحية ويشرع في رحلة تحرره من وزر ذنبه وما اقترفت يداه، ويرتفع من

وضعيته كجلاد إلى وضعيته كإنسان. وضروري للضحية كيما يستطيع أن يتحرر من آلامه وعذاباته ويبدأ سيرورة الغفران الضرورية لتحرره. وضروري لكليهما كيما يتحررا من السياق الذي أنتج منهما ضحية وجلاداً في الوقت نفسه. ليس الإعتراف تحديداً للمسؤولية هنا، فتحديدها ممكن اليوم على وجه الخصوص بفعل الوثائق التاريخية التي صارت متوافرة، بل من أجل تحرير إنسانية الجلاد من جريمته، ومن الإحتماء بغطرسة القوة، ومن صَغار اللعب بالكلمات المجوّفة والتهرب من الإعتراف، ومن أجل تحرير الضحية من عذابه ونقمته وغضبه وحقده، و، باختصار، من وضعيته كضحية. و، وهذا هو الأهم، من أجل تأسيس وضعٍ تتوفر فيه الشروط الكفيلة بمنع وقوع الجريمة في المستقبل: وضع يتيح للإنسان أن يرتقي إلى شرطه كإنسان، وألا يتردى في دَرَك البهيمية والتوحش ومهاوي العنف.

الفصل الثالث

الوجه الآخر للصورة

«ليس هذا هو وقت البكاء
على الوحش النازي الذي
استيقظ فينا»

يوشع باريوسف (دافار
في 1956/12/18)[107]

1/ ليست أسطورة التأسيس هي مايمثل التناقض المركزي في دولة إسرائيل، وهو ليس طابعها الإستيطاني التوسعي من حيث هو كذلك. فبهذا تشترك إسرائيل مع كثير من الدول القائمة أو التي كانت قائمة إلى حد قريب. مايمثل التناقض المركزي، التناقض الذي هو كالسرطان الداخلي الذي يفترس الجسم الذي يعتاش منه، هي «قضية فلسطين»، وفي الحقيقة فشلها الذريع في سحق الفلسطينيين والإنتهاء منهم إلى الأبد، من ناحية، وفي العجز البيِّن عن مراجعة نفسها وأساطيرها وهويتها وإعادة تنظيم نفسها وتعريف هويتها بما يتناسب مع هذه الواقعة، من ناحية ثانية.

---

[107] Cité par: Tom Segev; *Le Septième million. Les Israèliens et le Génocide*. (1993). Paris. Liana Lévi. p. 357.

وليس القول بأن إسرائيل هي أمة مفبركة أو أنها ليست أمة و/أو أمة في طريق التكوين هو مايكشف التناقض في المشروع الصهيوني أو ينقص منها بما هي كذلك. فالمشروع الصهيوني قائم كله على صناعة أمة يهودية جديدة في فلسطين على شاكلة الأمم الأوروبية الحديثة وتكون جزءاً منها في الوقت نفسه. أي أن المشروع الصهيوني قام على فرضيتي ضرورة وإمكان خلق أمة سياسية لم تكن موجودة، وذلك بخلاف الصورة الشائعة التي تقول بوجود الأمة الإسرائيلية السابق على الدولة.

ثم إن كثيراً من الأمم المسماة بالشابة أو الجديدة هي بهذا المعنى مصطنعة ولاتتطابق بما فيه الكفاية لامع توصيات الفقهاء والمختصين ولا مع النموذج المعياري المفترض للدولة الحديثة، ولاحتى مع أوليات مايسمى بالمنطق السليم. إلى ذلك، فإن كلَّ مشروع سياسي ينطوي على مجموعة من التناقضات التي ربما كانت تستعصي على الحل الذي لاتناقض فيه. والأمم اليوم، وهي جميعها من منتجات الحداثة، تنصُبُ صرحَ شرعية وجودها في التاريخ على مبدأ أو مجموعة من المبادئ الأولى التي هي إلى الأساطير أقرب. وليست إسرائيل بهذا المعنى لابالإستثناء ولا بالخروج على المألوف. فكل أمة هي أيضاً نتيجة تضافر العواملِ التاريخية والهوِّية الجمعيةِ المُعَزَّزَةِ بالأسطورة.

ومن حيث الدور المنطقي، لايختلف المقال الصهيوني عن غيره من المقالات التي سادت في النصف الأول من هذا القرن على وجه الخصوص. فتحرر الجماعة اليهودية يتمثل، بحسب هذا المقال، في «استقلالها» أي في تمكنها من توفير الشرط القاعدي لهذا التحرر وهو تكوين دولة لها على شاكلة الدول القومية الأخرى. وهي جماعة/ مشروع أي قيد التكوين باعتبار أن تكونها كجماعة يتحقق في اجتماعها السياسي، وقاعدته الهجرة والإستيطان في إطار الدولة العبرية.

بيد أن التناقض المركزي والعطب البنيوي في المشروع الصهيوني فيتمثل في جانبه التدميري إن للجماعة الفلسطينية أو لليهودية التقليدية بما هي كذلك. فبما هو هدف سياسي أي عملي، فإن المضمون الأخلاقي بالمعنى الإنساني هو آخر مايشغل بال القيمين عليه. وبما هو هدف حصري باليهود، فهو بالتعريف استبعادي لكل ماهو غير يهودي[108]. أما الثمن السياسي والأخلاقي لهذا الفعل فهو يتمثل بالضرورة «بتحريك الفلسطينيين» بحسب لغة الجنرال موشي دايان، أي بقلعهم وتنظيم نقلهم، بتوسل العنف، إلى مناطق أخرى، والحلول مكانهم.

ولو وافقنا على أن الهدف الصهيوني الأساسي هو «تحرير اليهود» في وطن لليهود جميعهم، و«تطبيع اليهودي» وليس وضع اليهود في حرب في مواجهة الأغيار، لما تعذر علينا الإستنتاج مع عديد من الدارسين بفشل المشروع. فحوالي ثلث يهود العالم يقيم في «دولة اليهود» الآن[109]. وحلم مؤسسو الصهيونية بوطن يتحول فيه اليهود إلى أمة «طبيعية» تشبه الأمم الأخرى؛ لكن الدولة اليهودية اكتسبت بسرعة طابع غيتو مسلح كبير[110]. الأمر الذي دفع دان بن عاموس أن يتساءل في سياق مقابلة صحفية «هل كان من الضروري مغادرة الغيتوات اليهودية لإنشاء غيتو واحد كبير؟»[111].

2/ ليس القول بفشل الصهيونية هو مرادنا هنا. فالنجاح والفشل

[108] خلال المؤتمر الخامس للهستدروت (نيسان/ أبريل 1942) أكد يسرائيل بن شيم، وهو معروف باعتداله، مايأتي: «هذه الأرض إما أن تكون لنا وإما أن تكون للعرب، ولايمكن ان نعيش معاً عليها». أوردها: شبتاي طيفت؛ تطور فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني. هآريتس. 1988/10/2

[109] بحسب الإحصاءات الإسرائيلية لعام 1996. نقلاً عن: *Shaml Newsletter* (Jérusalem); N° 6. February 1997. P. 8.

[110] Elie Barnavi; *Une histoire moderne d'Israël*. (1988). Paris. Flammarion. p. 325

[111] هعولام هزيه؛ 1975/6/12

نسبيان كما هو معروف ويتوقفان على زاوية الرؤية. فمن منظار الصهيونية العملية، نجحت الصهيونية من غير لبس: انتزعت فلسطين من الفلسطينيين قبل أن تحتل، في العام 1967، ماتبقى من فلسطين الإنتدابية؛ وهي تطبق اليوم في المناطق الفلسطينية المحتلة في العام 1967 ماكانت فعلته في الفترة السابقة على تأسيس الدولة، من حيث الإنزراع، بالمستوطنات والمستوطنين، فيها[112]. ثم إنها نجحت بموازاة ذلك في بناء دولة قوية حسنة التنظيم وفائقة التسلح بحيث تمكنت ليس من فرض

---

[112] للتوضيح فقط. ليس اليمين الإسرائيلي هو الذي زرع المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة في العام 1967. وليس اليمين الإسرائيلي هو الوحيد الذي قام بتشجيع الإستيطان والمستوطنين إن على الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية أو على وضع الخطط والبرامج الإستيطانية، التي تتضمن بالضرورة تهجير الفلسطينيين وتهديم بيوتهم وقلع أشجارهم وقتلهم. يندرج الإستيطان كما هو معروف، في صلب التصورات الإستراتيجية العليا لدولة إسرائيل الصهيونية وفي أساس الإجماع السياسي السائد، باعتبار أن الإستيطان هو، في العقل الصهيوني/ الإسرائيلي، ثابت استراتيجي بيانه السيطرة النهائية عل الأرض. تقول غولدا مائير (معاريف 1971/9/26): »توجد الحدود حيث يقيم اليهود، لاحيث خُطّت على الخارطة». أما الجنرال موشي دايان، فيوضح معاني رئيسة الوزراء: «في كل منطقة نقيم نقطة سكنية، فلن نتخلى لاعن هذه النقطة ولا عن المنطقة نفسها». وبحسب موشي دايان (معاريف 1973/8/23)، فإن «الإستيطان هو صنع لحدود الدولة.. نريد الآن إقامة تجمعات يهودية في المناطق (= الضفة الغربية وقطاع غزة) ونضطر من حين لآخر إلى تحريك العرب من أماكنهم، ويجب ألا نعتبر ذلك عملاً غير مقبول». وقد ظلت الحكومات العمالية المتعاقبة وفية للخط الذي يقول بأن «الحكومة ليست حكومة قانون فقط، بل هي حكومة استيطان ايضاً» (شمعون بيريس، وزير الدفاع في مقابلة مع حاييم اسحق. دافار 12/12/ 1975). ويذكر الجنرال شلومو غازيت، الذي كان مساعداً لوزير الدفاع لشؤون المناطق المحتلة ثم رئيساً لمخابرات الجيش، أن وزير الدفاع موشي دايان أرد في السنتين الأوليين للإحتلال (1967-1969) »بناء مستوطنة يهودية في المناطق الفلسطينية في مقابل كل عملية إرهابية (= مناهضة الإحتلال). وهكذا إن لم يهرع الفلسطينيون إلى التفاوض، فسيبقى عدد أقل فأقل من المناطق التي يمكن التفاوض حولها»:

Shlomo Gazit; *Israel and the Palestinians: Fifty Years of Wars and Turning Points*. The Annals of the American Academy of Political and Social Science. Vol 555. January 1998. p.p 82-96. (p. 89).

إرادتها على جيرانها العرب جميعهم، فقط، بل ومن أن يعترفوا بهزيمتهم وبانكسار إرادتهم في الصراع. لقد نجحت دولة إسرائيل في أن تصبح لاعباً رئيساً في «لعبة الأمم» في داخل المنطقة التي انزرعت فيها على الأقل.

غرضنا هو في الحقيقة السعي لمقاربة المأزق التاريخي الذي ترتب عن المشروع الصهيوني إن للفلسطينيين والعرب أو لليهود الإسرائيليين، من ناحية، والمساءلة بخصوص المخارج الممكنة للوضع المنتج للمفارقات والإختناقات والتوترات ، من ناحية ثانية. ذلك أن الوضع المفارق الذي نجم عن المشروع الصهيوني لاينعكس على الفلسطينيين فقط. فمفارقاته التي تتصل بالإجتماع الإسرائيلي هي أكثر من واضحة كذلك. وهي مفارقات يتعذر سبرها وكشف أبعادها من غير رؤيتها في سياقها الذي أنتجها وحكم سيروراتها كما تفصح عن نفسها اليوم. والفرضية المحورية التي يستند عليها هذا الفصل من الدراسة بيانها التالي: نجم عن الوضع الذي ترتَّب عن المشروع الصهيوني ثم عن إنشاء دولة إسرائيل على الصورة التي نشأت فيها، سيرورات اجتماعية/ تاريخية هي معَين لاينضب لسلسلة من المفارقات والتناقضات والتمزقات والإختناقات التي يتعذر حلها من داخلها، أي من داخل البنية القائمة اليوم، ومن غير العمل بالتالي على خلق إطار تاريخي مغاير يتيح لسيرورات جديدة واستراتيجيات جديدة اجتماعية وثقافية وسياسية بالتالي في التكون والترسخ. وأعني بالسيرورات الجديدة أو المغايرة سيرورات «التطبيع» Normalisation: سيرورات تفكك «الغيتو» وخصوصاً تحلّل متطلباته البسيكولوجية والعقلية و، بالأصح، أساطيره وثقافاته وربما عُصاباته واستراتيجياته التي يستلزمها من جهة، في الوقت الذي تشكل الأساس العميق لشرعيات الغيتو، من ناحية ثانية. ولايخفى أن مبرر البحث عن مخارج أو حلول ممكنة للمأزق التاريخي الذي يحاصر المنطقة كلها هو

أكثر من بيّن لمن يريد أن يرى. أليس الوضع الراهن مصدراً مؤكداً للتوترات والحروب؟ ألا تعني المشروعات التي لاتضع في اعتبارها تفكيك العناصر التي ولّدت الأوضاع الراهنة ووقفت وراء الإستراتيجيات الفاعلة فيه، ألا تعني الإحتفاظ على القنبلة الموقوتة المنزرعة في جسم المنطقة وعلى بؤر التوتر من غير وهن؟ وماالذي يعنيه السلام إن لم يك نزع مبررات الحرب وإلغاء الغبن وتوفير الإطار الضروري لبدء جديد في التاريخ؟

غير أن الجانب السياسي، ومبدؤه السلطة والنجاح، الذي يطغى على كل جانب آخر في المشروع، هو بحسب طبيعته ذو بنية استبعادية لكل مايقف في وجه المشروع، أو مايظن أنه قد يهدده. هذا يشرح ربما لماذا يبدو السلوك الصهيوني خلال الحرب الثانية ومابعدها إزاء اليهود غير الصهاينة وخصوصاً تجاه النازية ونتائجها، لماذا يبدو متماسكاً سياسياً أي منسجماً مع المقال الصهيوني ومحرجاً بالمعنى الأخلاقي والإنساني. فـ«لم يكن إنقاذ اليهود في أوروبة على رأس قائمة الأوليات لدى الطبقة القيادية. ذلك أن تأسيس الدولة هو الذي كان أولياً في نظرهم»[113]. فقد كان على الحركة الصهيونية، بحسب كلام حاييم وايزمن أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية في العام 1935، أن تختار «بين الإنقاذ الفوري لليهود، وبين إقامة مشروع قومي يضمن الخلاص الدائم للشعب اليهودي. وفي ظل تلك الظروف فإن على الحركة أن تختار الطريق الأخير[114]». ذلك أن «هجرة لاتستهدف من البداية إلى النهاية

---

[113] Tom Segev; *Le septième million*. op. cit. p. 539

[114] A. Margaliot; Problem of the Rescue of German Jewery. (p. 255). Cited by: Lenni Brenner; *Zionism in the Age of Dictators*. Lawrence Croom Helm. (1983).

ص 184 من الترجمة العربية:

ليني برينر؛ الصهيونية في زمن الديكتاتورية. (1985) بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أن تلبي احتياجات الحرب (=حرب اقتلاع الفلسطينيين) ليس لها اليوم أية فائدة»[115]، بحسب تعليمات دافيد بن غوريون إلى مندوب مكلف بالهجرة في بدايات العام 1948. هكذا اتفق قادة الوكالة اليهودية خلال الحرب حول حقيقة أن الأقلية التي يمكن إنقاذها يجب أن يُصار إلى اختيارها على ضوء احتياجات المشروع الصهيوني في فلسطين... وقد اتفقوا جميعهم تقريباً حول أن الأفضلية يجب أن تعطى للأطفال واليافعين[116]».

ولو جردنا العبارات من شحناتها التي لاتخلو من إشارات لاهوتية ودهرية وسياسية، ووضعناها قيد التدقيق الأخلاقي والإنساني، ولنقل المبادئ الأولى التي تؤسس للسياسة الحديثة بمعنى حقوق الإنسان وحقوق الجماعات وشرعتهما، لوقفنا من غير لبس على حجم الجانب الشرير في هذه السياسة. بيد أن مفارقات السياسة الصهيونية تتكشف كما القروح حين يتصل الأمر بالفلسطينيين أصحاب البلاد. وفيه يتوضح مضمون السلوك السياسي لليشوف بقيادة بن غوريون ورهطه العماليين، والدلالات التاريخية والمعنوية والأخلاقية التي أطلقها شمعون بيريس حين وصف بن غوريون في ندوة عالمية عقدت في باريس في 1995 لدعم «السلام»، بقوله إنه «عانق النبوة». فقد عرفت الحركة الصهيونية بقيادة دافيد بن غوريون كيف توجه بوصلة الييشوف والفعل الصهيوني في فلسطين. وأدرك بحس سياسي عميق كيف يقود عملية انتزاع فلسطين من أهلها ويدشن دولة اليهود، ويؤسس لآلتها وللترسانة الحقوقية والإيديولوجية التي تحصنها، بحسب القانون الدولي السائد[117]. يروي يوسف فايتس في مذكراته نيوم 18 ديسمبر (كانون

---

[115] Tom Segev; *Le septième million. op. cit. p. 215*

[116] Tom Segev; *Le septième million*. op. cit. p. 125

[117] يبرز غوين راولي القضية على الصورة التالية: «الحقيقة الراهنة أن إسرائيل هي دولة

أول) 1948 أنه في معرض تداوله وبن غوريون في كيفية منع الفلسطينيين من العودة (بعد أن صاروا لاجئين)، أن رئيس وزراء الدولة العبرية الجديدة بعد أن أكد على «أننا لن ندع العرب يرجعون (..) وأن لدى الحكومة العسكرية أوامر بمنع التسلل (= منع عودة الفلسطينيين إلى بيوتهم)»، اكتفى بالقول حين سأله فايتس عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بهذا الخصوص، إن «الدولة كلية القدرة»[118]. هكذا باسم القانون الدولي الذي هو قانون الدولة/ الأمة، تحول الفلسطيني إلى متسلل وإرهابي، وباسم هذا القانون، صار لإسرائيل «الحق» في استخدام القوة ضده. وهكذا اختزل القانون الدولي إلى منطق القوة الذي اختزل هو بدوره كذلك إلى منطق الثأر بالمعنى البربري للكلمة. ولايمكن في هذه الحالة إلا أن نتساءل عن المضمون الحقيقي لهذا الفعل، من ناحية، وعن المضمون الحقيقي لهذا الإعجاب البيريسي، من ناحية ثانية.

«المعجزة العربية»:

3/ ليس إنتاج الجماعات البشرية لتواريخها غير الوجه الآخر لإنتاج التاريخ لهذه المجتمعات ولسيرورات إعادة إنتاج وتجديد شروط

قائمة وتستحوز على العناصر الأساسية للدولة: إقليم الدولة وسكانها إلى جانب التنظيم والقوة. وفق هذه الشروط، فإن مفهوم وطبيعة الحرب العادلة Jus ad bellum التي تمنح شرعية الدفاع عن النفس ومعاقبة المعتدي بحسب شرح هغو غروتيوس يمكّن إسرائيل من استخدامها بغرض تثبيت الأمر الواقع».

Gwyn Rowley; *Israel and the Palestinian Refugees: Background & Present Realities*. Journal of the Middle East. 4/1977. (P.P 35-47). p. 40.

[118] Ilan Halevi; *Sous Israël, la Palestine*. (1984). Paris. Le Sycomore. p. 168

وهناك مقتطفات واسعة من يوميات يوسف فايتس مترجمة إلى العربية في: من الأرشيف الصهيوني. وثائق ونصوص جمعها إسرائيل شاحاك. (1975) بيروت. مركز الأبحاث. ص ص 21-49.

استمراها في الزمان. وليست استراتيجيات الهوية التي تمثل صورتها لنفسها في الزمان والمكان غير الوجه الآخر لمجموعة الإستبعادات التي هي النواة الصلبة لكل واحدة من هذه الإستراتيجيات. إن سيرورة إنتاج المجتمع لثقافته، بما هي تَشكُّل مستمر في الزمان والمكان، هي كذلك إنتاج التاريخ لهذه الثقافة بما هي استجابة لمجموعة الإحتياجات التي انطرحت على حركة الجماعة وللتحديات (والإستجابات، والإختناقات، والآفاق) التاريخية التي تمثلها.

غير أن التاريخ هو، في منظار الجماعات، رواية تاريخية أو صورة تاريخية تعكس استراتيجية الهوِّية الخاصة بالجماعة في الزمان والمكان. والحال إن رواية إسرائيل لتاريخها الخاص كدولة يعكس صورتها لنفسها في التاريخ، ولمجموعة المفارقات والتناقضات التي تفصح عن نفسها فيها. بيد أنها تعكس فوق ذلك أسّ الخيارات الإستراتيجية التي تتصل بالضرورة إن بالفلسطينيين (كجماعة وكأفراد) أو بالمنطقة العربية المحيطة ككل، أو بالإنسان كإنسان. ويقع على الرأس من هذه الخيارات مايمكن تسميته بالموقف من المستقبل: كيفية التعامل مع هذا التاريخ. فهل تُسردُ الروايةُ التاريخية بما يتناسب مع إرادة أنسنة المستقبل وتوفير الشروط الكفيلة بتحبيذ هذه الأنسنة، أم بالعكس، مع إرادة كبحها ولجمها؟ وهل تُرسمُ تفاصيلُ صورة الماضي بحيث تؤدي إلى توفير الإمكانية العقلية والنفسية للخروج من صَغار منطق المواجهة الذي حكم استراتيجيات المراحل السابقة ومن دَرَكِ العنف الذي لوّن كل منطق فيها، أم هي تفضي، بالعكس، إلى الإنشداد إليه والغرق فيه؟

في يومياته لـ 4 حزيران 1948، لايتردد يوسف فايتس عن وصف ماحدث في فلسطين بأنه «معجزة». فحيال مشاهد القرى المهجورة، والبيوت الخالية من أهلها، يطلق يوسف فايتس العنان لتأملاته بما وقع، وباستنتاج النتائج العملية وفي الأصح المواقف العملية التي ينبغي الإلتزام

بها جرّاء ذلك. ولما كان فايتس يعرف أن «معجزة لاتخلق وضعاً مستقراً بشكل تلقائي[119]»، فهو لايجد من السياسات المؤدية إلى «الإستقرار» الذي ينشده غير أن يؤكد: «علينا أن نمنع عودتهم (=الفلسطينيون)، وفي الوقت نفسه ينبغي علينا ملء الفراغ الذي خلّفوه[120]».

ينبغي التريث هنا. فوصف الذي وقع في العام 1948 ب«المعجزة»، ليس ابتكاراً خاصاً من ابتكارات يوسف فايتس. وهو ليس وليد رؤية فلسفية في التاريخ والحياة والإنسان بكل تأكيد. ولاتشف مذكراته لاعن روحية المبتكر، ولاعن وعي الفيلسوف أو هواجس الخلق الإنساني. ويتعذر القول إن الرجل قام بجهد خاص لاستيعاب المعاني الإنسانية لهذا الحدث التأسيسي الدرامي. بل ويمكن الترجيح من غير الوقوع في مطب المبالغة، إن هذه التسمية التوصيفية تكاد تكون نمطية إلى حد الرتابة الفظيعة. ففي كل مرة جرى فيه الحديث عمّا وقع في 1948، تبدو «المعجزة» كما لو كانت تقع في أسّ التعليل الصهيوني لهذا الحدث التاريخي المأساوي الحاسم.

ومع ذلك، ليست التسمية بحد ذاتها هي التي تجعل «معجزة» يوسف فايتس تتحلى بمكانة خاصة من بين «معجزات» غيره من الذين عايشوا الحدث الكبير وكانوا من مسببيه، بل في أنها تبدو كما لو كانت ملوّنة بوعي مغتبط بخياراته وبفضائل هذه الخيارات، من ناحية، وبأن حياديتها تجاه أولئك الرجال والنساء والأطفال الذين تتصل «المعجزة» المذكورة بغيابهم هي إلى الحيادية القاتلة أشبه، من ناحية ثانية. فليس ماحدث معجزة باعتبار أنه ولّد غياب الناس، بل لأنه يتصلّ بالفراغ الذي نجم عن هذا الغياب، وفي فعل إملائه بطبيعة الحال. ليس للكارثة الفلسطينية مكان في «معجزة» يوسف فايتس. فالمعجزة هي حدث خارق سعيد يخص اليهود وحدهم وفي الأصح مشروع فايتس الأثير إلى قلبه

[119] Journal de Yossef Weitz; in Ilan Halévi. op. cit. p. 162

[120] Journal de Yossef Weitz; in Ilan Halévi. op. cit. p. 164

وهو تأسيس دولة يهودية صهيونية من غير عرب على الإطلاق.

غير أن مايدعوه شاؤول أفيغور Shaul Avigur بـ«المعجزة العربية» فيكاد يلخص بأمانة نادرة الفعل التأسيسي الذي وقع في 1948 وما تلاه، وجوهر القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني/ الإسرائيلي. إنه يختزل الحدث الفارق الذي منه تبدأ النكبة الفلسطينية، بما هي النواة الصلبة التي انبنت عليها الهوية الفلسطينية الجديدة وقاعدتها مطلب العودة؛ لكنه يختزل بالإضافة إلى ذلك وربما قبل ذلك نواة الإجتماع الإسرائيلي وما يمكن أن نطلق عليه إسم «جرح التأسيس» الذي مازال حاراً:

«كانت لحظة درامية من لحظات الحرب، ومعركة رهيبة الرتابة من أجل الإستحواذ على المنازل والأثاث. أناس أحرار، هم العرب، هاجروا كلاجئين بائسين؛ ولاجئون بائسون، هم اليهود، يستولون على منازل المنفيين لكي يبدؤوا حياتهم الجديدة كرجال أحرار»[121].

ولئن كان شاؤول أفيغور لايتساءل هنا لاعن العوامل التي أدت إلى وقوع هذه «المقايضة الدرامية» بين «بؤسين»، أو عن المسؤوليات فيها، ولا عن ممكنات تحاشيها إنْ قبل وقوعها أو ترميمها بعد هذا الوقوع، فذلك لأنه لايضع الإستراتيجية الصهيونية نفسها قيد المساءلة، ولا يبحث فيما نجم عما كان الصهاينة قرروه بخصوص الفلسطينيين بطبيعة الحال. حدّد دافيد بن غوريون في مطالع كانون الثاني (ديسمبر) 1947 لقيادة أركان الهاغاناه (بحضور يوحنان راتنر Yohanan Rattner وفريتس آيزينشتاد Fritz Eisenstadt وييغال يادين Yadin) الخطوط العامة لما يجب فعله عسكرياً: «ينبغي أن نكون مستعدين للرد بضربة حاسمة، بتدمير الموقع أو **بطرد السكان وبالحلول مكانهم**[122]».

---

[121] Tom Segev; *Le septième million*. op. cit. p. 197

[122] Neil Asher Silberman; *A Prophet From Amongst You. The Life of Yigal*

ليس وصف ماحدث بـ«المعجزة العربية» سوى التوكيد الصريح على فرادة الحدث الجلل، وفي الأصح عن العجز عن شرحه وتسويغه وفق المعايير المألوفة في حالات البدء الجديد. ولايمكن القول بهذا الخصوص إن العنف الصهيوني، بمجموع مذابحه «الصغيرة» وبتدبير قلع الفلسطينيين إن بسبب الذعر الذي ولدته المذابح أو بسبب الطرد المنظم الذي جرى ترتيبه في العديد من المواقع وليس في اللد والرملة فقط، كما يؤكد بيني موريس، هو من ذلك الصنف من العنف الذي يمكن وصفه ب«العنف البنّاء».

ينبغي التعديل الفوري لما جرى قوله فيما تقدم. فالعنف الصهيوني هو منتج ولكن لجرحين تأسيسيين لم تندمل قروحهما بعد. أولاهما هو جرح النكبة الفلسطينية، أي جرح اقتلاع الفلسطينيين ولجوئهم وتشردهم، وسنعود إليه في الفصل التالي. أما الثاني فهو جرح «المعجزة العربية» التي تحدث عنها شاؤول أفيغور بعد يوسف فايتس: جرح «المعركة رهيبة الرتابة» التي جرى فيها ملء الفراغ الذي أنتجته العمليات الصهيونية المسلحة وكل الصغائر التي تتصل به.

لحظة درامية من غير ريب هي لحظة الإستيلاء على ملايين المنازل والأشياء التي خلفها أصحابها الفلسطينيون بعد أن غادروها على عجل وغادروا معها أشياءهم الحميمة وكل العالم الذي إليه ينتمون. لكن السؤال الذي يمكن طرحه بهذا الخصوص هو التالي: كيف يمكن لإجتماع إنساني أن يكون سوياً وقد تأسس على فعل لايستقيم معه مألوف أي إجتماع؟ وكيف يمكن لهذه اللحظة الدرامية التي منها يبدأ الزمان التاريخي الإسرائيلي ألا تترك بصماتها الكثيفة على الإجتماع الإسرائيلي من حيث هو كذلك؟ وكيف تمر «المعركة رهيبة الرتابة» التي يشير إليها أفيغور، من غير أن تعتمل في الذاكرة الجمعية التي تكونت بدءاً منها؟

Yadin. op. cit. p. 102

ليست اللحظة الدرامية المذكورة بدء الخلق، بيد أنها بدء الجماعة السياسية الإسرائيلية الجديدة وتؤسس لبدء تاريخها الجديد. فمنه تحول البيشوف اليهودي/ الصهيوني إلى جماعة سياسية أكثرية مسيطرة، ومنه تحولت الإستراتيجية الصهيونية من مشروع ممكن بالقوة المحتملة إلى واقعة موجودة بالفعل في التاريخ. وعليه طوّرت الجماعة الإسرائيلية مايدعوه علماء الإجتماع بالدّين الإجتماعي في إسرائيل، أي مجموعة الأساطير والمعتقدات والطقوس وإذن الممارسات التي توحّد عناصر الجماعة وتعبئها في متابعة الأهداف السياسية المركزية. وبهذا الخصوص، يتعذر فهم الدين الإجتماعي في إسرائيل من غير ملاحظة بعدين مركزيين فيه. أولاهما أن «المعتقد المركزي في الدين الإجتماعي في إسرائيل هو الإيمان بأن إسرائيل هي دولة يهودية[123]»، والثاني أن «الدين الإجتماعي (في إسرائيل) ذو طبيعة استبعادية للعرب[124]». وسنرى أن لهذين البعدين (وهما في الحقيقة بعد واحد ذو مظهرين: فهي استبعادية للعرب لأنها دولة حصرية باليهود) تأثير حاسم على صورة الإنسان وعلى المثال النمطي لليهودي الإسرائيلي وعلى مجموعة المعايير التي تعيد إنتاجه إجتماعياً بطبيعة الحال.

دروب الغيتو: الماسادا

4/ نجم عن الإستراتيجية الصهيونية وأساسها بناء أمة سياسية يهودية في فلسطين العربية على حساب الفلسطينيين وفي مكانهم ورغماً عن إرادة المنطقة وشعوبها، أن المواجهة أصبحت في أساس الصورة

---

[123] Charles S. Liebman & Elëazer Don-Yehia; *Civil Religion in Israel. Traditional Judaism and Political Culture in the Jewish State*. (1983). London, Berkley and Los Angeles. University of California Press. p. 6.

[124] Charles S. Liebman & Elëazer Don-Yehia; *Civil Religion in Israel*. op. cit. p. 12

التاريخية التي رسمتها الجماعة الإسرائيلية لنفسها، من ناحية، وأن منطق القوة غدا اللّغة الوحيدة التي تتحكم في ملامح هذه الصورة، من ناحية ثانية. فقد «اعتاد القادة الإسرائيليون، كما يقول الفيلسوف الإسرائيلي يشعياهو ليبوفتش، على التفكير بتصورات عسكرية، أمنية وتصادم[125]». ومن نافل القول الإشارة إلى أن منطق السلام يجافي بالضرورة الدور المنطقي المغلق الذي يقف في أساس استراتيجية المواجهة، ويتنافى مع إمكانية إجراء أية مصالحة معه من حيث هو كذلك. الأمر الذي يشرح ربما واحدة من مفارقات مواقف الجماعة الإسرائيلية حيال ماصار يعرف منذ سبع سنوات باسم عملية السلام في الشرق الأوسط؛ غير أنه قد يلقي الضوء على مايمكن تصنيفه بالأساس العميق لرفضها لأي تعايش ممكن مع الوسط العربي المحيط.

ومن غير الدخول في تفصيلات الإستراتيجية الصهيونية/ الإسرائيلية، يكفينا هنا استعراض الخطوط العريضة، الخطوط التاريخية، لهذه الإستراتيجية، من جهة، والتركيز على المفارقات التي تتكشف عنها على صعيد الإجتماع السياسي الإسرائيلي نفسه، من جهة ثانية. ويمكن القول إن استراتيجية المواجهة الصهيونية/ الإسرائيلية تتمثل في دائرة واسعة تتكون من ثلاث دوائر متداخلة ومترابطة كل منها هي بحد ذاتها استراتيجية مواجهة تستلزم مسوغاتها ودورها المنطقي الذي يتصل بها وبالدائرتين الأخريين في آن.

فإزاء الوضع الديمغرافي الفلسطيني، وهو مايمثل الدائرة الأولى، كان الخيار الصهيوني كما هو معروف هو خيار تغيير هذا الوضع تغييراً جذرياً بما يتناسب مع استراتيجية المواجهة هذه. وهو خيار يتكشف، باختصار، في خطين متوازيين. أولاهما هو العمل على إنتاج مشكلة

---

[125] Yeshayahu Leibowitz; *People, Terre , Etat.* (1992). 1995. Paris. Plon. p. 203.

اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تنظيم قلعهم، كما بينا فيما سبق. أما الخط الثاني فهو خط تأبيده وتحويله إلى واقعة نهائية. فمنذ مطالع العام 1949، أعلن موشي شاريت، وزير خارجية دولة إسرائيل، أمام أعضاء لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين «إنه يعتبر العودة حلاً سيئاً لمشكلة اللاجئين. إذ إن البحث عن حل يجب أن يتم، في رأيه، بتوطينهم في الدول العربية». وشدد شاريت في الإجتماع الذي عقد في منزله بالقدس، على أن الحرب قد غيرت فلسطين وجعلتها «بلداً يهودياً مختلفاً بالكامل عن البلد الذي عاش العرب فيه». وعلى هذا فإن العودة إلى الوضع السابق باتت مستحيلة كلياً، وتطرح مشكلات سياسية واقتصادية وأمنية يستحيل التغلب عليها[126]. ويوضح والتر إيتان، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية وقتئذ، يوضح المقصود بالإستحالة التي تحدث عنها رئيسه شاريت. ففي رسالة بعث بها إلى دو بواسانييه de Boissagner، الرئيس الفرنسي للجنة التوفيق الدولية، بين إيتان «أن الحرب التي وقعت في فلسطين كانت مريرة ومدمرة، ومن الممكن أن نغش اللاجئين إن تركناهم يمعنون في الإعتقاد بأنهم إن عادوا فسوف يجدون منازلهم ومخازنهم أو حقولهم كما هي. بل وسيصعب عليهم في بعض الحالات حتى أن يتعرفوا على المواقع التي كانت توجد عليها قراهم في السابق»[127].

هكذا تتفتح «المعجزة العربية» على معانيها جميعها: ماعاد للفلسطينيين مكان في فلسطين؛ فقد تغيرت هوية البلاد بتغيير ساكنيها،

[126] رسالة شاريت إلى إيبن (أوبري ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة) في 10 شباط (فبراير) 1989، وثائق سياسة إسرائيل الخارجية، صندوق 2. ص ص 422–424. عن: جان إيف أولييه؛ لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948–1951. حدود الرفض العربي. (1991). بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 43

[127] Benny Morris; *The Birth of the Palestinian Refugees Problem* 1947-1949. (1987). Cambridge: Cambridge University Press. p. 255.

وجرى تقاسم أشياءهم الحميمة، بل وعُمِل على مسح آثارهم نهائياً. غير أن «مقايضة البؤسين» التي أشار أفيغدور إليها لدى حديثه عن «المعجزة العربية»، تحوّلت مع الزمن إلى مقايضة سكانية من نوع جديد. يقول دافيد بن غوريون في بيانه أمام الكنيست في 11 تشرين الأول (أكتوبر) 1961 إن «عدد العرب الذين عاشوا قبل قرار الأمم المتحدة في المنطقة التي خصصت لدولة اليهود ليس أكبر من عدد اليهود النازحين من الدول العربية، وهو أدى إلى حدوث تبادل سكاني هنا لم نخطط له[128]».

هكذا أمعن دافيد بن غوريون في عملية اختزال الفلسطينيين حتى الحد الأقصى، وهو هنا اختزالهم إلى عملة مقايضة بكل ماتعنيه الكلمة من معنى. وإذ لايتسع المجال للتفصيل في مفارقات هذا النوع من المقايضة، تكفينا الإشارة في هذا الحيز المحدد إلى أن هذه «الحيلة» الحجاجية لاتتناسب لامع الوقائع ولامع طبائع الأشياء. ومالذي يعنيه تصريح بن غوريون غير قرار تأبيد عملية طرد الفلسطينيين من بلادهم وتحويل فلسطين إلى «دولة يهودية كما هي إنكلترة إنكليزية؟»، من ناحية، وغير اللعب بالكلمات المجوفة لتغطية هذه الرغبة غير الخرساء وهي رغبة أن فلسطين لاتتسع إلا لليهود فقط؟ أما التبادل السكاني الذي يشير إليه دافيد بن غوريون فقاعدته الزعم بأن اليهود العرب والفلسطينيين العرب تبادلوا المواقع والأمكنة. فقد ذهب الأولون إلى فلسطين في حين حل الآخرون مكانهم، ولم يعد هناك أية إمكانية للحديث لاعن عودة للفلسطينيين ولاعن مسؤولية في تهجيرهم. غير أن الكتلة الرئيسة من اليهود العرب الذين يشير إليهم بن غوريون أتوا من

---

(128) شبتاي طيفت؛ تطور فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني. هآريتس 1988/10/2. في د. محجوب عمر (تقديم)؛ الترانسفير. الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية. سبق ذكره. ص 237-238.

بلدان المغرب العربي والعراق واليمن، وليس من الأردن ولبنان وسورية حيث لجأ الفلسطينيون. ولم تقم مخيمات اللاجئين لاعلى أراض يهودية وهم لم يقيموا في بيوت اليهود ولم يخوضوا «معركة رهيبة الرتابة» للإستحواذ على ممتلكاتهم. فكيف يمكن الحديث عن مقايضة حتى بهذا المعنى الفظ؟ بل وكيف يمكن الحديث عن مقايضة ونحن نعرف أن تدبير أمر هجرة هذه الجاليات اليهودية العريقة كان شغل الصهاينة الشاغل وكانوا لايترددون عن افتعال المسببات التي يراد منها إثارة فزع اليهود وحضهم على الهجرة الفورية نحو إسرائيل. ألا يحق لنا أن نتساءل بخصوص بنية هذا العقل التي تفضي به إلى ابتكار مثل هذه المحاجات التي أعاد شيمون بيريس، على سبيل المثال لاالحصر، استخدامها في كتاباته الأخيرة وتصريحاته وسياساته حين كان مازال رئيساً لوزراء الدولة العبرية؟

لاتتوقف تأثيرات الخيار الصهيوني/ الإسرائيلي على الفلسطينيين فقط؛ وبصماته على المنطقة كلها هي أكثر من بارزة. فإزاء البلدان العربية المحيطة، وهو مايمثل الدائرة الثانية من دوائر الإستراتيجية الصهيونية، كان الخيار الصهيوني/ الإسرائيلي هو خيار فرض الإرادة الصهيونية على المنطقة كلها، إن من حيث السعي إلى إرغامها على تحمل عبء قضية اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم وامتصاصهم، أي دفع ثمن الإستراتيجية الصهيونية، وتسديد فاتورة حساباتها، أو من حيث تبني استراتيجية إنهاك واستنزاف وتفتيت تتمثل، باختصار، بتشجيع الحركات الإنفصالية والتخريبية ودعمها في لبنان والعراق وسوريا والأردن وغيرها. يسجل موشي شاريت في يومياته المنشورة بالعبرية في العام 1978 رأي دافيد بن غوريون بخصوص «السلام» مع العرب: «تستطيع إسرائيل فرض السلام على العرب بواسطة انتصار ساحق في حرب شاملة، أي بواسطة احتلال دمشق

والقاهرة وعمان[129]». ويعترف شاريت أن مايريده بن غوريون هو في حقيقته استسلام العرب وليس السلام معهم، إذ «مهما احتلت إسرائيل من أراض عربية، فسيظل هناك حدود يقف وراءها عرب كارهون لنا[130]». أليست هي إسرائيل نفسها التي تنشر الأخبار عن دورها في التخطيط لتقسيم لبنان والعراق على سبيل المثال لاالحصر؟ أليست هي التي لعبت طوال السنوات الخمسين الماضية دوراً مركزياً في الحرب الباردة؟ ثم ألا تقف إسرائيل في قلب دوامة الحروب «الكبيرة» والعمليات العسكرية «الصغيرة» والتوتر والدماء التي غطّت تاريخ المنطقة كلها منذ ولادتها المعمدة بالدم والبطولة كما يقول السرد الإسرائيلي/ الصهيوني.

لاتكتمل الصورة من غير اكتمال حلقات الدائرة. فالتناقضات التي تتكشف عنها استراتيجية المواجهة الصهيونية/ الإسرائيلية لاتتوقف تأثيراتها على «الأغيار» فقط. وبصماتها على الأمة السياسية التي تريد الصهيونية بناءها هي أوضح من ألا ترى. فلئن كانت الحكمة تقتضي أن تتعايش صورة الذات الإسرائيلية مع الوسط الجغرافي/ السياسي والثقافي القريب، وهو الوسط العربي/ الإسلامي، فإن الصهيونية تقترح على نفسها رواية استراتيجية تكاد أسطورة الماسادا الإنتحارية تختصرها بإخلاص كبير: تمجيد الحصن (الغيتو) وإعلاء شأن القوة والإنتحار. وليس مهماً في هذه الحالة صحة الوقائع التاريخية أو تطابقها مع مفردات الأسطورة[131]، بل الوظيفة التعبوية التي تلعبها في

---

(129) يوميات موشي شاريت، (1978) تل أبيب؛ سفريات معاريف(ص 874). عن: صبري جريس؛ قراءة في يوميات موشي شاريت: 1953-1957. شؤون فلسطينية. آب (أغسطس) 1980. (ص 49-71).

(130) يوميات موشي شاريت؛ المصدر نفسه. ص 1060

(131) بخصوص الماسادا، يمكن العودة، على سبيل المثال لاالحصر، ل:
Nachman Ben-Yehuda; *The Massada Myth. Collective Memory and Mythmaking in Israel.* (1995). Madison. The University of Wisconsin Press.

استراتيجية المواجهة هذه، من ناحية، والدلالات الثقافية والتربوية التي تتكشف عنها قصة إحيائها كأسطورة من قبل الجنرالين دايان ويادين، والإحتفائية الطقسية التي تحظى بها، فضلاً عن مكانتها في العملية التربوية المدرسية، والدين الإجتماعي الإسرائيلي، من ناحية ثانية. ألم تكتسب إسرائيل، كما كتب إيلي برنابي «طابع غيتو مسلح كبير[132]»؟

القتل والمعايير

5/ تتكامل الدوائر الثلاث وتترابط بقوة وكثافة في الدائرة الثالثة المتصلة بالإجتماع الإسرائيلي. فلئن كانت الدائرتان الفلسطينية والعربية تتصلان ب«الأغيار»، ويمكن بالتالي التخفيف من الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاههم أو الإشاحة عنها باسم الإنية الجمعية، والتحصن بصورة الشقاء الماضي حيالها، فإن الإنعكاسات السلبية لاستراتيجية المواجهة على الجماعة الإسرائيلية وعلى خياراتها الإستراتيجية المستقبلية هي من غير لبس كثيفة الحضور. والحال، إن التناقضات التي تنطوي عليها صورة الجماعة الإسرائيلية لنفسها في التاريخ ليست تناقضات منهجية بالمعنى الحِرْفي لكتابة التاريخ، بل هي قبل ذلك تناقضات تتصل بصورة العالم (والإنسانية) الذي هو موطن البشرية، و، بالضرورة، بخيارات المستقبل، فضلاً عن كونها بالطبع وثيقة الصلة بالحاضر.

تبدو الحرب في الرواية الصهيونية/ الإسرائيلية للتاريخ إلى القدر

يمكن العودة كذلك للدراسة النقدية الهامة الواردة في:
Pierre Vidal-Naquet; *Les Juifs, la mémoire et le présent*. (1991). Paris. La Découverte.

ولقصة إحياء الماسادا من قبل الجنرال يادين:
Neil Asher Silberman; *A Prophet amongst you. The life of Yigael Yadin: Soldier, Scholar and Mythmaker*. (1993). N.Y. Wesley Publishing Company.

[132] Elie Barnavi; *Une histoire moderne d'Israel*. op. cit. p. 325

السوفوكلي أشبه: غاشم ولامهرب منه في الوقت نفسه. ووظيفة الحرب واللجوء إلى القوة هي الإستجابة للسياق التاريخي الذي هو سياق المواجهة الصراعية بين الدولة العبرية وجيرانها، كل جيرانها.

ليس التمزق النفسي الناجم عن خيار القوة واستراتيجيتها بالخصوصية الإسرائيلية بما هي كذلك، بل المفارقات المتصلة بهذا التمزق، من ناحية، وانعكاساتها على السلوك الجمعي الإسرائيلي ومفارقاته، من ناحية ثانية. فإذ حدّدت الرواية الصهيونية/ الإسرائيلية مطالبها التي تعرف تعذر تحقيقها من غير العنف أي من غير ممارسة القتل والإرهاب، كان «طبيعياً» في هذه الحالة اعتماد استراتيجية أسُّها التجييش وبالضرورة القوة وتمجيد العنف وفضائل السيطرة. وربما كانت جملة مناحيم بيغن التي قلب فيها الكوجيتو الديكارتي بقوله «أنا أحارب إذن أنا موجود» هي الجملة الأصدق تعبيراً عن ذلك والأشد كشفاً عن عالم كامل من المضمونات والعلاقات التي لامكان فيها للتعايش الإنساني بالضرورة.

ومن المرجح أن مفارقة الرواية الصهيونية للتاريخ لاتتوضح على سعتها إلا في تبرير التجييش وإعلاء شأن القوة، والغلبة، أي في أُسِّ شرعية القوة. فوظيفة الحرب المركزية هي، في المقال الصهيوني، الدفاع عن النفس المهددة من قبل الآخرين الأشرار. هكذا يختزل الفلسطيني إلى إرهابي، أي إلى شرير بامتياز، بدل أن يتحول إلى عنصر إيجابي في تعايش ضروري وممكن بالتعريف. ولعل صورة العربي والفلسطيني التي تتكشف عنها الكتب المدرسية وألعاب الأطفال والأدب والمسرح الذائعة في إسرائيل تكشف عن ذلك من غير لبس. فسلبية الفلسطيني والعربي هي مطلقة. إنه شرير بالفطرة، حقير بالولادة، جبان بالدم، غريزي التركيب، وغشاش بالتربية، ولايفهم إلا لغة العنف والقمع. إن العربي الجيد هو العربي المقتول كما يقولون في إسرائيل[133].

---

[133] بخصوص صورة الفلسطيني في الثقافة الإسرائيلية، يمكن العودة للدراسا ت الموثقة

لكل جماعة مسيطرة ثقافتها وآلهتها وأساطيرها التي تؤسس لسيطرتها. فهي تنتج مجموعة من المعايير الخلقية والقيم السلوكية والأطر العقلية التي تعيد إنتاجها وتغرزها في وعي الجماعة. وبهذا الخصوص، ليس المثال السلبي الذي يُعلّب الفلسطيني العربي في سديم السلبية غير المثال النمطي النقيض لصورة الإنسان اليهودي والوجه الآخر له. تكفي أن تقلب الصورة كما تقلب القفاز حتى تحصل على وجهها الآخر، وجهها البشع، الذي يمثله المثال النقيض. إنه يشكل، في العمق، أساس تعريف الجماعة الإسرائيلية لنفسها كجماعة مسيطرة، من جهة، وما يتصل بهذا التعريف من قواعد سلوكية وقيم خلقية وأطر عقلية تتمظهر في هذه الصورة نفسها، من جهة ثانية. فكما في كل مثال نمطي، يبدو المثال السلبي كما لو كان يغرز البعد الرمزي للجسد الإنساني في البعد المعنوي للإنسان، أي في معاييره الخلقية. والحقيقة أن المثال النمطي، المثال الإيجابي للجماعة المسيطرة، لاتتوقف فعاليته لدى الجماعة المسيطرة وفي تخوم اجتماعها بما هو كذلك. فهو ليس فعالاً إلا لأن نتيضه، المثال السلبي للجماعة المستبْعَدَة، هو الذي يقف في أساس هذه الفعالية، بالقدر الذي يرسم تفاصيل المثال النمطي وتقاطيعه ذاتها. فلئن كانت صورة «الآخرين»، الذين يشكلون الجسد الكلي للمثال النقيض، محكومة بالمعايير الخلقية والسلوكية للمثال، فإن علائم الجسد ومقاييسه لاتنجو هي بدورها كذلك من بصمات المثال النمطي. فالقامة المنتصبة، والحيوية ونسب الجسد وشكل الأنف والذقن والشفاه والشعر، التي تدل على «جمال» النمط المثالي للجماعة المسيطرة وتشرح

التالية:

غانم مزعل؛ **الشخصية العربية في الأدب العبري الحديث**. (1985). عكا. دار الأسوار.

د. عزيز حيدر؛ **صورة الفلسطيني في دراسات العلوم الإجتماعية الإسرائيلية**. (1988) نيقوسيا. شرق برس. سلسلة دفاتر عربية.

أنطوان شلحت؛ **أسطورة التكوين. الثقافة الإسرائيلية الملفقة**. (1991). لندن. رياض الريس.

«تفوقه»، هي كذلك العلامات الفارقة التي تكشف عن «انحطاط» المثال النقيض و«تدنيه» في سلم البشرية إن من حيث الخلق أو من حيث الجسد. فقد ظل كاريكاتير مايقال إنه الأنف اليهودي المعقوف كمنقار الصقر جزءاً مركزياً من خطاب العرقية الأوروبية بحق اليهود. فالأنف «اليهودي»، الذي اعتبر معاكساً للأنف الإغريقي المستقيم، هو العلامة الفارقة لظاهرة دالة على الرتبة العرقية في الهرم الذي نصبه التفكير العرقي الذي أخذ بألباب الأوروبيين الغربيين منذ مطالع القرن التاسع عشر على وجه الخصوص. إنه إشارة بيّنة على انحطاط كلي خلقي وجسدي في آن. وليس تعبير «اليهودي القذر» غير التلخيص الأمين لذلك. فهو لايشير إلى معايير النظافة الصحية بل عن حالة غير سوية ومعاكسة للمثال النمطي. إنه يحيل إلى البشاعة، إلى الإنحطاط الخلقي والفساد والمرض[134].

لكن صورة الفلسطيني العربي احتلت في إسرائيل ماكانت صورة اليهودي تحتله في الخطاب العرقي الأوروبي وحدّه الأقصى النازية. فالفلسطيني هو بدوره كذلك «عربي قذر» في مواصفات الدين الإجتماعي الإسرائيلي. نسوق مثالاً واحداً فقط للدلالة على ذلك. أجرى كليمن بنيميني، أستاذ علم النفس في الجامعة العبرية في القدس، بحثاً في العام 1965 عن الصورة النمطية للإسرائيلي والأمريكي والألماني والعربي في نظر مجموعة من طلبة مدارس ثانوية يهودية في إسرائيل. وكرر البحث في أعوام 1968 و 1974 و 1979 و1990 و1994. وقد وجد بنيميني أن صورة اليهودي الإسرائيلي تتسم بصفات إيجابية كالذكاء والحيوية وسعة الأفق والجمال وانتصاب القامة والنشاط والنجاح ودماثة الخلق. في حين أن صورة العربي فهي مناقضة تماماً: فهو أناني، ضيق

[134] George L. Mosse; *L'image de l'homme. L'invention de la virilité moderne*. (1997). Paris. éd. Abbeville. P 69 et suiv. .

الأفق، بطيء الحركة، قبيح، أحدب، فاشل. أما النتائج السياسية المباشرة لهذه البنية البسيكولوجية الثقافية فقد أظهرتها دراسة بنيميني في العام 1994، باعتبار أن «أغلب الشباب الإسرائيلي يتحفظ اليوم من عملية السلام وبشكل خاص مع الفلسطينيين، ويؤيد أيضاً تهجير الفلسطينيين إلى الخارج»[135].

لكن اختزال الفلسطيني على وجه الخصوص والعربي على وجه العموم إلى مقتول بالفعل أو بالممكن يتصل أولاً ب«الوحش النازي الذي استيقظ فينا» كما كتب يهوشوا بار يوسف Yehoshua Bar Yosef في جريدة دافار (1956/12/18) في معرض تعليقه على مذبحة كفر قاسم التي قتل فيها الجيش الإسرائيلي عشرات من العمال العرب العزل من «مواطني» دولة إسرائيل[136].

6/ غير أن سلسلة التمزقات الثنائية لاتتوقف عند حد اختزال الفلسطيني إلى شرير هدفه الوحيد إيقاع الأذية بالإسرائيلي وتسويغ اضطهاده فحسب، بل تمس، من جملة ماتمس، الحاجة الملحة إلى التوفيق المتعذر بين منطق العنف وتجسيداته العسكرية، بأبطاله ورموزه وقيمه الإسبارطية ومبدؤها القوة، والقيم الديمقراطية ومبدؤها احترام الكائن الإنساني والتعايش والتسامح والتفاوضية المستمرة بين أطراف الإجتماع المتغايرين. وهو توفيق متعذر باعتبار انعكاساته السلبية على المنظومة المعيارية الخلقية للإجتماع، الأمر الذي دفع دان هوروفيتس Dan Horowitz إلى أن يؤكد قبل ليبوفيتش بكثير على أنه «لم يعد بمكنتنا التهرب من الحقيقة: لم نفعل مايتوجب فعله لتحصين هذا

---

[135] محمود ميعاري؛ الذات والآخر في نظر الشباب الفلسطيني. مجلة العلوم الإجتماعية. جامعة الكويت. مجلد 25/ العدد 3. خريف 1997. ص ص 105-126 (ص 111).

[136] Tom Segev; *Le septième million. Les Israéliens et le Génocide*. op. cit. p.357

الشعب ضد فقدان المعنى الخلقي، وضد الميل إلى تجاهل السمة المقدسة للحياة الإنسانية حين يتصل الأمر بالعدو الفعلي أو الممكن[137]». وباختصار، إن الثنائية المذكورة هي نتيجة العجز عن التوفيق بين قيم التنوير الإنسانية التي تشكل أس شرعية قيم الحداثة السياسية، من ناحية، واليقين العميق بمحدوديات القوة العسكرية وبهشاشة خيارها، من ناحية ثانية.

أكثر من ذلك. يبدو المقال الإسرائيلي ممزقاً بين سلسلة من الثنائيات التي هي بحد ذاتها مصدر لاينضب من التمزقات النفسية والخلقية التي لاحل لها على الأرجح من داخل الإستراتيجية الصهيونية/ الإسرائيلية نفسها. فالرواية الإسرائيلية تفترض في الدولة الصهيونية القيام بوظيفة مركزية هي وظيفة الضامن الرئيس لأمن الجاليات اليهودية في العالم، والملاذ الأمين ليهود العالم قاطبة. وهي وظيفة يترتب على تأديتها مجموعة من المفارقات التي تتكشف عن فحواها بكل كثافة ممكنة في لحظات التوتر الكبرى. فلقد اختارت دولة إسرائيل منطق الدولة الأبوية الضامنة للإندماج الإجتماعي للمَعين الذي يشكل قوتها ونسغ الحياة فيها فضلاً عن مبرر وجودها كدولة، وهم المهاجرون اليهود. ولما كانت الحاجة الملحة إلى القوة تتطلب توفير إجماع قومي صلد في مواجهة الأعداء، الكثيرين في العقل الصهيوني (وهم ليسوا العرب فقط، بل جميع اللاساميين)، فإن الخيار التعددي الليبرالي هو الخيار الوحيد الممكن القادر على حض اليهود على الإستجابة لنداء الهجرة. غير أن هذا الخيار بالذات هو كذلك مصدر تناقض لاحل له. فالتعددية الحزبية تدفع في ظروف البنية السياسية الإسرائيلية باتجاه التمزق والإنشطار. أما الليبرالية فتدفع باتجاه التحلل الفردي والإنشطار. في حين أن

(137) Tom Segev; *Le septième million. Les Israéliens et le Génocide. Ibid*

وضعية الدولة كغيتو كبير متورط في صراع دام مع الفلسطينيين والجوار كلهم يكذب بدوره كذلك كل يقين بالأمن المحروس بالقوة، ويضعف من قدرة الدولة اليهودية على إغواء اليهود وجذبهم للتوطن فيها.

ولا يخفى أن صورة الذات الإسرائيلية تتلبسها تمزقات تتصل بجوهر الرواية الصهيونية نفسها. فالتشاؤم العميق الذي تزرعه صورة اللاسامية بالضرورة (وهي تشكل الوجه الآخر للرواية الصهيونية و/أو بطانتها)، يتصل به أمران. أولاهما الإلحاح على قيم التضامن العصبوي والتعاضد العضوي بين اليهود الإسرائيليين، واليقين الإيماني بضرورة الإعتماد الكلي على قوة اليهود وحدهم والتعويل عليها في مواجهة الأغيار، جميع الأغيار؛ وثانيهما هو الإندفاع غير العقلاني في منطق القوة وقيمها وإشاراتها. بيد أن التناقض يكمن بالضبط هنا. فمنطق الشك بالأغيار اللاساميين، وهم بالضرورة الأوروبيون، يجافي منطق الإنتماء إلى الحضارة الغربية أي بالضبط حضارة اللاسامية والمحرقة واللاساميين، وهي مجافاة لايمكن تجاوزها من غير الإندفاع في تعزيز منطق الدولة القوية المنغلقة على نفسها والمحكومة بهاجس الأمن، من ناحية، والإدراك العميق بهشاشة الأمن المرتكز على القوة فقط، من ناحية ثانية. هكذا نفهم البعد البسيكولوجي لأسطورة ماسادا الإنتحارية الجمعية ووظيفة إحيائها وطقسية هذا الإحتفال، من ناحية ثانية، ونفهم في الوقت نفسه لماذا أن إسرائيل هي، كما كتب إيلي برنافي، «أمة تحت السلاح»[138]، من ناحية ثالثة.

وفي هذا الإنزلاق الذي يبدو كما لو كان سحرياً أو مفارقاً، أو كما لو كانت الرغبة هي التي تتحكم به، يغدو العالم كما لو كان يسلك وفق قوانين لاتنتسب إليه؛ أو كما لو أن عالم المقال الصهيوني يتفارق جذرياً

[138] Elie Barnavi; *Une histoire moderne d'Israel.* op. cit. p. 77.

مع العالم الذي ينتسب إليه. غير أن الإنزلاق ليس حركة حرة يمكن التحكم بها وإيقافها في اللحظة التي نريد. وهو كمثل كرة الثلج التي تتعاظم كتلتها مع اندفاعتها التي تتسارع بقوة الإندفاع، يفيض عن تخومه فيجتاح كلّ مايمسه ويغطيه. فلمنطق القوة مقتضياته ومايترتب عنه. يغدو نسغ الحياة الإجتماعية ورئتها التي تتنفس منها. فإذ اقتضى منطق المواجهة أن يصبح الجيش ركناً أساسياً من أركان الحياة الإجتماعية الإسرائيلية، فقد اخترقت القيم العسكرية الحياة المدنية؛ وانحسرت المسافة بين المجتمع المدني والمجتمع العسكري، وغدت الخدمة في الجيش أحد أهم مكونات الشخصية الإسرائيلية. غدا الكيبوتس حاضنة الجنرالات، وغدا الجنرالُ الفيلسوفَ والسياسيَ وعالمَ الآثارِ وصانع الأساطير ورئيس الدولة. وبهذا الخصوص، يرسم الفيلسوف العجوز يشعياهو ليبوفتش في معرض تحليله الإحتجاجي التحذيري، يرسم الصورة التالية لمكانة الجيش في الحياة العامة في دولة إسرائيل: «كل منا يرى نفسه عسكرياً. وتشكل الكتيبة بالنسبة للكثيرين منا الجماعة المرجعية.. هكذا غدت قيم الجيش هي القيم الأكثر أهمية في المجتمع.. وفي مجتمع حصار دائم وأزمات متتابعة، تغدو مكانة الجيش في المجتمع بالضرورة أكثر مركزية[139]».

لكن الطبيعة لم تنج من منطق المواجهة ومقتضياته التي تتصل به. يبدو الأمر جلياً في التناقض القائم بين الطبيعة/ الأرض والأرض/ الفكرة. فالأرض/ الطبيعة هي رقعة جغرافية محدودة ومصدر للخيرات وإذن للحياة في آن. في حين أن الأرض/ الفكرة فهي موطن لتاريخ يغطي الأرض/ الطبيعة ويفيض عنها. وأي موقع في هذه الأرض وأي مشهد فيه هو أولاً موقف سياسي: موقف امتلاك وإذن انتزاع من الآخر، المالك

---

[139] Yeshayahu Leibowitz; *People, Terre , Etat. op. cit.* p.p. 201-202

الفلسطيني الذي أصبح في هده الحالة كائناً غير تاريخي وطارئاً، ويمكن «تحريكه» إذن بحسب تعبير الجنرال موشي دايان. هكذا يبدو التاريخ كما لو كان موقفاً مستلباً من الطبيعة، وفي الوقت نفسه من الإنسان: إنكار وجود الإنسان الفلسطيني وتوكيد وجود الإنسان اليهودي. ألا يرمز الدور الذي لعبه الجنرالان موشي دايان وييغال يادين في احتلال الأرض وفي الوقت نفسه في التنقيب عن الآثار لهذه العلاقة الإنتزاعية بالطبيعة؟ وكيف يمكن ل«الأرض/ الفكرة » ول«الأرض المقدسة» أن تكونا أرضاً طبيعية، أي ملاذاً للإنسان اليهودي، كما أرادت الإيديولوجية الصهيونية منذ «أحباء صهيون»؟ غير أنها لاتستطيع أن تكون غير مصدر لطقسية أسُّها التبريرُ والإدانةُ والتنقيبُ عن الأجوبةِ التي لاأسئلة لها.

غير أن المفارقة تكمن بالضبط هنا. فمنذ البدايات، طالبت الإيديولوجيا الصهيونية اليهود بغزو الأرض/ الطبيعية بصفتها مصدراً للخطر: تجفيف المستنقعات واتقاء الحشرات الخطرة كالأفاعي والعقارب، والرد على مقاومة الفلسطينيين العرب، وبصفتها في الوقت نفسه مقر «التطبيع» التاريخي الذي أرادته لليهود. هكذا تتعذّر أنسنة العلاقة بالطبيعة/ الأرض أي جعل العلاقة بها حميمية، وإذن مشخصنة، باعتبار أن كل مسعى لفردنة العلاقة بها يبدو انتهاكاً للإيديولوجيا وتدنيساً للمقدس وتعريضاً بالشهداء الماساديين وللنصب التذكارية و/ او للنصوص.

إن إحدى الحقائق المركزية للمجتمع الديمقراطي أن حياة الفرد، كل فرد، هي تجربة إنسانية فردة وغير قابلة للتكرار، من ناحية، وأن فرادتها هي التي تشكل أس قيمتها كتجربة إنسانية، من ناحية ثانية. إنها «الرواية» الشخصية في مواجهة الزمان العام الذي ينساب كالجرف

الذي لابدء فيه وليس له قرار. في الزمن الكلي، لاتبدو السيرة الذاتية، السيرة الشخصية للناس العاديين وليس للأبطال الذين يكثّفون فكرة الجماعة عن نفسها، غير تفصيلة جزئية، عابرة، ولامكان لها في «التاريخ».

تختصر أسطورة الماسادا بحثَ إيديولوجيا المواجهة عن ذلك الموت البطولي «الجميل» الذي يسبق الموت الطبيعي «البشع» ويتفوق عليه. فالموت الطبيعي، موت الشيخوخة الجافة والترهّل الرذيل، هو تدهور ذميم. ففي إسبارطة، مثلاً، كان الموت الشاب في المعركة بطولة بما هو نجاة من يبس الشيخوخة وجفافها وخصوصاً من تدهورها البشع وضعفها المذّل. هكذا لاتبدو «البطولةُ» في الأسطورة الماسادية انتصارَ التضامنِ على القوة الغاشمة، بل اختصاراً لإيديولوجيا التعبئة والمواجهة ضد الوسط المحيط كله، وبالضرورة ضد إمكانية التعايش معه.

غير أن أسطورة الماسادا، بمنطقها الوثني[140] الغريب عن الديانات التوحيدية المحبذة للحياة، تختصر إلى جانب ذلك وبموازاته مجافاة الإيديولوجيا لتحرير الحاضر من صورة الماضي أي تدهير الحاضر وتحرير التاريخ من الأساطير السياسية وبالأصح تحرير السياسة من أساطيرها. ثم إن أسطورة الماسادا هي التعبير العميق عن التناقض الماثل بين أن تكون الأرض/ الطبيعة في متناول الناس وفي خدمتهم، بين أن تنتمي إليهم، وبين أن يكونوا على العكس من ذلك في خدمتها وأن يتمثل واجبهم بالتالي في إعلاء شان قداستها. ولايستطيع الإسرائيليون الخروج من مأزق الإنتماء الأسطوري للأرض إن لم يقوموا

[140] Pierre Vidal-Naquet; *op. cit.* p. 214

بدمقرطة العلاقة بها: دحرجتها من عليائها ودهرنتها ووضعها في خدمة الأحياء والحياة.

❖ ❖ ❖

ليس ماسبق بيانه في الفقرة السابقة تحليلاً للإجتماع الإسرائيلي، ولاهو مقاربة لعملياته الداخلية. فالغرض الوحيد منه لايتجاوز الطموح إلى المساهمة في تحليل لماذا يبدو سلوك الجماعة الإسرائيلية مجافياً لما اصطلح على تسميته منذ مؤتمر مدريد (أكتوبر 1991) باسم عملية السلام في الشرق الأوسط، ورافضاً لها من غير لبس، من ناحية، ولماذا أن هذا الرفض يتجاوز كثيراً كما هو بيِّن مايبدو أنه منطق المصالحة التاريخية الضرورية وما يحلو للرئيس ياسر عرفات ترداده في كل فرصة يراها مناسبة ب«سلام الشجعان»، من ناحية ثانية. ألا يبدو سلوك الجماعة الإسرائيلية كما لو كان ينتسب إلى ماض تأخَّر زمانه عن زمانه الذي ينتمي إليه بعدة قرون، أو كما لو أن انغراز أسطورة الماسادا فيه ثبتته لديها، و/أو أن انتسابه إليها هو، على لَبسه، انتساب أصيل؟

ليس غير السلام موطناً ممكناً لإنسانية تستوطن إنسانيتها وترتقي بشرطها الطبيعي إلى أفق الحرية. وليس غير السلام مساراً وحيداً يتيح أولّية الأحياء على الزمن الأسطوري، زمن المسادا والبطولة الملحمية، والغيتو الكبير. إنه المسار الوحيد الذي يتيح إمكانية الخروج من مأزق الإستلاب الذي يجعل الحياة في خدمة الماضي والسياسة في خدمة الأساطير والموت.

الفصل الرابع

هذا السلام المستحيل

عن تناقضات «عملية أوسلو»

«والنّارُ التي لم يُحسنْ إخمادُها
تُعاودُ الإشتعالْ»

Corneille, Sertorius, 1; 3

يريد هذا الفصل مقاربة المساءلة المحورية التالية: هل ماترتّب عن النكبة الفلسطينية هو نهائي أي لارجعة عنه؟ وهل يمكن القول إن ماوقع في العام 1948 قد حدث وانتهى ويُستحسن بالتالي تجاوزه باعتبار أفضلية الحاضر على الماضي وأولية الحياة والأحياء على ماسلف وانقضى وأفضلية بناء المستقبل على نبش الأنقاض؟ بلغة ثانية، هل ستؤدي ماااصطلح على تسميته ب«العملية السلمية» إلى تدشين تاريخ جديد أُسُّه التعايش والعمران والسلم المستند إلى مبادئ العدل وحقوق الإنسان والإجتماع الديمقراطي وليس إلى منطق الأمر الواقع الجلف؟ ولئن كان الأمر ليس كذلك، فهل هناك إمكانية تاريخية أي سياسية لتغيير المسار الحالي وصياغة أوضاع جديدة تضع حداً للصراع الدّامي الذي مازال متفجراً وتستأصل بالتالي قابليته المستمرة على الإنفجار؟

غير أن المساءلة لاتنغلق على نفسها ولايمكن أن تتوقف لدى تخومها من حيث هي كذلك. إذ سرعان ماتنفتح على جملة من الأسئلة التي تتصل بها اتصال ترابط وتكامل. ويمكن صياغة هذه الأسئلة باختصار ضروري على صورة سؤال واحد واسع سنفصل فيه في متن الفصل، وبيانه التالي: في حالتي الإجابة الممكنة على المساءلة المحورية التي سلف بيانها، أي في حالة الإجابة بالنفي او بالإيجاب، فإن سؤالاً يظل قائماً بالضرورة مع ذلك هو سؤال ماالعمل. إنه السؤال الضروري المتعلق بالمخارج الممكنة للمأزق الذي يتلبس الأطراف الداخلة في الصراع: العرب الفلسطينون، والإسرائيليون اليهود، وعرب المشرق كيلا نتحدث عن الشرق الأوسط وربما البحر الأبيض المتوسط بضفتيه كذلك.

ثم إن شرعية المساءلة تصدر عن بعدين اثنين متكاملين. أولاهما طبيعة المأزق الذي ترتّب عن المشروع الصهيوني والنكبة الفلسطينية كما لاحظنا في الفصول السابقة؛ وثانيهما أن الإطار الإجرائي لما اصطلح على تسميته منذ مؤتمر مدريد باسم عملية السلام في الشرق الأوسط هو على الأرجح الإطار الذي يكرّس المأزق في جسم المنطقة ويزرقه بأسباب الحيوية والبقاء، وهو بمثابة القنبلة الموقوتة في جسدها الكلي وليس الإطار الذي سيفضي إلى السلام، كما سنتبين في متن هذا الفصل.

والمقصود بتعبير عملية السلام في الشرق الأوسط هنا جملة السياسات والترتيبات والمؤتمرات والإتفاقات والتفاوضات التي حدثت وتحدث، بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، بين الأطراف العربية المختلفة، وإسرائيل، واصطلح على نعتها منذ انعقاد مؤتمر مدريد (أواخر عام 1991) باسم عملية السلام في الشرق الأوسط. وهي، بلغة الإستراتيجية والسياسة، وقعت في شروط دولية عامة من نتائجها

المباشرة (وأؤكد المباشرة) انهيار الموقف العربي، وخسارة العرب، منذ خروج الإتحاد السوفياتي السابق من «لعبة الأمم»، لهامش المناورة الضيق والمحدود الذي كان أتاح لهم طوال العقود الثلاث الماضية، قدراً معقولاً من التماسك الضروري الذي حماهم من الإنهيار.

ولعله من المستحسن بل ومن المفيد أن أشير هنا ونحن في معرض التقديم لهذا الفصل إلى أمرين. أولاهما أن المقصود بالمساءلة هو في الحقيقة مقاربة السياسة من منظار يرى فيها أنها إدارة التوتُّرات والصراعات التي تقع بين البشر في التاريخ، من ناحية، ومقاربة مايُعرف باسم أزمة الشرق الأوسط مقاربةً سياسية بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه، من ناحية ثانية. فلقد تناولت الفصول السابقة النكبة الفلسطينية عبر بعدين إثنين. أولاهما هو البعد الرامي إلى تحديد المسؤوليات في النكبة الفلسطينية. وثانيهما توخي إبراز أن الآثار السلبية التي ترتبت عنها هي شاملة أي منغرزة في البنية الجغراسية/ الدولتية للمنطقة وتمس الأطراف جميعها وليس الطرف الفلسطيني فقط. وسنخصّص هذا الفصل كما أسلفنا القول لمقاربة العملية السلمية الجارية في الشرق الأوسط، وسبر إمكاناتها على إحلال السلام في هذه المنطقة، من جهة، والسعي لاقتراح الإطار الإجرائي الذي أُرجّح صلاحيته لإخراج المنطقة من أنشوطة العنف ودورة التدمير العمراني والسياسي التي تتلبسها، من جهة أخرى.

ثاني الأمرين الذين أود إبانتهما يتصل بتوضيح موقفي من السلام. فليس القول بتعذّر السلام بحسب صيغة أوسلو غرضه نفي إمكانية السلام في الصراع العربي-الإسرائيلي، بل لأن الفرضيات والإستراتيجيات المركزية في هذه الصيغة والإستراتيجيات الفاعلة فيها هي التي تجعل السلام متعذراً من غير لبس. وليس التأكيد على تعذّر «سلام أوسلو» ضرورياً إلا لأن الإطار الذي جرى رسمه فيه هو بالضبط

الإطار الذي يُغلق أية إمكانية للسلام. إنه الإطار الذي يجعل السلام، في حالة اكتمال حلقاته وتنفيذ إجراءاته كما حُدّدت في وثائقه الأساسية، وكما يجري على الأرض، هو آخر الممكنات. فإذ لاتفترض «عملية أوسلو» نهايةً للحرب، بل استثمار نتائجها وترسيخ هذه النتائج وبالأصح استمرارها بوسائل أخرى؛ فلأنها لاتوفّر أية إمكانية لإنهائها ولنزع أسبابها التي ولدتها. ذلك أن نقطة الإنطلاق الأولى في أوسلو بيانها الإعتراف الفصيح من قبل الأطراف المختلفة بأن النتائج التي ترتبت عن الحرب هي نهائية ولاعودة عنها. وأن الفرضية الأولى التي يبدأ بها «سلام أوسلو» هي فرضية التعامل مع موازين القوى المختلة اختلالاً فاحشاً لغير صالح الفلسطينيين والعرب باعتبارها نقطة الإنطلاق في سيرورات إعادة ترتيب العلاقة بين الأطراف المتصارعة بما يضمن ثبات الإختلال في موازين القوى في المستقبل، وليس تصفية الصراع وتفكيك عقده المولدة له بالضرورة. وإذ يتعذر السلام من غير حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق مبادئ الشرعة الدولية وحقوق الإنسان، ومن غير حل بقية القضايا المتصلة بالقضية الفلسطينية وفق المبادئ نفسها، فإن «أوسلو» ليست بالتأكيد إطار السلام. إن السلام لايدوم إن لم يكُ حراً، وكل سلام صنع بالعنف، أي بالغلبة ووفق إرادة المنتصر، مصيره الفشل[141].

ينبغي الإستدراك طلباً للتوضيح وتبديداً لكل لبس محتمل. فليس المقصود مما سبق قوله نفي إمكانية السلام في المنطقة، والحكم عليها بالوبال الأبدي. فالسلام ممكن لأنه ضروري لشعوب المنطقة أولاً، ولأن بناءه (وكل سلام هو بناء وإرادة متبادلة للبناء[142]) هو ممكن كذلك من

(141) Mai Lequan (Textes choisis et présentés par); *La paix*. 1998. Paris. Flammarion. p. 24

(142) «السلام هو وضع قانوني قاعدته الخلق. وهو ليس وضعاً طبيعياً، بل وضعاً مبنياً على الإرادة». أنظر:

غير لبس، ثانياً. ولأن الإطار الإجرائي الحقوقي /التنظيمي الذي خطته «عملية أوسلو» ليس هو طريق السلام كما أسلفنا، أمكن القول، باختصار، إن إطار أوسلو هو الطريق الكاشفُ عن الإبتعاد عن السلام، وفي الوقت نفسه الحافزُ القوي على ضرورة التفكير انطلاقاً من فرضيات أخرى واستراتيجية أخرى لبناء السلام.

مفارقات سلام أوسلو:
الطبيعة الإختبارية والفرادة

1/ بعيداً عمَّا يحلو لطائفةٍ واسعة من المحللين الذين يرتدون قُبَّعةَ الإختصاص و/ أو يطلقون على أنفسهم نعت الإستراتيجيين، لايعدم المراقب المدقق ملاحظة أن عملية السلام التي نحن بصددها هي نمط فريد، أي غير مسبوق، من السلام لا في التاريخ الحديث ولا في التاريخ القديم على السواء. فلا الفرضيات المركزية لهذا السلام ولا آلياته المبرمجة في وثائقه الأساسية، تسمح بمقارنته بغيره من العمليات السلمية المعروفة في التاريخ الحديث، من ناحية، ولاالمعطيات الواقعية القائمة على الأرض تتيح الموافقة على كثير من الإستنتاجات التي قُدِّمت، و/ أو تقدِّم نفسها ويُنظر إليها، على أنها استراتيجية، من ناحية ثانية.

تبدو فرادة عملية السلام العربي/ الإسرائيلي في المقام الأول في طبيعتها الإختبارية paix probatoire. فبدلاً من البدء بسلام حدودي أو ترابي يُصار فيه إلى تبادل الإعتراف من قبل الأطراف المتصارعة بالحدود الترابية لسيادة كل منها، أو بالإتفاق على إعادة تخطيطها ورسمها، تفترض عملية السلام الجارية أن السلام الحدودي سيكون هو الثمرة أو المكافأة التي ستجنيها الأطراف المتصارعة، باعتبار أن

Mai Lequan; *La paix*. op. cit. p.p 12-13 et suiv.

التسويات ستكون من هذه الناحية هي ذروة السلام وليس العكس. ولو دققنا في الأمر، لوجدنا أن الدّور المنطقي الذي تستند عليه فرضية «السلام الإختباري» هو دور منطقي فريد كيلا نقول مقلوباً. فالسلام الترابي، أي تخطيط الحدود والإنسحاب وإنهاء الإحتلال وتبادل الإعتراف السيادي، هو، في هذه الحالة بالذات من دون غيرها من الحالات الأخرى جميعها، بمثابة الفصل الأخير أو الخاتمة السعيدة لمسلسل درامي تقوم حبكته على انتزاع الإعتراف تلو الإعتراف من متهم عاجز عن تبيان براءته البينة، هو الطرف الفلسطيني!

غير أن هذا الجانب من الفرادة تشرحه كما هو معروف طبيعة الصراع العربي/ الصهيوني وبنية المطالب التي تؤسس له، من ناحية، وقبل ذلك كله موازين القوى الفعلية القائمة بين الأطراف المتصارعة لحظة الإتفاق على العملية السلمية، من ناحية ثانية. ولا يخفى أن البدء بسلام ترابي في الحالة الخاصة هذه لايتناسب لامع موازين القوى القائمة ولا مع طبيعة المطالب في آن. ثم إنه لايخفى أنّ في الإنهيار المريع للموقف العربي والإختلال الفاحش لموازين القوى لصالح إسرائيل سرّ الفرادة ومصدر الجدة في هذا السلام الذي نشهد. فالإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يمتاز هو بدوره كذلك بفرادة خاصة. إنه ليس احتلالاً جغرافياً فقط؛ بل نوعاً فريداً من الإحتلال يمكن وصفه بالتاريخي كذلك. إنه لايقنع بالإحتلال العسكري فحسب وإن كان يستند عليه في المقام الأول ويستخدمه حتى الحد الأقصى الممكن. فبالإضافة إلى تغيير الأسماء وعَبْرَنَتِها، فهو يستهدف في الحقيقة تغيير هوية البلاد بتوسط تصفية سكانها واستبدالهم. والمطالب الترابية الإسرائيلية تتجاوز بكثير ماهو مألوف من مطالب ترابية في الصراعات المعروفة جميعها. ولئن كان ممكناً في كل مكان تطبيق القاعدة «الخالدة» في التسويات الترابية بخصوص الأرض مقابل السلام أي تبادل الإعتراف

بالحدود السيادية لكل طرف من أطراف الصراع، فإنَّ تعذُّر ذلك في الحالة الخاصة بالصراع العربي/ الصهيوني هو أكثر من بيِّن. فمن مفارقات صيغة الأرض مقابل السلام، كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل، «أن الذي يسيطر على الأرض هو الذي يملك مقدرات السلام... وكان المطلوب من الأطراف العربية في مدريد الإذعان لمن يسيطر على الأرض ومن ثم على السلام، ولم يكن في يد العرب غير أن يقولوا نعم»[143]. ولمَّا كان الإنهيارُ أصاب الموقفَ العربي كما قلنا وليس الموقف الإسرائيلي، غدا السلام الإسرائيلي هو السلام الوحيد الممكن، من ناحية، وغدا التنازل العربي، وبالأصح الإستسلام العربي هو بالضرورة التنازل الوحيد الذي لايتحقق السلام من غيره، من ناحية ثانية.

وليس من قبيل كشف الأسرار التذكير، بالمقابل، بأن الإسرائيليين، وقبلهم الأمريكان ومعهم، لايترددون أمام كل مناسبة تسنح عن التأكيد على معارضتهم لقيام دولة فلسطينية سيِّدة (من سيادة) في المستقبل، وعلى أن قراءتهم للإتفاق بتفصيلاته وخصوصا بسقفه الأعلى هو كيان فلسطيني ملحق بإسرائيل كبرى، أو لنقل بغرض التوصيف، بنتوء فلسطيني في جسدها الذي يريدون له أن يتقولب بما يتناسب مع معطيات المرحلة الجديدة القادمة. وبهذا المعنى، لاتندرج في خانة البلاغة الخطابية تلك الإشارات التوراتية التي احتوت عليها بغزارة خطبة اسحاق رابين إبان حفل 4 أيار (مايو) 1994 في القاهرة بخصوص ارض اللبن والعسل الصغيرة والرفاه القادم في شرق أوسط جديد تقوم ركيزته على مثلث تل أبيب/عمان/كيان فلسطيني، لكن إشعاعه يراد له أن يشمل المنطقة كلها. وبهذا المعنى كذلك، يمكن أن نفهم تهديدات رابين

---

(143) محمد حسنين هيكل، محاضرة في الجامعة الأميركية بالقاهرة بتاريخ 1993/10/19. أعيد نشرها في: د. محمود عبد الفضيل (إعداد وتقديم)؛ اتفاق «غزة أريحا». التحديات-المخاطر-التداعيات. (1994). بيروت؛ دار الطليعة. ص ص 105-117. (ص 108).

وشمعون بيريس قبل بنيامين تنياهو بوقف تطبيق المراحل اللاحقة من الإتفاق، إن لم يثبت الفلسطينيون أنهم تخلوا نهائياً عن قراءتهم الخاصة لبنوده، وإن لم يتبنوا القراءة الإسرائيلية له، فضلاً عن القضايا «التفصيلية» كمثل الإنسحاب وتجميع القوات العسكرية والمستوطنات والمستوطنين والقدس والطرق الإلتفافية وغيرها كثير.

لكن «خيار غزة/ أريحا أولاً» جاء نتيجة مباشرة من نتائج الخيارات الإستراتيجية العربية منذ عام 1967. وليس سراً أن الخيار الإستراتيجي العربي هو خيار السلام والتفاوض على قاعدة تطبيق قراري الأمم المتحدة 242 و 383، أولاً، وعلى مبدأ فرض السلام على إسرائيل التي ترفضه، ثانياً[144]. وينطلق الخيار المذكور في الواقع من حيث بدأ الرئيس المصري الرّاحل أنور السادات بخصوص الإعتراف المسبق بتفوق إسرائيل الكامل، من جهة، وبأن تعديل موازين القوى لايكون بالمواجهة العسكرية وإنما بتغيير التحالفات، من جهة ثانية. فلقد قدر الرئيس السادات أن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية هو الطريق الوحيد الممكن الذي يدفع هذه الأخيرة إلى الضغط على إسرائيل، وذلك انطلاقاً مما يمكن أن نسميه بالقيام بجزء من الوظيفة الإسرائيلية أو بتقاسم هذا الدور معها أولا، وبنقل الصراع العربي-الإسرائيلي إلى مستوى آخر، هو المستوى الذي يحلو لعدد من الكتاب والمعلقين العرب وصفه ب«الحضاري»، وبما يتضمنه من افتراض قدرة العرب على تغيير النظرة الأمريكية إليهم وقابليتهم على حسن أداء الدور

---

[144] بخصوص عرض واف لسياسات الأطراف المختلفة المتعلقة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي خلال الفترة الواقعة بين حرب 1967 ومؤتمر مدريد في 1991، يمكن العودة ل: نعوم شومسكي؛ **دبلوماسية الشرق الأوسط: ثوابت ومتغيرات**. زد. كانون 1/ ديسمبر 1991. الترجمة العربية: **الشرق الأوسط في النظام الجديد**. جدل. مجلة العلوم الإجتماعية. ع 2 نيسان/ أبريل 1992. ص 220-248.

الذي يرشحون أنفسهم للعبه، ثانياً.

يتصل بما سبق القول إنه في شروط انهيار الموقف الإستراتيجي العربي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي السابق وانهيار حلف وارسو، من ناحية، وما ولدته حرب الخليج الثانية من نتائج مدمرة على صعيد الأمن الجماعي العربي، من ناحية ثانية، حدث مايمكن تسميته باندفاع عربي شبه جماعي، ولكن على قاعدة انفراط عقد الجامعة العربية، نحو الإستقواء بالولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تعديل موازين القوى الراجحة بشكل فاحش لصالح إسرائيل. أما المنطق الداخلي لهذا الإستقواء فيستند، باختصار، على تصوٌرين، أو بالأصح فرضيتين اثنتين مترابطتين يتعذر التيقن من صدقيتهما وصلاحيتهما الإستراتيجية. بيان أولاهما هو افتراض تغيٌر وظيفة إسرائيل، وتناقص أهميتها التي كانت لها في منظار الغرب بعد انتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية. وثانيهما هي صلاحية العرب، وهم الذين يشكلون نسيج المنطقة ولحمتها وعصب أي نظام إقليمي فاعل فيها، للعب الدور الرئيس في استقرار المنطقة وفي توجيه دفتها بما يتناسب مع ما تقتضيه الإستراتيجيات الجديدة التي نُظر إليها على أنها في طور التشكيل.

وبعيداً عن الأساطير التي صير إلى إذاعتها وتداولها بخصوص العملية السلمية، من الصعب عدم الإقرار بأن منظومةً جديدة للشرق الأوسط هي اليوم قيد التشكيل والتكون، وأن المنطقة دخلت، منذ مطالع التسعينات، في حقبة جديدة يمكن تسميتها، على سبيل التوصيف، بالشرق الأوسط الجديد. غير أنه من الصعب الموافقة، مع ذلك، على تفاصيل الصورة التي قيل إنها ستكون عليها حال المنطقة في المستقبل القريب. فالعملية السلمية ليست معطى نهائياً وناجزاً يتم دفعة واحدة وإلى الأبد؛ إنها عملية سياسية تصطرع فيها الإستراتيجيات، أي موازين القوى، وتتنازع المكاسب القصوى الممكنة بتوسل هذه الموازين نفسها،

ويتعذر بالتالي تفسيرها بالنوايا المعلنة، أو بالتفاوض من حيث هو كذلك. وبما أن السياسة، في أصلها وفصلها وكما أفصحت وتفصح عن نفسها في كل زمان ومكان، هي استثمار القوة، والعمل على مراكمة عناصرها وتجميعها، والتلويح بها إن أمكن، أو استخدامها حين اقتضاء الحاجة، فإن عملية السلام الجارية حالياً بين العرب وإسرائيل، لاتخرج بدورها، وبالضرورة، عن هذه القاعدة التاريخية العامة، من ناحية، ولايوجد أي مبرر لعدم خضوعها لها، من ناحية ثانية. فلا إسرائيل بدلّت جلدها الصهيوني الإستيطاني/ التوسعي، ولا السّاسة الإسرائيليون استقالوا من العمل السياسي وانتسبوا إلى نادٍ للعمل الخيري لخدمة الإنسانية المعذبة.

أكثر من ذلك. لايبدو أن إسرائيل معنية فعلاً بإقناع العرب بحسن نواياها وبأنها راغبة حقاً في سلام «عادل» معهم. ولاتوحي تصرفاتها ولاتصريحات قادتها بدءً من باراك ونتنياهو وانتهاء بأصغر التنظيمات السياسية الإسرائيلية، بأنها معنية بغير استسلام يعلنه العرب باعتبار أنهم انهزموا وأن هذه الهزيمة يجب أن تكون تاريخية اي نهائية، وأن موازين القوى لاتتيح لهم أن يحصلوا من مطالبهم وحقوقهم على أكثر مما تسمح به قدرتهم المحدودة على الإنتزاع. بيد أن هزيمة العرب التاريخية ولدت سرابا انطلى أمره على الجميع: فلقد تصور العرب وكثير ممن يطلقون على أنفسهم نعوت التفكير الإستراتيجي، أنه، عن طريق انتهاج السلام وإعلان التمسك به والقبول بالرعاية الأمريكية له وكذلك بتوسل الدينامية التي سيخلقها السلام، سيقع تعديل في موازين القوى باعتبار أن الفرضية التي تم اعتمادها هي أن العرب هم الذين سيضمنون من الآن فصاعدا لأمريكا مصالحها في المنطقة وليس إسرائيل، وأنهم الأقدر والأكثر صلاحية للقيام بمثل هذا الدور، وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم في هذه الحالة بالضغط الضروري

على الدولة العبرية كي تمتثل الأشياء وتستوي الأمور والنظام.

2/ لكن الوقائع التاريخية القائمة لاتتيح غير استنتاجٍ وحيدٍ بيانه إن «عملية السلام» الجارية تبدو، في حقيقتها السياسية، أنها عملية إختبار للعرب وحدهم في أنهم غيَّروا حساباتهم ومطالبهم وكيَّفوها تكييفاً لارجعة بعده مع موازين القوى القائمة فعلاً على الأرض. وإلا كيف يمكن أن نُفسِّر الإشتراطات الإسرائيلية الكثيرة، ومنها، على سبيل المثال لاالحصر، اشتراط أنَّ الأمن الإسرائيلي هو شأنٌ يترتب على المنطقة كلها ضمانه، والحرص عليه، وإثبات أنه من انشغالات كل طرف من أطرافها من غير استثناء؟ وكيف لنا أن نفهم أن إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، تعمد، حين الضرورة، إلى تذكير العرب إنَّ بالممارسة، أي بالقوة العسكرية على صورة «عناقيد الغضب» التي لم تجف دماء ضحاياها من الأطفال والنساء بعد، أو على شكل محاصرة المناطق الفلسطينية وإغلاقها وتقييد تحركات سكانها، أو بالإشتراطات، أي بالقول الفصيح على صورة إعلانات مُلزمة للعرب بأن الرؤية الإسرائيلية للسلام هي النسخة المعتمدة أو التي يجب اعتمادها كنسخة أصلية ووحيدة للسلام؟ ولو دققنا في الأمر، أليس مايحدث اليوم ينطبق على ماكان حدده وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر عشية حرب (تشرين الأول) أكتوبر 1973 بسلام لايدوم سوى عشر سنوات، وأن الشرط المركزي الذي حدده للوصول إلى مثل هذا الحل هو إذعان الفلسطينيين: «إن المسألة الفلسطينية لايمكن حلها الآن. إنه لابد من تجويع الفلسطينيين أكثر حتى يصبحوا أكثر استعداداً لقبول وضعهم النهائي. أما القدس فستؤجل إلى نهاية المطاف[145]».

---

[145] *Kissinger's Optimum Goal: 10 years of Peace*. Israel Horizons. January-February 1974. p.5.

الفرادة والدّفع الإقتصادي

تتصل الطبيعة الإختبارية للسلام العربي/ الإسرائيلي وفرادته بفرضية الحافز الإقتصادي الذي اقترنت به. والواقع أن واحدة من الأساطير الكثيرة التي راجت، منذ التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ في خريف العام 1993، هي تلك الأسطورة التي تؤكد على أن عملية السلام هي القاعدة الضرورية لنهضة اقتصادية تغطي المنطقة جميعها وتشمل بالضرورة أطرافها كلهم. وقد قيل، وما يزال يقال اليوم، إن المنافع الإقتصادية التي ستصيب المنطقة إنْ بفعل الإستقرار والمشروعات العملاقة التي سيُصار إلى التخطيط لها وتنفيذها في المستقبل المنظور، أو بفعل تدفق رساميل الإستثمارات وأموال المساعدات الضخمة، ستشكّل الأرضية الصلبة التي ستدعم السلام وتُعاظمُ من إمكانيات نجاحه وتُناقِصُ بالتالي من فرص الفشل.

ولم يتردد نفر كبير من المُعلِّقين عن إجراء المقارنة بين مشروعات السُّوق شرق الأوسطية والمشروعات الإقتصادية التي أُطلقت في أوروبة عشية الحرب العالمية الثانية. وهي مقارنة بيانها القول إن حاجة المنطقة المضاعفة إلى التنمية، من ناحية، ودور المصالح الإقتصادية في الدَّفع نحو اندماج الجماعات البشرية التي هي النسيج الإجتماعي لدولها القائمة، من ناحية ثانية، ستشكل الإطار الضروري الذي سيوفر للمنطقة سلامها وأمنها ورخاءها، ولأجيالها الطالعة مستقبلاً وردياً لابد منه. ففي الحالة الأوروبية الخاصة، لعب العامل الإقتصادي دوراً، كما يقولون، في حفظ السلام بين أعداء الأمس الألدّاء، وقارَبَ بينهم في عملية دمج تاريخية كبرى ليست الجماعة الأوروبية الحالية (السوق

أوردها: د. سعد الدين إبراهيم؛ سوسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي. (1974) بيروت. دار الطليعة. ص 182.

الأوروبية المشتركة ، الوحدة الأوروبية المقترحة .. إلخ) غير ثمرة من ثمراتها العديدة، وأهمها انتفاء إمكانية اللجوء إلى الحرب التي طالما أغرقت غربي القارة العجوز بالدماء والدمار. بيد أن صلاحية الإقتداء بالمثال الأوروبي هي، بخصوص الصراع العربي/ الإسرائيلي كما بخصوص المنطقة جميعها، صلاحية ضعيفة إن لم تك متعذرة.

ينقل الفرنسي فريديريك شاريُون ماقيل له في العاصمة الأردنية عَمَّان في حزيران/ يونيو 1994، من قبل أوساط فلسطينية وأوروبية مسؤولة، عن إمكانيات إقامة «سوق شرق أوسطية إسرائيلية/ فلسطينية على قاعدتي الماء والنَّفط، وذلك على غرار السوق الفرنسية/ الألمانية التي بدأت بالفحم والحديد»[146]. بيد أن الحديد والفحم يشكلان، كما هو معروف، مصدراً رئيساً من مصادر كلٍّ من الفرنسيين والألمان على السواء، في حين أن الماء والنفط فهما، بالضبط، المصدران الإستراتيجيان االمفتقدان لدى كلٍ من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في آن. كيف يمكن المقارنة إذن بين حالتين أولاهما، وهي الحالة الأوروبية، يبدو الطريق إلى السلام فيها معبداً بالإقتصاد وبالإعتماد المتبادل القائم على المصالح المشتركة، في حين أنه يُشيَّد، في الحالة الثانية، بمراكمة النواقص والإحتياجات وبإضافتها إلى بعضها؟

ثم إنه بمقدار مايُراد، كما يبدو، من الإقتصاد أن يلعب دوراً حاسماً في تصفية الصراع في الشرق الأوسط ومعضِّداً في بناء السلام، بمقدار مايبدو المنطق الذي يؤسس له مفارقاً كيلا نقول متناقضاً. إذ كيف يمكن توقُّع إيجابيات الدَّور المفترض للإقتصاد في حالة الصراع العربي/ الصهيوني، في حين أن طبيعة هذا الصراع ليست، كما يعرف الجميع، من طبيعة اقتصادية لامن قريب ولامن بعيد؟ وهل من الضروري

[146] Frédéric Charillon. *Les impasses de la paix au Moyen-Orient*. Esprit (Paris) n° 217/ Décembre 1995. p.p 97-111 (p. 99).

أن نذكّر، بما هو معروف، بخصوص أن الصراع هو أولاً صراع وجود وإذن اعتراف؟ وهل من الضروري أن نؤكّد هنا على مايعرفه الجميع كذلك من أنّ العقدة الرئيسة هي، منذ البداية التي تعود إلى مطالع القرن الحالي، عقدة الإحتلال الصهيوني والمشروع الصهيوني، ثم الإستيلاء الإسرائيلي على الأراضي وطرد السكان وإنكار حقوقهم السياسية والمعنوية والمادية وهويتهم من حيث هي كذلك؟ ولو كانت العقدة هي عقدة اقتصادية، فأين نضع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المهاجر؟ وأين نضع الإستيطان الصهيوني بآلياته التي كانت ولازالت أداة نفي واقتلاع للفلسطينيين واستبدالهم بغيرهم؟

ومهما يكن الأمر، فإنّ شُحّ الأموال وإحجام المستثمرين وتلكؤ الدول المانحة والعقبات الفعلية القائمة في وجه تحقيق وعد الرخاء البهيج، تضع، من غير ريب، فرضية المُعزِّز الإقتصادي في خانة الشك إن لم نقل في دائرة الدحض النّافي القاطع. غير أن الإلحاح على دور الحوافز الإقتصادية ووضعها في أساس الحل يتصل، كما هو بيّن، بالخيار الإستراتيجي الذي هو بالضبط خيار «السلام الإختباري» من دون غيره من الخيارات الأخرى جميعها، من ناحية، وربما للإلتفاف على حقيقة أن اللجوء إلى هذا الخيار بالذات يرجع أولاً، كما قلنا، إلى الإنهيار الإستراتيجي للموقف العربي أي إلى تعذر الخيارات الأخرى أمام العرب، من ناحية ثانية. وإلا كيف نفسر هذا الإصرار العنيد على ماتكذبه الوقائع والأيام ويجافيه المنطق؟

3/ إن كان الفلسطينيون رضوا باتفاق مفتوح، تحتمل عباراته كل التفسيرات الممكنة، فلأنهم اعتقدوا، ولم يكونوا وحدهم في ذلك، بأن سلاماً قائماً على اختزال «حلمهم» الجميل إلى خُمْسِه، هو ممكن في التاريخ. ولم يك هذا التنازل الكبير ممكناً لولا أنهم تعلموا لغة الحسابات والإحتمالات، ونسوا على الأرجح غيرها من اللغات؛ فهذا الإتفاق يحمل

في بطنه، كما يقول «مهندسه» محمود عباس في معرض الدفاع عنه إبان عرضه لأول مرة على المجلس المركزي الفلسطيني ، احتمالَيّ الدولة الفلسطينية المستقلة وتكريس الإحتلال الإسرائيلي والإلحاق النهائي[147]. وقد اختار الإسرائيليون الإحتمال الثاني. فلم تستطع إسرائيل، التي تسيطر على الأرض والسلام معاً، لم تستطع ألاّ ترى في تفسير الإتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي غير التفسير الذي يُطلق يدها في تحويل الفلسطينيين إلى أقلية سياسية، وأن تخُطّ على الأرض الفواصل الكفيلة بكبح حلم الفلسطينيين المختزل، وبفرض «سلام» قائم على إلحاقٍ قاعدته الأبارتايد. فلا معنى ل«عملية أوسلو» إن لم تكن بداية للعملية التاريخية المفضية إلى دولة فلسطينية بالمعنى الوحيد الذي للدولة، أي السيادة: دولة سيدة على الأرض والسكان معاً. غير أنه في زمن البانتوستان، كما يقول بيير فيدال-ناكيه[148]، هل بقي معنى لذاك الأمل الذي أطلقه اتفاق إعلان المبادئ (غزة-أريحا) عداة إذاعة خبره قبل خمس سنوات؟.

تتكشف مجافاة «عملية أوسلو » لمنطق السلام في اللحظة التي نضع فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين في دائرة الضوء. فالمنطلق الأساسي للتسوية التاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو إمكانية التعايش بين الجماعتين على أرض فلسطين التاريخية، أي إمكانية بناء الإطار السياسي (القانوني والإداري والتنظيمي) الذي يتيح لأفراد الجماعتين العيش المشترك من غير تمييز على أساس الدين أو العنصر أو الجنس أو المذهب أو الرأي. ولايستقيم في هذه الحالة أن يكون مبدأ عملية السلام هو نفسه العائق أمام عودة قطاع كبير من الشعب

---

(147) فلسطين الثورة (نيقوسيا)؛ العدد 975 في 1993/10/17. ص 5

(148) Pierrre Vidal-Naquet; *Apartheid en palestine*. Le Monde (Paris). 31.07.1998.

الفلسطيني[149]، وأن يكون هو نفسه القاعدة القانونية التي ترسخ لظلم تاريخي، وأن يكون هو نفسه كذلك العائق أمام التعايش. وعلى افتراض حسن النية لدى مهندسي أوسلو، جميعهم من غير استثناء، فكيف يستقيم القول بالتسوية التاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إن ظلت قضية اللاجئين الفلسطينيين من غير حل يرضى به أصحاب العلاقة أنفسهم وهم اللاجئون الفلسطينيون؟ وكيف يمكن الإلتفاف حول حقوقهم أو التغاضي عنها والزعم في الوقت نفسه تحقيق السلام العادل أي التعايش بين الشعبين؟ بيد أن إسرائيل تريد، باسم السلام وكما تشير الدلائل كلها، تريد تحميل المنطقة العربية المسؤولية الفعلية في قضية اللاجئين الفلسطينيين وتصفيتها بتوسل الأمر الواقع: رفض عودتهم إلى موطنهم وفرض استيعابهم في المهاجر. وينسجم هذا إن مع موقفها المعلن المتمثل في نكرانها لمسؤوليتها في خلق قضية اللاجئين أو في ديمومة هذه القضية وتفاقمها، أو مع استراتيجتها الصريحة في تغييب المسؤولية الأخلاقية والسياسية في إنتاجها واستفحالها.

وتواجه المطالب الفلسطينية المتصلة بقضية اللاجئين تواجه تعنتاً اسرائيلياً لالَبس فيه. ويُظهر التحليل المدقق إن للمواقف الإسرائيلية في المفاوضات المتعددة والثنائية والمتخصصة[150]، أو لتحليلات المثقفين وأصحاب الرأي أن هناك إجماعاً إسرائيلياً يكاد يكون شاملاً على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم. ذلك أن «المؤسسة السياسية الإسرائيلية بمختلف اتجاهاتها السياسية تكاد تتجاهل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حل لها، ناهيك بإيلاء أولوية سياسية عليا»[151].

[149] د. عبد العليم محمد؛ قضية اللاجئين الفلسطينيين: مبادئ ممكنة للحل الوسط. الحياة (لندن)؛ 1996/1/20.

[150] راجع بهذا الخصوص: إيليا زريق؛ اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية. سبق ذكره، و Salim Tamari; op. cit.

[151] شلومو غازيت؛ قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي. مجلة

ولايبدو الفرق كبيراً بهذا الخصوص بين من يرفضون الإعتراف أصلاً بمسؤولية الدولة العبرية في إنتاج مأساة اللاجئين وفي ديمومتها، وبين أولئك المعتدلين الذين يعترفون بهذه المسؤولية ويأسفون لوقوعها وللجانب المأساوي فيها. فلئن كان الأولون يردون مسؤولية المشكلة كلها إلى العرب، ويجادلون من غير كلل في أن تبعة الأمر في هذا اللجوء تقع في النهاية على عاتق اللاجئين أنفسهم، ويرفضون بالتالي الإعتراف بالقضية إن في الأصل أو في الفروع، فإن الآخرين يتذرعون باستحالة تطبيق المطالب الفلسطينية من حيث هي كذلك. إن قسماً كبيراً من المستوطنات القائمة في إسرائيل، مُشيَّد، كما يقول المفاوض الإسرائيلي شلومو غازيت، «على أراض كان يستوطنها عرب فلسطينيون في السابق، ولاتوجد طريقة لإعادة هذه الأراضي والأملاك إلى من كان يقيم عليها قبل 47 عاماً دون اقتلاع مئات الآلاف، وربما أكثر، من الإسرائيليين من أماكنهم، وهو ماسيلحق هزة مدمرة بالنسيج الإجتماعي في إسرائيل»[152]. ففي منازل الفلسطينيين وأراضيهم التي أُجلوا عنها قبل خمسين سنة يقيم اليوم مئات الآلاف من الأشخاص الذين لايعرفون سكناً غير هذا السكن، كما يقولون.

لكن الأمر لايعدو في العمق غير أمر واقع يرادُ له من قبل الطرف المنتصر أن يتكرس باسم الأمر الواقع نفسه. فلو صح القول إنه لامتسع لمزيد من السكان في أرض فلسطين الصغيرة، فكيف يمكن تفسير الإستراتيجية الإسرائيلية المعتمدة والمنفذة من قبل السلطات الإسرائيلية بخصوص الحاجة إلى ملايين من المهاجرين اليهود الجدد؟ بيد أنه لامتسع في عرف الدولة العبرية لأصحاب البلاد الأصليين، من ناحية، ولامكان لدى جل الإسرائيليين كما يبدو لسلام يؤسس لاجتماع جديد

---

[152] شلومو غازيت؛ قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي. سبق ذكره.

الدراسات الفلسطينية؛ 22/ ربيع 1995. ص 86

قائم على مبادئ المواطنة التي تنتسب إلى الديمقراطية أي التي لاتقوم هويتها على الإستبعاد والتمييز ونصب الحواجز بين الناس على قاعدة الهويات الصلدة. لنعترف أن الأمر لايعدو في الواقع غير لعب بالكلمات المجوفة كما كان الفيلسوف اليهودي مارتن بوبر يقول بخصوص استراتيجية بن غوريون الإعلامية بالمقارنة باستراتيجيته العملية: استراتيجية القوة والغلبة والتنكّر لحقوق الفلسطينيين.

الأبارتايد وترويض الفلسطينيين

ولنعترف أن ماأطلق عليه عشية الإعلان عن خيار «غزة- أريحا أولاً» في خريف العام 1993 تعبير «دينامية السلام» في الشرق الأوسط وبداية المصالحة التاريخية بين العرب واليهود الإسرائيليين، تكشّف بسرعة كبيرة عن أنه لايتعدى في أفضل الحالات تخوم النوايا الحسنة والكلام المنساب. فقد أطلق قبل ذلك مجموعة من التناقضات والإختناقات هي بالضبط التناقضات والإختناقات التي تتصل بالمضمون الكولونيالي للمشروع الصهيوني، ولكن من غير رتوش التحرر وتطبيع التاريخ التي كان الصهاينة الأُوَل يؤكّدون عليهما. وهي بالضبط التناقضات والإختناقات التي تجاهل مهندسو «عملية أوسلو» أو توخوا تجاهلها بخصوص السلام. فما يريده الإسرائيليون للفسطينيين من قراءتهم الخاصة لعملية السلام وتحظى بإجماع عام لديهم هو مايكشف بالضبط عن الطابع الخطر لما يحدث على الأرض: حكم ذاتي محدود على قطعة صغيرة مقطعة الأوصال من الأرض الفلسطينية وملحق بدولة إسرائيل؛ تجمعات سكنية معزولة عن بعضها كل منها محصور في داخل حيِّز محدود، وجميعها محاصرة داخل أرض محاطة بالمستوطنات على نهر الأردن، ومزروعة بالمستوطنات في كل جزء من الضفة الغربية وقطاع

غــزة، وتخترقــها الطــرق الإلتفافيــة المخصصــة لاســتخدام الجيــش الإسرائيلي والمستوطنين فقط. وتكفي نظرة سريعة إلى جغرافيا الضفة الغربية وغزة اليوم لإدراك حجم الجريمة التي ترتكبها إسرائيل باسم السلام. فإلى مشروع «القدس الكبرى» الذي يعني من ناحية عملية اقتطاع ملايين الهكتارات من الأراضي الفلسطينية وضمها إلى إسرائيل، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة مقسمان من ناحية فعلية إلى عشرة كانتونات معزولة عن بعضها، و57 طريقاً التفافيةً خصصت لها حكومة اسحق رابين 600 مليون دولار، لاتحقق بواسطتها ربط المستعمرات الإستيطانية ببعضها وبينها وبين «الخط الأخضر» فقط، ولا تضمن عبرها تحركات جيشها مابين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن فحسب، بل وكذلك تمزيق الفلسطينيين إلى مجموعات مبعثرة معزولة عن بعضها أيضاً. هكذا تمعن إسرائيل في بعثرة الشعب الفلسطيني المبعثر أصلاً في جغرافيا النكبة الفلسطينية بطبيعة الحال[153].

ثم إن مايريده الإسرائيليون من الفلسطينيين هو أن تكون مهمة سلطتهم الوطنية هي حراسة أمن إسرائيل، أي أن تكون مهمتهم الأولى هي ضمان فصل الشعبين لصالح الإسرائيليين، وأن يكونوا في الوقت نفسه جسر الإسرائيليين للعبور إلى العالم العربي. «لو تابعنا في سياستنا السابقة في عدم الفصل بيننا وبينهم، لكنا سنصل إلى صراع دموي لانهاية له. ولذلك فإنني أعتقد أن بنية إتفاق أوسلو كانت ذكية...». هذا مايقوله إيهود باراك في مقابلة صحفية بخصوص اتفاقيات أوسلو، وبخصوص وظيفتها أو فضيلتها الحقيقية في نظره، وهي فصل الشعبين في إطار السيادة الإسرائيلية. ويضيف: «أعتقد أن الحل النهائي يجب أن يبقي القدس الكبرى موحدة تحت سيادتنا، وكذلك مستوطنات عتصيون،

(153) Edward W. Said; *The Politics of Disposission. The Struggle for Palestinian Self-determination 1969-1994.* (1994). London. Chatto & Windus. p. 419.

ومستوطنات غربي السامرة، ومستوطنات شمالي السامرة، وكذلك مقاطعة سكانية آمنة في الغور وعلى الجبال. وكذلك يجب الإبقاء على معبر واسع للقدس على طول طريق موديعين وسفح تبيار، وكذلك يجب إجراء بعض التعديلات على طول الخط الأخضر، وفيما عدا ذلك يجب ألا نتيح إقامة جيش غريب غربي نهر الأردن، ويجب أن تبقى أغلبية المستوطنين الإسرائيليين تحت سيطرة إسرائيلية، وأن يتم التنسيق في قضية المياه وأن لايتم تنفيذ حق العودة، وكذلك ألا تكون عودة مكثفة (للنازحين) إلى المناطق الواقعة خارج سيطرتنا»[154].

ولو دققنا في الأمر، لما وجدنا في تصريحات باراك زعيم التجمع العمالي «المعتدل»، وكما يعترف هو في المقابلة الصحفية إياها كما في غيرها من المواضع، غير عودة أمينة إلى بنية مشروع آلون الذي تم إقراره كسياسة رسمية لدولة إسرائيل في 1968. فبحسب مشروع آلون، تحصل إسرائيل على الأراضي الصالحة للزراعة، وعلى الموارد المائية، وعلى توسيع القدس، وعلى السيطرة على الأراضي المحيطة بها، بما في ذلك الجولان. غير أن مشروع آلون يضع النقاط على الحروف بخصوص أمرين. أولاهما أن «الحدود الآمنة» لإسرائيل هي حدود نهر الأردن؛ وثانيهما أن الفصل بين الشعبين هنا هو كامل: لاينتمي السكان الفلسطينيون إلى الدولة التي تسيطر على مقدراتهم وترغب في أراضيهم، وبالأصح تنتزعها منهم؛ وهذه الأخيرة لاتتحمل أية مسؤولية تجاههم باعتبار أن جنسيتهم هي، بحسب مشروع آلون، الجنسية الأردنية. وإذا كان سقف عملية أوسلو (الحل النهائي)، كما يقول باراك في الموضع نفسه، هو إقامة كيان سياسي للفلسطينيين هو «أقل من دولة ذات سيادة»، ألا يحق لنا أن نتساءل مع الإسرائيلي دافيد نافون: «لن

---

[154] إيحود باراك، مقابلة صحفية. هآريتس، 1996/9/25. انظر نص الترجمة في : رؤية أخرى (القدس). السنة 4؛ العدد1996/9. ص 9-10.

يحصل الفلسطينيون سوى على خمس المنطقة المتنازع عليها، وذلك بدولة من غير جيش، ومن غير حق العودة الذي لايمكن تحقيقه، فلماذا يظل الفلسطينيون موافقين على هكذا حلٍ وسطٍ على مدى الأيام؟»[155]

تتكشف تناقضات سياسة الفصل العنصرية الإسرائيلية في سياستها الإستيطانية التوسعية التي مارستها في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ احتلالها لها في العام 1976. فإذ ألغى الإستيطان مع مرور الوقت وانزراع المستوطنات والمستوطنين «الخط الأخضر» وكشف إن عن تعذُّر تطبيق مشروع الفصل العنصري أو عن طابعه الفاشي الفصيح، إلا أنه أحال قبل ذلك التسوية على قاعدة القرار 242 ومبدؤه (الأرض مقابل السلام) أقل احتمالاً وأبعد منالاً باعتبار ترسيخ الإستيطان للإحتلال، من ناحية، وأفرغ فكرة الدولة الفلسطينية من معناها باعتبار أن الإستيطان هو مساس بالسيادة الفلسطينية وانتقاص لها، من ناحية ثانية.

يرفض اليمين الإسرائيلي دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية على اعتبار أنها ستكون خطوة باتجاه المطالبة بيافا وعكا وصفد. وهو يقترح، إن لمعضلة تعذر الفصل العنصري بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو لمطالب الفلسطيين بحقوقهم، يقترح حلاً «عملياً» هو ال«ترانسفير» أي الترحيل الجمعي للفلسطينيين، على غرار ماحدث في العام 1948. أما اليسار الإسرائيلي، فيقترح على الفلسطينيين «دولة من غير سيادة» على أمل التخلص من الفلسطينيين، أي بغرض الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

هكذا يتكشف الإجماع الإسرائيلي السائد بخصوص القضية الفلسطينية عن فحواه السياسي/ الأخلاقي كله. وهكذا تختفي الفروق

---

[155] دافيد نافون، يديعوت احرونوت، 1994/6/20

الفعلية بين اليسار واليمين بهذا الخصوص. فرغم «الفوارق الأخلاقية والعملية الهائلة، فإنه لافرق في هذه النقطة، مبدئياً، بين مؤيدي «الترانسفير» ومؤيدي التسوية: كلاهما يريد سلاماً بدون عرب؛ ليس السلام الذي معناه الإعتراف بالوجود الفلسطيني وبحقوق الفلسطينيين. فالجدل المبدئي والمركزي بحد ذاته يدور حول الحدود[156]».

4/ يؤسِّس نظامُ الفصل العنصري (الأبارتايد) لشرعيته على فكرة محورية بيانها تأكيد الفروق بين كتل البشر، وإبراز التنوع بين الأجناس والعناصر والثقافات: بين «البيض» و«السود». وما يقوله مقال الفصل العنصري يبدو كما لو كان يتماشى مع الطبيعة أو ينسجم مع مقتضياتها. فما دامت الفروق موجودة، وهي فروق بينة لمن أراد البينة، فمن الضروري احترامها وتنظيم التعامل معها، أي تحويلها إلى سياسة: المحافظة عليها و«احترامها» بل وترسيخها بما هي كذلك. والحقيقة أن التأكيد على الفروق لايقع في هذه الحالة بالذات من أجل التعرف عليها كفروق، بل لإلغائها من ناحية عملية، أي لإلغاء السياسة بما هي الإطار التنظيمي للإجتماع البشري. فإذ يصبح «البيض» كتلة موحدة، وهوية صلدة، في مواجهة كتلة «السود» الموحدة والصلدة كذلك، يُلغى التنوع وتنتفي الفروق القائمة فعلاً بين الأفراد لصالح تأكيده بين الكتل والجماعات. هكذا يختفي الآخر الحقيقي، لصالح الآخر الصورة: الآخر الذي تم ابتكاره وتفصيله على قد الهوى والمصالح.

تكمن حقيقة الفصل العنصري في الفصل الوظيفي بين الناس: «البيض» يحكمون، و«السود» يخدمون». وفي الدولة العبرية، هؤلاء الأخيرون هم الفلسطينيون العرب. ومن غير الدخول في السجال الذي مازال صالحاً بخصوص هل الصهيونية شكل من أشكال العنصرية أم لا،

---

[156] أمنون راز-كركوتسكي: متدينون وعلمانيون في إسرائيل: الصهيونية، الثيولوجيا وازدواجية القومية. الكرمل (رام الله)؛ العدد 51/ ربيع 1997 ص ص 201-215. ص 209

لامندوحة من الإقرار بأن مفهوم «الأمن» الإسرائيلي يتصل من غير لبس بمضمون «السلام» الذي ترغب فيه إسرائيل، وفيه تصبح وظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية هي بالضبط حماية فصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين باسم أمن إسرائيل، والقيام بما كانت تفعله الشرطة السوداء في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقية العنصرية، وهو ضمان «الإستقرار» وأمن نظام العلاقات القائم. وتقوم معادلته على «الحكمة» التالية: «إذا لم تعط الفلسطينيين شيئاً يخسرونه فلن يكون هناك أي أمل في أن يوافقوا على جعل مطالبهم أكثر اعتدالاً»[157]. أما هذا الشئ الذي يشير إليه فريدمان، صاحب الإستشهاد السابق، فهو بالضبط الوضع القانوني الذي يتيح لإسرائيل السيطرة على الفلسطينيين ولكن من غير الإحتكاك المباشر بهم كأفراد، ويراد إقراره كتتويج لـ«عملية السلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فإذ يعتقد الإسرائيليون بأن أمنهم الخاص يتنافى مع قيام دولة فلسطينية سيدة (من سيادة)، فلا يتبقى على الفلسطينيين غير القبول بما هو دون ذلك: نوع خاص من الحكم الذاتي يجري تفصيله بحيث يؤسس لنظام قاعدته الفصل العنصري بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين داخل السيادة الإسرائيلية[158]. وهم يقومون في هذه الأيام بالذات، من أجل ذلك، بما

---

[157] توماس فريدمان، نيويورك تايمز في 1991/11/4 عن: نعوم شومسكي؛ دبلوماسية الشرق الأوسط، سبق ذكره. ص 228

وهي «حكمة» سنجدها تتردد كثيراً في أوساط «المعتدلين» و«معسكر السلام» في إسرائيل. هكذا فإن عاموس عوز، الذي يقول بضرورة الفصل الكامل بين الشعبين حتى »لو اقتضى الأمر، إقامة أسوار كهربائية وحقول ألغام«، يرى بأن من مصلحة إسرائيل أن يحصل الفلسطينيون في النهاية »على شئ يخسرونه هم أيضاً كذلك«. أنظر:

Amos Oz; *Si les Palestiniens avaient quelque chose à paerdre*. Libération (Paris). 10.2.1995

[158] أسوق هنا ثلاثة استشهادات فقط على سبيل المثال لاالحصر: في حديثه أمام المؤتمر الصهيوني (نقلاً عن جريدة الأخبار (القاهرة) في 1977/11/19) يقول هنري كيسنجر: «إن قيام دولة عربية مستقلة في الضفة الغربية لنهر الأردن، ومهما كانت طبيعة البيان الذي يحدد

لم يجرؤ حتى عنصريو جنوب أفريقية على التفكير به: بناء طرق خاصة بالمستوطنين والإسرائيليين في داخل الأراضي الفلسطينية تضمن حركة مستوطني المستوطنات المزروعة في كل مكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن من غير الإحتكاك بالفلسطينيين وبالإلتفاف حول القرى والمدن والمخيمات[159]!

السلام والحرب واللاجئون الفلسطينيون

لامفر من الجهر أحياناً بما لانتحرّج عن البوح به بصوت منخفض؛ ولابد من كسر حاجز الصمت الذي يكسر الوعي وربما يملأ الجو نفاقاً مريباً باسم الوعي السليم نفسه. كيف لانتصب السؤال الفج فجاجة الصراحة المباشرة، ونحن نشهد أن نظام الأبارتايد الذي يشيده الإسرائيليون في فلسطين، يترسّخ في وضح النهار من غير أن تصدر صرخة احتجاج حقيقية من قبل أولئك الكثيرين الذين ساهموا بشجاعة وإلى وقت قريب مضى في تفكيك الأبارتايد في جنوب أفريقية وفي شرف التنديد به؟

على أهميته، لايشكل الإتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي العامل

قيام هذه الدولة، ومهما كانت نوايا هذه الدولة، فإنها من المحتم أن تعتنق في النهاية أهدافاً لاتتفق مع الهدوء والسلام في الشرق الأوسط». وهو نفس مايقوله الجنرال موشي دايان (الأخبار، 1977/10/11): «الدولة الفلسطينية، لامكان لها بين الأردن وفلسطين. إن القبول بدولة فلسطينية سيؤدي في النهاية إلى تدمير إسرائيل». أما بنيامين نتنياهو فيصرح أمام الكنيست الإسرائيلي (لوموند في 1997/4/4): «أدرك الفلسطينيون أن عليهم إنقاص مطالبهم. أظن أنهم يتوقعون الحصول على دولة مستقلة مع نصف القدس كعاصمة لهم، وأنهم أدركوا الآن أن هذا لن يحصل». ونقلت نيوزويك، بحسب الموند في العدد نفسه، قوله إن «مايحدث اليوم هو إعادة ترتيب لما يأمل الفلسطينيون به».

(159) Ilan Halevi; *Notes de voyage. Du retour considéré comme visite*. Revue d'Etudes palestiniennes.
N° 56. 1995. P.P 35-49. (p. 48).

الأكثر أهمية في منطقة «الشرق الأوسط» اليوم؛ فما هو كثيف الدلالة هو مايحدث في هذا الشرق الذي جعل من هذا الإتفاق بالشكل الذي حصل به ممكناً؛ والرّجع الّذي ولّده، على مستوى السلوك والأفكار والمشاعر والمخاوف والأوهام والمصالح وردود الأفعال، ويندرج في الوقت نفسه في السياق الذي أتاح لهذا الإتفاق بالحدوث أولاً وبالتحول إلى قاعدة «شرعية» للأبارتايد الذي تؤسسه إسرائيل اليوم ثانياً. فلئن كانت الطبيعة التطورية للإتفاق تصدر، كما لاحظ غسان سلامة عشية إذاعة خبره عن حقيقة أنّ «لاشئ مبرماً فيه بصفة نهائية، ولايزال كل شئ ممكناً»[160]، فإن واحداً من الإحتمالات الأكثر رجحاناً لهذا الإتفاق كان من غير ريب أن تعمد إسرائيل إلى تفسيره تفسيراً يحوله إلى أداة لإعادة ترتيب احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى قاعدة لنظام الأبارتايد بين «السود» الفلسطينيين و«البيض» اليهود الإسرائيليين.

ذلك لايتوضح في تبريرات أولئك الذين صنعوا هذا الإطار أو في الأصح ينظر إليهم على أنهم مهندسوه. بل في حقيقة أن الإتفاق يبدو كما لو كان استبيح لكل التفسيرات التي تسوّغ لمفارقته وتشرحها في التاريخ. تكفي جولة سريعة على تلك التسويغات الصلدة التي لاتريد أن ترى فيه غير ضرورة السلام أو الحاجة إليه، دون المقتضيات الضرورية لكل سلام، وأن تشيح النظر عمّا هو بيِّن مما يجري تنفيذه على الأرض من مخططات واستراتيجيات تتصل بنظام الأبارتايد الذي يشيَّد الآن في فلسطين. ألا يبدو أولئك الذين «يتفهمون» احتياجات إسرائيل الأمنية، و«يدركون» استيطانها في فلسطين، و«يتعاطفون» مع مخاوفها من «خطر» العرب الفلسطينيين على «الأمن» والسلم، ألا يبدون كما لو كانوا

---

[160] غسان سلامة: الشرق الأوسط: مديح التواضع. جريدة ليبراسيون (باريس) في 1993/9/7، أعيد نشر المقالة مترجمة إلى العربية لدى: د. محمود عبد الفضيل: اتفاق «غزة- اريحا». سبق ذكره: ص ص 98-104 (ص 102)

يُشيحون بوجوههم عن رؤية اللوحة كلها: دولة تُشرِّع للتمييز، وتضطهد شعباً آخر، وتستولي على أراضيه، وعلى مياهه، وتحطم البنية التحتية لاقتصاده، وترفض الإنصياع للشرعة الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة، والجمعية العامة، واتفاقات جنيف بخصوص المناطق المحتلة، وتنتهك حقوق الإنسان[161]، وتختتم ذلك بأن تؤسس باسم العملية السلمية والأمن، لنظام من الفصل العنصري يهون دونه فحش أبارتايد جنوب أفريقية العنصرية، والقائمة تطول[162].

لو كان الذي يحدث اليوم في فلسطين كانت جنوب أفريقية مسرَحَه، هل كان العالم يقبل بأقل من تفكيك النظام العنصري، أو على الأقل بتسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة التي لها؟ ولو كان «قانون العودة» *الإسرائيلي الصادر في 5 تموز 1950 وتنص مادته الأولى على أن* «لكل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل»، لو كان هذا القانون صدر في جنوب أفريقية، على سبيل المثال لاالحصر، هل كان من الممكن لباحث

---

(161) بخصوص انتهاكات إسرائيل لشرعة حقوق الإنسان والإتفاقات الدولية لضمان حقوق الإنسان في وقت الحرب وفي المناطق الخاضعة للإحتلال، أنظر على سبيل المثال لاالحصر: د. أحمد ثابت؛ **الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني: جرائم حرب**. حقوق الإنسان في الوطن العربي. المنظمة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة). العدد 24 ك2 (ديسمبر) 1990. ص ص 11-21.

(162) بعنوان «العقدة اليهودية - الأوروبية»، يقدم برونو غيغ مقالاً تحليلياً يدل مضمونه على الأرجح على الزمن الجديد الذي نعيش. فحظوة دولة إسرائيل لدى الغرب تعود إلى أنها «تقدم للغرب صورة فُضلى عن ذاته... (وأنه يرى فيها) صورته التي يراها في نفسه ولكن بشكل مصغَّر» (ص 489). هكذا يبدو نجاح إسرائيل في إخضاع العرب لإرادتها نجاحاً للغرب نفسه في «البرء من جرح موروث وفي الإعتراف بالتفوق في آن» (ص 490): برء من ذنب وفي الوقت نفسه إحالة للذنب نفسه إلى كاهل الآخرين الذين يتوجب عليهم دفع الثمن. هذا رغم أن دولة إسرائيل تقوم بسياستها التوسعية، كما يقول غيغ «بقطع أواصرها بالقيم العمومية les valeurs univeselles التي تزعم الإنتماء إليها».
Bruno Guigue; *Le complexe judéo- européen*. Etudes (Paris). N° 3884 avril. 1998. P.P 489-497

متمكن في العلوم السياسية أن يقول عنه إنه ليس قانوناً عنصرياً باعتبار أن شرعيته تصدر، كما يقول، من شرعية إسرائيل كدولة لليهود[163]؟ هل كان من الممكن له أن ينسى أن حصرية القانون باليهود هي حصرية تمييزية وتتنافى بما هي كذلك مع شرعة حقوق الإنسان ومبادئها الأولية التي تجافي كل تمييز على أساس العرق أو المذهب؟ ألا يحصر قانون العودة المواطنة باليهود[164]؟ وأين هو مكان الفلسطيني في هذا القانون؟ أليس المقصود منه تحويل فلسطين إلى دولة يهودية على حساب أهلها الفلسطينيين[165]؟ ولو لم يكن التمييز قائماً، فلماذا مازال أهل فلسطين خارجها منذ خمسين سنة؟ أيكفي القول إن إسرائيل هي الآن دولةٌ سيِّدةُ قراراتها واستراتيجيتها وأمنها، لتبرير ديمومة قضية اللاجئين الفلسطينيين ومنع عودتهم، فضلاً عن تشييد *الأبارتايد اليوم*؟ وهل من الممكن تطابق نعتي «يهودية» و«ديمقراطية» في دولة واحدة هي دولة إسرائيل؟ فالدولة الديمقراطية هي علَمانية، كلية Universel ؛ في حين أن الدولة اليهودية فتخضع بالضرورة لاعتبارت التفسيرات الثيولوجية اليهودية المستمدة من الهالاكا،؛ بل إن قسماً كبيراً من ممارسات دولة إسرائيل يجافي على طول الخط المفاهيم الديمقراطية في

---

[163] Elie Barnavi; *Une histoire moderne d'Israel*. (1982). Paris. Flammarion. p. 91

[164] لمزيد من التحليل يمكن العودة إلى: أنيس فوزي القاسم؛ **حق الجنسية في ليبيريا وإسرائيل: قضية العبرانيين السود**. شؤون فلسطينية (بيروت). العدد 19/ آذار (مارس) 1973. ص ص 35-43

[165] «المأساة الحقيقية أن واحداً من أكثر قرارات اليهود الرهيبة لم تكن هي الطرد، بل ماحدث بعد ذلك مباشرة: منع الفلسطينيين من العودة. فقد قررت الحكومة الإسرائيلية في 16 حزيران (يونيو) 1948 (أي قبل أقل من شهر واحد من طرد أهالي اللد والرملة ومنطقتهما) بمنع الفلسطينيين من العودة وأعطت الأوامر للجيش لتطبيق التعليمات. هذا هو قرار الطرد الحقيقي. إنه القرار الذي حوّل مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى لاجئين». مقابلة مع المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس Benny Morris في Le Nouvel Observateur; 12-18 mars 1998.

الإجتماع الحديث[166].

5/ أما لماذا لم يستطع الإسرائيليون أن يروا في «عملية أوسلو» غير طريق الأبارتايد، فذلك على أغلب الظن والإحتمالات لثلاثة أسباب نوجزها فيما يأتي:

أولاً، من البين أن إسرائيل، المحاصرة بأساطيرها وتاريخها ومخاوفها، لم تتمكن بعد لاأن تخرج من المعزل، ولاأن تتحول إلى دولة «اعتيادية»، بمعنى الدولة القومية الحديثة. فخلافاً للدول الحديثة كلها، وهي بالتعريف إما دولاً قومية أو تسلك سلوك الدولة القومية، لاتتوافق المواطنة الإسرائيلية لامع الأمة ولامع الحيِّز الجغرافي (الإقليم) الذي تمارس الدولة ضمن تخومه سيادتها ويشكل المجال الحيوي لهذه السيادة. ينتمي الإسرائيليون إلى أمة عالمية هي الأمة اليهودية؛ وهو انتماء ينتج عملياً مجموعة من الإلتباسات و/أو المفارقات التي يتعذر حلُّها من داخلها، أي من غير إنجاز «ثورة» دستورية وتربوية وثقافية[167]، أي ثورة سياسية بالمعنى الواسع، المعنى الفلسفي الذي يتجاوز السياسة بما هي ممارسة يومية لتطال، من بين ماتطال، التعريفات والمبادئ الأولى، الإناسية للإنسان وللإجتماع البشري من حيث هو كذلك. وهي، في حالة إسرائيل الخاصة، صهيونيتها وصهيونية يهوديتها. بل كيف يمكن لسلام أن يقوم في المنطقة إن ظل تعريف إسرائيل لتأسيسها كدولة يستند على أسطورة العودة إلى البلاد الموعودة، وعلى أن الإستيطان، بكل العنف الذي يحتوي عليه بحق الفلسطينيين أصحاب البلاد إن من حيث اقتلاعهم أو من حيث ديمومة هذا الإقتلاع، هو النتيجة الممكنة الوحيدة

---

[166] Joseph Algazi; *En Israël, l'irrésistibl ascension des «hommes en noir«*. Le Monde diplomatique. Février 1998. p. p. 14-15

[167] عزمي بشارة؛ دوامة الدين والدولة في إسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية. (بيروت) 3/ صيف 1990. ص 24-41

لهذه العودة؟ ألا يكرر مستوطنو المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس اليوم ماكان جرى التخطيط له في المناطق الفلسطينية التي أصبحت تدعى منذ 1948 إسرائيل؟ وماهي وظيفة المستعمرات الإستيطانية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 جـ السؤال، يقدم الدكتور حليم بركات تحليلاً خلاصته أن للمستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وظيفة استراتيجية اسرائيلية عليا، وأن الحكومة الإسرائيلية ستظل متمسكة بها وستستمر في دعمها وحمايتها. يستند بركات، من بين مايستند إليه، على مقال لوليم سافير نشرته النيويورك تايمز في13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 يؤكد فيه على أن الهدف الإسرائيلي من وراء عملية السلام هو مزدوج: الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، من ناحية، وإبقاء السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، من ناحية ثانية[168]. هكذا تبدو المستوطنات جزءاً ضرورياً من هذه الإستراتيجية التي تستهدف تحميل العرب أعباء الإحتلال مع الإبقاء عليه في الوقت نفسه.

ثانياً، لم يعرف التاريخ حتى الآن اجتماعاً بشرياً وضع أنانيته الجمعية قيد المساءلة من غير أزمة تدفعه إلى مراجعة أولياته وإجماعاته وأساطيره وصورته لنفسه في التاريخ، أي من غير أن يصبح وجود الجماعة نفسه و/ أو استقرارها مهدداً ومن غير أن تبدو البداهات أو الإجماعات الكبرى أنها ليست معصومة عن المساءلة وأن كسرها وتعديلها ضروريان لاستمرار الجماعة في الوجود في التاريخ. ويعلمنا التاريخ أن اجتماع المصلحة لايتطابق بالضرورة مع المصلحة التاريخية بعيدة المدى، ولا مع الفضيلية والأخلاق إن لم يك يجافيهما على طول الخط. وهو غالباً مايحمل في داخله قدراً كبيراً من التوحش الذي ينغرز في بنيانه ويصبح جزءاً مكوناً منه؛ فضلاً عن أنه يطوّر مجموعة من

[168] الحياة في 1995/11/26

القيم والمعايير التي تؤسس لهذا التوحش، ويجعله مشروعاً أي مقتناً. يتوضّح ذلك في المستعمرات، في أوضاع التمييز العنصري، وفي غيرهما من الأوضاع. وهو يتوضح بجلاء كبير في إجماع الإسرائيليين بخصوص النكبة الفلسطينية. فنظرة الإسرائيلي العادي إلى المشكلة الفلسطينية تخلو، كما تقول الأستاذة الإسرائيلية في الجامعة العبرية في القدس، من أي بعد خُلقي، أو أي شعور بالمسؤولية تجاه الفلسطينيين. «إن الإسرائيليين العاديين يرون أنهم هم المجني عليهم، (..) وتتغلغل جذور هذا الموقف عميقاً في إدراكنا لذواتنا كضحية دائمة (..) بصرف النظر عن قوة إسرائيل وانتصاراتها في الحرب[169]». أما الجنرال إيهود باراك، فلا يتردد عن التأكيد من أن «أحد الأمور التي لاتؤرقني مطلقاً هو الشعور بالذنب تجاه الفلسطينيين. إني على يقين بأن كل ماحدث كان ضرورة، وأؤمن أعمق الإيمان بأن الفعل الصهيوني كان في غاية الأهمية والصحة»[170].

غير أن تفحصاً متمعناً لهذا اليقين غير المألوف الذي تتكشف عنه تأكيدات الجنرال إيهود باراك إن بخصوص «صحة» الفعل الصهيوني أو بخصوص عدم الشعور بالذنب تجاه ماوقع للفسطينيين، يحيل مباشرة إلى بعدين اثنين متكاملين منغرزين في الوعي الصهيوني. أولاهما أن الوعي الصهيوني المرتكز، كما كتب الجامعي الإسرائيلي أمنون راز- كركوتسكين، «على نفي تاريخ هذه البلاد، باستثناء الوجود اليهودي فيها[171]»، ووفّر مظلة أخلاقية «لطرد الفلسطينيين في العام

(169) غاليا غولان: الدولة الفلسطينية من وجهة نظر إسرائيلية. مجلة م د ف. العدد 18/ ربيع 1994. ص 120.

يقرر عاموس عوز (جريدة ليبيراسيون، المرجع سابق الذكر)، وهو روائي ويعتبر نفسه من أنصار السلام، أن نكبة الفلسطينيين تقع مسؤوليتها عليهم: «بسبب خطأ وتطرف قادته وقسوتهم، خسر الشعب الفلسطيني كل مايملك: مدنه، قراه، منازله، حقوله، هويته، كرامته، وخصوصاً أمله بالمستقبل».

(170) هآريتس؛ 1996/9/25. أعيد نشرها في : رؤية اخرى، سبق ذكره.

(171) أمنون راز-كركوتسكي: متدينون وعلمانيون في إسرائيل: الصهيونية، الثيولوجيا وازدواجية

1948 وللإنكار المتواصل وتغييب الطرد في الوعي الأسطوري الصهيوني[172]». أما البعد الثاني فبيانه أن «نفي المنفى» اليهودي، وهو الوجه الآخر ل«نفي الحضور الفلسطيني كمحصلة للوعي الصهيوني الراهن» يكشف ،كما أضاف كركوتسكين، عن طابع التسوية الذي يبدي الإسرائيليون المعتدلون استعدادهم للتوصل إليها.. ولاتقوم تبريراتهم المعلنة على الإعتراف بحقوق الفلسطينيين، وإنما «على التخلص من «المناطق» من أجل خلق دولة ذات أغلبية يهودية». أي من أجل الحفاظ على الأسطورة وعلى التصور الذاتي. وكلاهما يتحققان بمبدأ «الفصل» بين الفلسطينيين العرب واليهود الإسرائيليين[173].

وكل ماحولنا يشير إلى أن النخبة السياسية والثقافية النافذة في إسرائيل مازالت غير مستعدة كما يبدو للخروج من إسار الأساطير التي سيجّت الجماعة الإسرائيلية هويتها بها، ولم تظهر بعدُ أية دلالة لا على رغبتها فيما يمكن اعتباره الشروع في الخروج من استراتيجية المعزل (الغيتو) ومنطقها الإنتحاري، ولا على إرادتها في مراجعة أولياتها بخصوص الموقف من الفلسطينيين والعرب، وأن تعيد تعريف هويتها إذن. فما زالت الجماعة الإسرائيلية، كما قال الدكتور محمد سيد سعيد[174]، أسيرة النجاح المبتذل للمشروع الصهيوني، ولم تصل بعدُ إلى تأمل ذاتها بعمق وإلى اكتشاف حدود هذا المشروع. وحدوده هنا، كما أضاف سيد سعيد، هي حقوق العرب وتوفر إرادة سياسية حقيقية لبناء السلام. ومن المرجح أن تعذر الإتفاق على تسمية ماحدث في 1948 يرجع إلى أن الأنانية الجّمعية الإسرائيلية مازالت كما تشير الظواهر كلها هي

القومية. الكرمل (رام الله)؛ العدد 51/ ربيع 1997 ص ص 201-215. ص 208

[172] امنون راز-كركوتسكي؛ المرجع السابق نفسه.

[173] امنون راز-كركوتسكي؛ المرجع السابق ص 209

[174] د. محمد سيّد سعيد؛ إنه الإحتلال وليس الأمن او فقدان الجاذبية. الحياة (لندن). 1997/9/3

البوصلة الوحيدة التي توجه الجماعة الإسرائيلية وتشكل استراتيجية هويتها في التاريخ. فما زالت تسيِّج نفسها وتحصنها عن مساءلة بداهاتها بما هي كذلك. وهي في شروط الوضع الراهن، لم تصل بعد إلى وعي يدفع بها إلى مراجعة حساباتها وأولياتها، من ناحية، ولم يتمكن الفلسطينيون لأسباب عديدة لامجال للتفصيل فيها هنا من دفع الجماعة الإسرائيلية إلى أن تضع هويتها قيد المساءلة، أي أن تضعها في أزمة تدفعها إلى فعل ذلك، من ناحية ثانية. ولئن كانت الإنتفاضة الباسلة قد وضعت المناطق المحتلة في العام 1967 في دائرة النقاش الإسرائيلي- الإسرائيلي، ووضعت مصير الإحتلال فيها (واستيطانها) في إطار الإنقسام الحاضر، إلا أنها لم تستطع أن تضع الجماعة الإسرائيلية نفسها أو هوية دولتها واستراتيجيتها في دائرة النقاش.

ثالثاً، يتعذر إقامة سلام بين الإسرائيليين والعرب من غير توفر شرطين إثنين. أولاهما هو إيقاع الهزيمة الأخلاقية والسياسية بالإيديولوجيا الصهيونية، وانكشاف عقم مشروعها ونتائجه المدمرة على اليهود والفلسطينيين والعرب ككل في آن. وهي هزيمة لن تكون ضرورية بخصوص حقوق اللاجئين على وجه الخصوص والفلسطينيين على وجه العموم فقط، وهذا هام بحد ذاته ومن حيث هو كذلك، بل ومن أجل مستقبل المنطقة ككل، من ناحية، ومستقبل العملية السلمية، أي من أجل أن يغدو التعايش في إطار حقوقي وإجرائي يتيح بناء السلام وإنمائه ممكناً، من ناحية ثانية. ولئن لم تكن تواريخ المنتصرين لابأفضل التواريخ، ولابأقدرها على الرسوخ في الذاكرة والدوام والإستمرار، فذلك لأنها تواريخ الحروب والدمار والدماء وبالضرورة «الأمجاد». وقد برهن جل المنتصرين في التاريخ أنهم في نشوة النصر وحمى مايطلقون عليه اسم المجد، أنهم أعجز عن أن يكتبوا انتصارهم، أو أن يروه على حقيقته النسبية ومحدوديته أو أن يكبحوا جماح أنانيتهم الجمعية. ثم إن السلام

ليس ممكناً حين يقوم على إذعان المغلوب لإرادة الغالب ولمصالحه الآنية المعلنة؛ وهو ليس ممكناً حين يُخلَق وضعاً يشكل بؤرة توتّر ومصدر نزاعات وحروب ودم وظلم؛ إنه لايصبح ممكناً إلا حين يُصارُ إلى تجاوز الهذيانات الأمنية وكوابيس النبوات التي تتغرز في الضمائر الممزّقة، والأنانيات الجمعية؛ إنه لايقوم إلا حين يكف الإسرائيليون عن الإصرار المَرَضيّ على تحويل الفلسطينيين إلى أقلية سياسية أبدية، وإلى مُدانٍ أبدي.

أما الشرط الثاني الذي يجب توفره من أجل سلام ممكن بين الفلسطينيين ولإسرائيليين، فهو شرط توفر مشروع بديل ممكن التحقيق في التاريخ يضمن إعادة تأسيس الإجتماع الإنساني على قواعد جديدة هي في أساسها جوهر فكرة الحداثة نفسها: الحرية والمواطنة الحرة والديمقراطية، من جهة، ويضمن ل«البيض» ول«السود» على السواء خروجاً ممكناً من أنشوطة الأبارتايد الذي يختزل إنسانيتهما، من جهة ثانية.

هل يمكن بناء السلام في الشرق الأوسط؟

بالتأكيد. بيد أنه يجب قلب زاوية الرؤية، والنظر إلى السلام على أنه عمليةُ بناء تدامجي، أي سيرورة تجري فيها تصفية الحواجز المنصوبة بين الناس، والتي يمعن الإسرائيليون في نصبها وغرزها وتعزيزها في نظام الفصل العنصري[175] الذي يؤسسون له اليوم في إطار عملية أوسلو وباسم السلام. أقول قلب زاوية الرؤية باعتبار أن الهدف الأول من السلام ليس هو وقف الحرب العسكرية بالمعنى الذي عرفته

[175] في كتاب الفرنسية السيدة سَلّناف عرض واف للبعثرة المريعة التي يعاني منها الفلسطينيون في الأراضي التي كانت تسمى إلى وقت قريب بالمناطق المحتلة. أنظر:
Danièle Sallenave; *Carnet de route en Palestine occupée. Gaza-Cisjordanie*. (1997). Paris. Stock.

المنطقة في السنوات الخمسين الأخيرة بين الدول العربية وإسرائيل، بل هو تصفية الوضع الذي يؤدي إلى التصادم، وإلغاء العناصر المكرسة بقانون والتي تؤسس لإنسانيتين وبشريتين إحداهما مُذلة مهانة ومضطهدة. وما الذي يعنيه بناء السلام غير أن يتعلم الناس، الفلسطينيون العرب من مسلمين ومسيحيين ودروز والإسرائيليون اليهود من أشكيناز وسيفاراد وفالاشا أن يعيشوا معاً في إطار حقوقي وبالضرورة سياسي يضمن للجميع المساواة أمام القانون والتكافؤ في داخل إنسانية واحدة؟

فلنتوقف عن خديعة أنفسنا بالكلام المنساب، وبالقول الذي لايبدو متماسكاً إلا لأنه لايُسائل البداهات، ويُحجِمُ عن التوغل في صميم المسائل التي يزعم التصدي لها. فليس الفرق القائم بين السلام والإستسلام فرقاً لغوياً بالتاكيد. فلئن أفضى كلاهما إلى وقف التصادم، لكنهما لايشتركان في نفيه وإلغاء أسبابه. يخلق الإستسلام نوعاً من «السلام» الهش القائم على انتصار طرف واستثمار موازين القوى لصالحه؛ بيد أنه يخلق قبل ذلك ما يلاحظه هيغيل فيما يُطلق عليه تعبير «أعطاب السلام الرّوماني» Pax romana، وهو أن هذا «السلام» «يجسِّد الدّمار الذاتي لكل سلام مفروض بالخوف[176]». باعتبار أن غياب العدل يولّد العنف الذي يريد إقامة العدل[177]، و/ أو يمتح تسويغه من المطالبة به. غير أن السلام ليس مجرد وقف للحرب أو تعليق لها، وهو يتعدى كونه نزع عوامل تفجره في التاريخ فحسب، إنه قبل ذلك كله «وضع قانوني مؤسس على الأخلاق[178]» و«على الإرادة[179]». إنه يدخل

---

(176) Hegel; *Leçons sur la philosophie de l'histoire*. III. 1er séction, ch: 1 & 2. (1987). Paris. Vrin

(177) Françoise Hértier; *De la violence*. (1996). Paris. Odile Jacob. P. 231 et suiv.

(178) Mai Lequin; *La paix*. op. cit. p. 12

الناس في إطار مشروع مشترك ركيزته عقد بالتراضي، ويفترض اجتماعاً قائماً على الفعل المشترك بين الناس. فنحن لانؤسس السلام إلا مع الآخر، وليس مع الذات؛ ونحن لانشيّده إلا مع غيرنا، أي مع طرف مغاير ومختلف. إن السلام هو إرادة إدارة الإختلاف من حيث أنه بالتعريف يبدأ من الإختلاف ويفترض حداً من الإختلاف؛ وهو عملية بناء ركيزتها القاعدية إرادة مشتركة بين طرفين متعاقدين هما في الأصل متصادمين. هكذا ليس السلام دعوة للوحدة أو للتوحيد، بل إعلاناً (لايمكن للسلام إلا أن يكون معلناً وإرادياً) عن إرادة التعايش ضمن الإختلاف وعن رغبة فصيحة في تجاوز الوضع المنتج للحرب وللتوتر وللتدمير الذاتي.

تبدأ «عملية أوسلو» من افتراض مسبق (هو صحيح بشكل مجرد) بيانه أن الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود قادرون على نسيان عداوات الماضي، وإنهم قادرون على فتح صفحة جديدة من علاقات التعاون والسلام. أقول بشكل مجرد لأن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ليس صراع حدود بين دولتين وجيشين، وهو في جوهره ليس صراع مصالح اقتصادية بين فئتين من الناس. وإنما هو صراع وجود، أي صراع على امتلاك الأرض ونفي الآخر وقلعه منها.

ومهما كانت قراءتنا لتاريخ فلسطين إبّان الإنتداب، ووجهه الآخر تاريخ الصهيونية ومطالبها، فإن اقتلاع الفلسطينيين من بيوتهم واختزالهم إلى لاجئين هو جوهر النكبة الفلسطينية، وإن ترميم النكبة هي العملية التي تقع في أساس كل حل ممكن في التاريخ. ولا يمكن الزعم ببناء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إن ظلت النكبة الفلسطينية من غير ترميم، وإن ظلّت إسرائيل تتصرّف من منظار أن سيادتها تتحقق

(179) Mai Lequin; *op.cit.* p. 15

بإلغاء السيادة الفلسطينية، ومن منظار «سلام روماني» قائمٍ على تكبيل الخصم وكسر إرادته بعد أن انهزم وأعلن عن هذا الإنهزام، وإن ظلت إسرائيل تسعى إلى تحويل الفلسطينيين كلهم إلى أقلية سياسية من غير سيادة سياسية بحسب مفهوم السيادة المعمول به بين الدول.

وما الذي يعنيه الحق في تقرير المصير إن لم تك السيادة ومبدؤها ممارسة السيطرة الفعلية على المصير؟ ثم إن السيادة إما أن تكون كاملة أو لاتكون أبداً؛ أي إنها لايمكن أن تكون منقوصة أو جزئية أو بالإنابة. والذي حدث ويحدث في الواقع العملي اليوم أن إسرائيل تفرض على الفلسطينيين نصوص الإتفاقات وتفسيرها الخاص لهذه النصوص في آن. يتوضح ذلك في «الإتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني» (اتفاق طابا). فهذا الإتفاق الذي يكرِّس تمزيق المناطق الفلسطينية المحتلة إلى جزر معزولة ومحاصرة وإلى بانتوستان مكون من ثلاث مناطق أكبرها ملحقة بالفعل بإسرائيل باسم المنطقة ج، يقنن مايمكن تسميته بالتقسيم الوظيفي للمهمات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فإذ ستكون وظيفة الأخيرين، في نهاية مراحل إعادة الإنتشار، ضمان «الأمن الداخلي والنظام العام»، «بإشراف مشترك مع إسرائيل[180]»، فإن وظيفة إسرائيل هي أن تتولى «سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الإرهاب، وستكون لهذه المسؤولية أسبقية على المسؤولية الفلسطينية عن النظام العام[181]»، فضلاً عن بند خاص يضمن حرية التنقل والحركة للإسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي (في حين لاتوجد أية إشارة أو ضمان إلى حرية حركة الفلسطينيين إن في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في إسرائيل)، وأن مهمة مراقبتهم حتى في المناطق أ أي المناطق التي يمارس فيها المجلس الفلسطيني صلاحيات

---

(180) نص الإتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني. الحياة (لندن) في 1995/9/25

(181) نص الإتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني. المصدر نفسه.

الإشراف على الأرض والسكان معاً هي مسؤولية الأمن الإسرائيلي فقط. إذ «ليس لغير الطرف الإسرائيلي من الدورية المشتركة حق طلب الهويات» و«لايخضع الإسرائيليون في أي ظرف من الظروف للإعتقال والإحتجاز من قبل الشرطة الفلسطينية[182]».

هكذا تقنن إتفاقية طابا لأبارتايد ركيزته عالمان منفصلان عن بعضهما في قلب السيادة الدولتية الواحدة وهي دولة إسرائيل[183]. لـ«البيض» برلمانهم الخاص الذي هو مصدر التشريع وصاحب السيادة دستورياً، ول«السود» معزلهم (الغيتو الذي لهم) ومجلس إدارته الذي هو بالضبط إدارة البانتوستان ولكن لصالح البيض، وبإشرافهم. ل«البيض» أماكن تجمعهم ومدارسهم وميليشياتهم وقضائهم ومواصلاتهم وشرطتهم بحماية الجيش الإسرائيلي، ول«السود» أماكن تجمعهم الخاصة بهم وطرقهم وحيزّ معين لايتجاوزونه لحركتهم. ألا يطبق الإسرائيليون على الفلسطينيين أبشع ما في تجربة الغيتو من قسوة وظلم؟ ألا يحولون التجمعات السكنية الفلسطينية إلى ماهو أشد عسفاً من تلك الغيتوات التي يحملون عنها في ذاكرتهم الجمعية كل ماهو سلبي ومؤلم؟



ومن غير التفصيل في سيناريو الحل الدي أرجح صلاحيته في فلسطين، مادام الأمر يتعلق كما لاحظ القارئ على الأرجح بعملية تاريخية من البناء التراكمي، أي من وضع يتدرّج نحو المساواة في المواطنة الحرة والحقوق المدنية والسياسية لجميع السكان دون تمييز يتصل بالدين أو الأصل أو العنصر أو الجنس، يهمني أن أؤكد هنا على أن قضية السلام، كل سلام، هي التي تضع هويات الجماعات المتصارعة قيد المساءلة وإذن إعادة التعريف والرسم. فليست الهوية في الإجتماع

(182) نص الإتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني. المصدر نفسه.

(183) إقبال أحمد: إتفاق على التمييز العنصري. الحياة (لندن) 1995/10/10.

«المقاتل» كمثلها في الإجتماع «المسالم». وليس الإجتماع القائم على مبادئ التعايش وحقوق الإنسان كمثل الإجتماع القائم على التمايز والفصل العنصري والأبارتايد. وليس التعريف الذاتي للجماعات التي تريد السيطرة على غيرها من الجماعات البشرية كمثله لدى تلك التي تريد غير ذلك. ولئن كانت الهويّات سيرورات متحركة واستراتيجيات متبدّلة في الزمان، فذلك لأنّ الهوية ليست معطى نهائياً يحدث مرة واحدة وإلى الأبد؛ وذلك لأن الإنية، كل إنية، هي مركّب معقد من جملة من العناصر ربما كان الآخر/ المغاير هو العنصر المركزي فيها. فإذ لاتوجد الإنية من غير الآخر، فذلك لأن الآخر هو مرآتها ومحرك نبضها في التاريخ. وإذ لاإنية من غير آخر ضروري لحدها، فذلك لأن الأنا لاتعرف صورتها ولاتتعرف على «ذاتها » و«حقيقتها» من غيره. ومهما يكن الأمر، فليس السلام القائم على الفصل العنصري بين الجماعات سلاماً بالمعنى الدقيق للكلمة، باعتبار أنه لايخرج عن كونه الإطار الهش لسلام مراوغ هو إلى «سلام» جدلية السيد والعبد الهيجلية الشهيرة أشبه.

ولايخرج السلم بين الفلسطينيين والإسرائيليين عن القاعدة العامة لكل سلم. إنه يضع وفي الأصح يجب أن يضع الهويتين الفلسطينية والإسرائيلية في دائرة المساءلة وإذن إعادة التعريف الضروري لكل إجتماع. فقبل أن يكون السلام في فلسطين مجرد مجموعة من الإتفاقات والإلتزامات الإجرائية بين طرفين يتعاقدان على تطبيقها، هو قبل ذلك موقف من الذات والآخر وإعادة تعريف لهما، من ناحية، وبناء إرادي لإطار حقوقي وإجرائي يتيح التعايش بين الطرفين وقاعدته المواطنة الحرة لا الحواجز المنصوبة في وجهها من ناحية ثانية.

تعقيب

لايخفى أن الأسئلة التي وقع اختيارُها للدراسة الحالية، وصير إلى التوقف ما أمكن لدى تخومها، لاتستنفد الأسئلة الممكنة كلها من غير ريب. فكما أشرت في التوطئة، لم تقارب الدراسة تلك الأسئلة المتصلة بالعوامل البنيوية التي أدت إلى انهيار الجماعة الفلسطينية واقتلاعها وتحولها إلى شعب من اللاجئين. وهي لم تتساءل كذلك عن العوامل البنيوية في العالم المعاصر الذي أتاح حصول النكبة الفلسطينية في تاريخه، وشرّع لدولة تجافي بما هي كذلك، أسّ الشرعيات الحديثة لبشرية أعلنت، غداة الحرب العالمية الثانية، عن إرادتها في أن تصبح شرعة حقوق الإنسان وخصوصاً مبادئها الخلقية/ الفلسفية هي أساس كل شرعة سياسية.

ومهما تكن الظروف التي أدت إلى قرارات الأمم المتحدة في العام 1947-1948 بشأن فلسطين ودولة إسرائيل، فإن السؤال الذي يمكن طرحه بهذا الخصوص يتصل بالمفارقة التالية: كيف تسنى لسياسيي العالم المعاصر ولأصحاب الرأي فيه ألا يروا في «صك الميلاد» الذي منحوه لقيام «دولة يهودية» في فلسطين، على حساب المجتمع الفلسطيني وعلى ترابه، تناقضاً فاحشاً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كانوا في طور الإعلان عنه؟ أي وعي هو هذا الوعي الذي يشرّع بالفعل وبالقول زعزعة وجود الشعب الفلسطيني، ويُسهم، بالدّعم الفعّال، في اقتلاع شعب بأسره وفي اختزاله وتمزيقه؟ وأي وعي هو هذا الوعي الذي

لم يستطع أن يتعامل مع النكبة الفلسطينية والمأساة الفلسطينية بما هي كذلك، أي بما هي مأساة تخص النوع البشري كله، باعتبار وحدة الكائن الإنساني وتعالق قضاياه وترابط مصيره؟

كثيرة هي الأسئلة الممكنة بهذا الخصوص. ويتعذّر إنّ إيرادُها جميعُها و/أو الإستفاضةُ فيما يُهيأُ لنا أنه أساسي منها. فعمر النكبة الفلسطينية اليوم هو خمسون سنة. والمساءلة فيها تتعلق بزمنٍ راهنٍ مازالت نيرانه شديدة الإشتعال. أما مايتصل بقضية اللاجئين الفلسطينيين منها فيقع من غير لبس في صلبها. فهل سيبقى اللاجئون الفلسطينون لاجئين كما يقول الإسرائيليون ونفر مرموق من «الخبراء»؟ وهل من الصحيح أن المصير الوحيد للاجئين الفلسطينيين، كلهم أو أكثريتهم، هو مصير الإستيعاب والذوبان، ولكن في بلدان اللجوء، أي خارج فلسطين؟ غير أن ترجيحَ القول بوحدانية هذا الإحتمال يوازي القول باستبعاد الإحتمالات الأخرى جميعها، من ناحية، وبافتراض وصول التاريخ الخاص بالمنطقة العربية (بما في ذلك تاريخ الصراع العربي-الصهيوني الذي يقع في مركزه) إلى سقفه ومنتهاه، من ناحية ثانية. وغني عن البيان التأكيد على أنه لاالتاريخ العالمي ولا التاريخ الخاص بمنطقة الشرق الأوسط قد توقف عن الحركة (بدليل بسيط وإن لم يك وحيداً هو الأزمة نفسها والصراعات المحتدمة على الأرض)، فضلاً عن أن المعطيات المعيشة تدحض ذلك من غير لبس. فلا إسرائيل تتصرف تصرف الواثق المطمئن إلى مكتسباته المرتاح إلى انتصاره البيّن، ولا العرب توقفوا عن الممانعة، ولا الأبارتايد الذي يجري تدشين مداميكه في إطار «عملية أوسلو» يبدو منيعاً على الإختراق، إن لم يك ينتج بفحش ظلمه آليات هدمه المؤكد.

ثم إن النظر إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين كما لو كانت تنتسب إلى الماضي، هو الذي يجعل توقعات «الخبراء» تبدو كما لو كانت

تنتسب إلى يقين العلم وليس إلى شروط الوعي المحبط وإشراط التنبؤ. فمن أين يأتيهم كل هذا اليقين؟ ألا تصدر توقعاتهم عن الموافقة المسبقة بأن حل القضية الفلسطينية يقع، في الجوهر، في داخل حيِّز جغرافي يستبعد الرقعة الجغرافية لدولة إسرائيل من هذا الحل؟ ولئن كان الأمر كذلك، فهل يمكن الحديث عن حلٍ لقضية اللاجئين الفلسطينيين؟ وفي الأحوال جميعها، يبدو ابتعادُ النقاش الجاري عن الأسئلة المفتاحية تعبيراً عن ابتعاده عن المساءلات الإستراتيجية، أي التاريخية والكلية والشاملة التي لامهرب من طرحها باعتبار اتصال قضية اللاجئين إنْ بمستقبل السلام أو بمستقبل القضية الفلسطينية والمنطقة العربية ككل.

ومن المرجح أن واحدة من المطبات التي تحاصر قضية اللاجئين الفلسطينيين اليوم، هو المطب المتمثل في النزوع إلى اختزالها إلى مشكلة اقتصادية و/ أو إنسانية فقط. فقضيتهم هي في أساسها سياسية، ويتعذر البحث عن حلها من خارج السياسة. غير أن إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي يتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين من منظار يمكن وصفه بأنه سياسي. ولا مندوحة من الإعتراف بأن الإمعان في بعثرة الشعب الفلسطيني وفي تمزيقه، وبأن بناء نظام الأبارتايد ونكران حقوق الفلسطينيين والعرب هو أيضاً سياسة ولكن قائمة على التوسع الكولونيالي والعنصرية الخالية من أية رتوش.

لامعنى لـ«عملية أوسلو» إن لم تكن الطريق المفضية إلى دولة فلسطينية على قسم من فلسطين الإنتدابية، وإن لم تكن الطريق إلى تطبيق الشرعة الدولية والقرارات الدولية الكثيرة بخصوص تقسيم فلسطين والسيادة الفلسطينية والحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة. غير أن التوسعية الإسرائيلية المتمثلة بالإستيطان ألغت عملياً إمكانية تحقيق مايُجمع عليه الإسرائيليون وهو الفصل بين الشعبين، وألغت بذلك «الخط الأخضر» والأساس الموضوعي لكل تقسيم

لفلسطين، ولكل حلٍ لايشمل «الخط الأخضر» فيه. هذا يشرح ربما إنْ جنوح الإسرائيليين المتسارع نحو العنصرية التي تتعزّز في وعيهم الجمعي، أو مأزق الفلسطينيين في «عملية أوسلو» في آن. غير أنه يلقي الضوء على مفارقة ساهمت «الأمم المتحدة» في إنتاجها. فقد أصرّت الدول الغربية في إطار «عملية السلام» في الشرق الأوسط على أن يسهم العرب في إلغاء قرار دولي كانوا أسهموا في إستصداره هو القرار الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. غير أن إسرائيل، في إطار عملية السلام نفسها، هي التي أفصحت أكثر من أي وقت مضى عن طابعها العنصري، واندفعت في طريق الأبارتايد: في التأسيس لبشريتين وإدارتين وقضاءين وشبكتي مواصلات ولكن داخل سيادة واحدة هي سيادة الـ«بيض» الإسرائيليين.

لايشكل إلغاء قرار عنصرية الصهيونية ودولة إسرائيل سابقة خطيرة في العلاقات الإنسانية فقط، بل ويضعف إمكانية النضال من أجل حل ديمقراطي قائم على مبادئ شرعة حقوق الإنسان التي تحض على المساواة والمواطنة الحرة وتجاوز التمييز بكل أشكاله وألوانه ومسمياته.

غير أن الوعي التاريخي، أي الكلي والإستراتيجي إذن، هو الذي يُفسح المجال لتحليل مايجري في فلسطين وفي الشرق الأوسط على حقيقته العارية أي من غير أساطير. ولئن كان الإعتقاد بأن الحرب والسلم يشكلان مرحلتين منفصلتين ومتعاقبتين هو في أساس ضعف كل وعي سياسي على الإطلاق، فإن الوعي التاريخي هو الذي يتيح اكتشاف أن الأهداف الإسرائيلية لم تتغير في عملية أوسلو وإنما تغير ترتيب أولياتها. فلم يتغير هدف الإحتلال والتوسع، وصنوه الإستيطان ومنع قيام دولة فلسطينية سيدة؛ ولم يتغير تعريف الأمن الإسرائيلي وحدوده التي مازالت تعتبر نهر الأردن هو الحد الأدنى (وأؤكد الأدنى) لهذا

الأمـن؛ ولـم يتغـير الموقـف الإسـرائيلي مـن النكبـة الفلسـطينية وصنـوه الحقوق الفلسطينية وفي مقدمها حقوق اللاجئين الفلسطينيين وقاعدتها حق العودة. ولما كان الذي يمتلـك القـوة ويحتـل الأرض هـو الـذي بيـده مفاتيح الحرب والسلم معاً، فإن دبلوماسية التفاوض الإسـرائيلية وظّفت كما هو بيّن «عملية أوسلو» في استراتيجية بناء إطار الأبارتـايد بـدلاً مـن السلام.

يمكن تمثيل مايجري منذ أوسلو على الصورة التالية: إذ لاتحتوي الحلول المطروحة حالياً تغييـراً في الطبيعـة العنصريـة لدولـة إسـرائيل، ولاتقـترح لاامتصاصـاً متدرّجـاً لشـحنتها، ولاتفكيكـاً لعناصرهـا التـي تتفاقم، لم يبق من الممكنات غير أن تعيد الضحية ترتيب بؤسها وتعريفها لهويتها، وأن تتغير. إنها الضحيّة التي يتوجب عليها، في هـذا السـياق، أن تتراجع في كل جولـة تفاوضيـة خطـوة إضافيـة أخـرى إلـى الخلـف لكـي تصبـح قـادرةً علـى أن تلتقـي بجلادهـا الـذي يمعـن في الإبتعـاد وفي التحصن في داخل مواقعه كجلاد.

يبـدو الأمـر في الشـرق الأوسـط معاكسـاً لمـا يجـري في جنـوب أفريقيـة. فقـد أفضـت العمليـة السـلمية في جنـوب أفريقيـة إلـى تصفيـة العنصرية، أي إلى إحداث تحويل داخلـي في البنيـة التنظيميـة، السـلطوية والتشريعية والإدارية التي أتاحت للعنصرية أن تفصح عن فحواهـا، وإلـى بنـاء الدولـة الديمقراطية التـي هـي دولـة مواطنيها جميعهم. أمـا «جنـوب المتوسـط» فيشـهد تثبيتـاً للعنصريـة وتعزيـزاً لهـا: تقنـين الأبارتـايد ورسـم تفاصيله الحقوقية وإطاره الإجرائي.

نختتم بترجيح صلاحية السؤال التالي: هل هنـاك مهـرب مـن حـل ديمقراطـي في فلسطين، أي مـن حـل يضمـن تحـرر كـلا الضحيـة والجـلاد من بؤس وضعيتهما، و الإرتقاء بهما إلى شرط الإنسان؟

ملحق

من أجل محكمة لمجرمي الصهيونية**

عن ضرورة رفع دعاوى قضائية ضد المجرمين الصهاينة، وعن إمكانية ذلك تستهدف هذه السطور صياغة مجموعة محدودة من المقترحات والأفكار أو الخطوط العريضة بخصوص ضرورة رفع دعاوى قضائية ضد بعض من مجرمي الحرب الصهاينة، من ناحية، وبخصوص إمكانية دفع الأمور من ناحية عملية وإجرائية بهذا الإتجاه وربما النجاح في انعقاد محكمة خاصة بهذا الصدد، من ناحية ثانية. وهي أفكار أولية بمعنى أنها مازالت بحاجة إلى التعميق والتطوير والتعديل والإضافة، و/أو يمكن استخدامها كورقة عمل لإطلاق النقاش لهذا الغرض نفسه. وسوف أقوم هنا بعرض فكرتي بأقصى ما يمكنني من الوضوح وبأقل مايمكن من الكلمات.

ينبغي أن أشير إلى أن هذه الملاحظات تستند إلى فرضية مركزية قوامها القول بوجود ترابط وثيق بين الشرعيات السياسية ومصادرها الأخلاقية وإذن الفلسفية التي تؤسس لها. بيان ذلك، كما لا يخفى، أن الشرعية السياسية، أي المبرر الفكري والأخلاقي لكل اجتماع إنساني

** نُشِر هذا النص في جريدة الحياة (لندن) بتاريخ 1998/4/28. وأُعيدَ نشره هنا من غير تعديل في إطار ماكنت أوردته في متن الدراسة بضرورة العمل على إيقاع هزيمة خلقية، وإذن سياسية، إنْ بالمشروع الصهيوني أو بدولة إسرائيل، من ناحية، وفي سياق ماأُرجِّح ضرورته بخصوص ترميم النكبة الفلسطينية، من ناحية ثانية.

ولكل سياسة على الإطلاق، هي رأسمال معنوي يُكْتَسَبُ بمدى وضوح تطابقه مع منظومة القيم الخلقية التي تشكل القاعدة المعنوية لكل إجتماع، ويهتلك ويتآكل بانكشاف التناقض بين السياسة والعمل السياسي من طرف، وبين المبادئ الخلقية العامة التي يمكن اختصارها باسم حقوق الإنسان بشكل خاص، من طرف ثان.

وأكتفي بالقول هنا إن أحداً لن يقوم بإدانة الجرائم الصهيونية إن لم ندفع، نحن أنفسنا، بهذا الإتجاه؛ وإن مطالبة ذوي الضحايا وتأكيدهم على ضرورت إجرائها باسم العدالة نفسها سيرفع كذلك من سوية العمل السياسي، وسيطلق حملة من التضامن والتأييد هي أولاً ممكنة في هذه الأيام فضلاً عن دورها الإيجابي الكبير، ثانياً.

إن الجريمة لاتدخل «التاريخ»، أي الوقائع السياسية، إلا عبر الضحية وليس عبر الجريمة وأهوالها. فحين لايختفي المهزومون، وحين لاينسحبون إلى المواقع التي أرادها لهم المجرمون، وحين يتشبثون بالكوكب الذي إليه ينتسبون، يصبح ممكناً تصنيف الجريمة وتسميتها كما هي فعلاً، أي كجريمة بحق الإنسانية، ويمكن بالتالي إدانتها ومحاكمة مرتكبيها.

فحوى الإقتراح، هو القول بضرورة العمل على ملاحقة عدد من كبار مجرمي الحرب الصهاينة المعروفين والسعي إلى إدانتهم قضائياً. وغايته هي، باختصار، تحويل مناسبة مرور خمسين سنة على النكبة الفلسطينية إلى محفِّز لتهديم الشرعية السياسية لدولة إسرائيل، وللصهيونية إذن، وإيقاع هزيمة خلقية، وإذن إيديولوجية وسياسية، بها إن على صعيد الرأي العام الدولي أو حتى لدى أوساط يهودية واسعة أيضاً.

أما بنية الإقتراح فهي أن يعمد عدد من أبناء الضحايا وذويهم بتقديم طلب رسمي باسمهم الشخصي بفتح تحقيق قضائي ودعوى

قضائية بتهمة «الجريمة بحق الإنسانية» و/ أو «جريمة الحرب» ضد أشخاص يجري تعيينهم وتحديدهم بالإسم من بين الذين قاموا بتنظيم وتنفيذ عدد من المجازر بحق مدنيين فلسطينيين، وتقديم الأدلة الضرورية لذلك.

يتصل بما سبق توضيح أمرين.

الإجابة أولاً على السؤال المتعلق بـ«لماذا الشخصنة»، أي بخصوص دواعي التقاضي باسم أهل الضحايا وليس باسم «الشعب الفلسطيني»، من ناحية، وبخصوص «شخصنة» المجرمين، من ناحية ثانية. فلماذا توجيه التهمة ضد أشخاص معينين من بين المجرمين الصهاينة وليس ضد الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بما هي كذلك؟

الجواب ببساطة أن المفاهيم المتعلقة بالصنف الخاص من الجرائم المسمى بإسم «الجريمة بحق الإنسانية» و «جريمة الحرب» هي في العدالة القضائية جرائم مشخصنة. فالقضاء لايحاكم إلا الأشخاص، باعتبار أن المسؤولية القضائية والجزائية بالتالي لايمكن أن تكون إلا فردية، أي شخصية ومشخصنة إذن.

أما **الأمر الثاني** الذي يستحسن توضيحه فيتصل بالتوقيت. فلماذا الآن؟ ترتبط الإجابة على هذه المساءلة بما ورد ذكره في الفقرة السابقة: قبل أن يموت من بقي من المجرمين على قيد الحياة، وتموت معهم أية إمكانية لعقد مثل هذه المحاكمة.

كيف سيتم ذلك؟

يقوم أبناء وذوو ضحايا المجازر المختلفة (دير ياسين، قبية، عين الزيتون، اللد، كفر قاسم.. إلخ) بالإنتظام في جمعيات (من الممكن أن ينتظموا في جمعية واحدة، غير أنه يفضل الكثرة باعتبار أنّ لكل جريمة حيثياتها وملابساتها ووقائعها) أهلية أو مدنية تعمل بحسب قانون الجمعيات. تتسمى هذه الجمعيات على سبيل المثال بأسماء تعكس

هويتها وسبب وجودها واهتماماتها المركزية كمثل «جمعية أبناء ضحايا مذبحة اللد»، «جمعية ذاكرة دير ياسين»، «جمعية عين الزيتون 1948» أو «أبناء ضحايا المجازر في فلسطين» إلخ.

يردف هذه الجمعيات ويعمل معها وإلى جانبها مركز بحث وتوثيق أو أكثر يعمل لصالحه مجموعة من الحقوقيين والباحثين والمؤرخين. ومهمة المركز الرئيسة أو الوحيدة هي توثيق الجرائم وتحديد أسماء الضحايا وتفاصيل الجريمة وأسماء المجرمين وتوفير معلومات عنهم وعن أماكن إقامتهم وغير ذلك على قاعدة أن البيّنة على ما من ادعى.

من أين تأتي هذه الجمعيات، ومن أين يأتي المركز بالأموال الضرورية للإنفاق على أعمال التوثيق وتنظيم ملف الدعوى من أدلة وبينات ووثائق فضلاً عن أتعاب المحاماة وغير ذلك؟

من المستحسن الإشارة كذلك إلى أن الجمعيات في كل مكان في العالم هي في الغالب مؤسسات غير ربحية وغير ريعية بالضرورة. وهي لذلك بحاجة دائمة للدعم المادي لكي تقوم بالمهمة التي أوكلت نفسها القيام بها. وهو دعم يأتي عادة إما من مؤسسات (أو وقفيات) متخصصة في دعم الجمعيات (وفي الحقيقة المشروعات التي تود الجمعيات القيام بها)، وإما من صندوق رسمي خاص بأنشطة المجتمع المدني، كما هو الحال في فرنسة على سبيل المثال. ومن الممكن بهذا الخصوص أن تقوم الجمعيات والمركز بحملة استكتاب للحصول على دعم شعبي ورسمي عربي، يساعدها على النهوض بمهمتها وعلى تجاوز الصعوبات التي ستواجهها بالضرورة. وأرجح القول إن العالم العربي الشعبي والرسمي قادر على توفير مبلغ هو في المحصلة الأخيرة زهيد لمثل هذه المهمة، وإن الجانب المادي ينبغي أن يكون هو الجانب الأقل صعوبة من بين الجوانب الأخرى كلها.

مكتبة الدراسة

أولاً: كتب ودراسات باللغة العربية

د. سعد الدين إبراهيم؛ **سوسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي**. (1974) بيروت. دار الطليعة.

محمد خالد الأزعر؛ **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة**. (1998) القاهرة؛ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

جان إيف أولييه؛ **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948-1951. حدود الرفض العربي**. (1991). بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية

حاييم بريشيط؛ **فلسطين وإسرائيل في الأدب العبري الحديث**. في: حسن خضر (إعداد)؛ **هوية الآخر. دراسات في الأدب الإسرائيلي**. علامات/ وزارة الثقافة؛ السلطة الوطنية الفلسطينية. ص ص 145-198

ليني برينر؛ **الصهيونية في زمن الديكتاتورية**. (1985) بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عزمي بشارة؛ **دوامة الدين والدولة في إسرائيل**. مجلة الدراسات الفلسطينية. (بيروت) العدد 3/ صيف 1990. ص 24-41

دافيد بن غوريون؛ **يوميات حرب 1947-1949**. تحرير غيرشون ريفلين والحانان أورين (بالعبرية). ترجمة سمير جبور. (1993). بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أحمد ثابت؛ **الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني: جرائم حرب**. حقوق الإنسان في الوطن العربي. المنظمة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة). العدد 24 ك2 (ديسمبر) 1990. ص ص 11-21

صبري جريس؛ **قراءة في يوميات موشي شاريت: 1953-1957**. شؤون فلسطينية. آب (أغسطس) 1980. (ص 49-71).

فيصل جلول؛ **نقد السلاح الفلسطيني. برج البراجنة: أهلاً وثورة ومخيماً**. (1994) بيروت، دار الجديد.

بلال الحسن، **اللاجئون الفلسطينيون: المتاهة الخطرة**. مجلة الدراسات الفلسطينية. (بيروت). العدد 26/ شتاء 1996. ص ص 50-71

د. عزيز حيدر؛ **صورة الفلسطيني في دراسات العلوم الإجتماعية الإسرائيلية**. (1988) نيقوسيا. شرق برس. سلسلة دفاتر عربية.

أحمد خليفة مترجم)؛ **حرب فلسطين 1947- 1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)**. (1984) بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أمنون راز-كركوتسكي؛ **متدينون وعلمانيون في إسرائيل: الصهيونية، الثيولوجيا وازدواجية القومية**. الكرمل (رام الله)؛ العدد 51/ ربيع 1997 ص ص 201-215.

إيليا زريق؛ **اللاجئون الفلسطينيون والعماية السلمية** (1997) بيروت؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

إيليا زريق؛ **اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة**. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 19؛ صيف 1994 ص68-81.

دزموند ستيوارت؛ **تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية**. ترجمة فوزي وفاء وابراهيم منصور (1974). بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

محمود سعد؛ **اللاجئون في الداخل**. الأسوار (فصلية. عكا). العدد 12. شتاء 1992. ص ص 22- 41.

د. ادوارد سـيّدهم؛ **مشـكلة اللاجئـين الفلسـطينيين**. (1963). القاهرة. الدار القومية.

إسـرائيل شـاحاك؛ **من الأرشيف الصهيوني. وثائق ونصوص جمعها إسرائيل شاحاك** (1975). بيروت. مركو الأبحاث

أنطـوان شـلحت؛ **أسـطورة التكويـن. الثقافـة الإسـرائيلية الملفقـة**. (1991). لندن. رياض الريس

نعوم شومسـكي؛ **الشـرق الأوسـط في النظام الجديـد**. جـدل. كتـاب العلوم الإجتماعية. ع 2. نيسان/ أبريل 1992. ص 220-248

روز مـاري صـايغ، **الفلسطينيون في لبنـان: الوضـع العام والمشهد مـن عين الحلوة**. مجلة الدراسات ع/ 23؛ صيف 1995. ص 64-92.

د. محمـود عبـد الفضيـل (إعـداد وتقديـم)؛ **اتفـاق «غـزة أريحـا». التحديات-المخاطر-التداعيات**. (1994). بيروت؛ دار الطليعة

عبـد السـلام عقل (معـد)؛ **الفلسـطينيون في لبنـان: ضحايـا الحـرب والسلام**. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع/17؛ شتاء 1994. ص 170-182.

د. محجوب عمر (تقديم)؛ **الترانسفير. الإبعـاد الجماعي في العقيدة الصهيونيـة. ترجمـات مختـارة مـن العبريـة**. (1990) القـاهرة. دار البيـادر للنشـر والتوزيع.

شـلومو غـازيت؛ **قضيـة اللاجئـين الفلسـطينيين: الحـل الدائـم مـن منطور إسرائيلي**. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 22/ ربيع 1995.

غاليا غـولان؛ **الدولـة الفلسـطينية مـن وجهـة نظـر إسـرائيلية**. مجلـة الدراسات الفلسطينية. العدد 18/ ربيع 1994.

أنيـس فـوزي القاسـم؛ **حـق الجنسـية في ليبيريـا وإسـرائيل: قضيـة العبرانيين السـود**. شـؤون فلسـطينية (بـيروت). العـدد 19/ آذار (مـارس) 1973. ص ص 35-43

د شريف كناعنة؛ **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** *Still on Vacation. The Eviction of the Palestinians in 1948 (1993).* القدس. مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية.

غانم مزعل؛ **الشخصية العربية في الأدب العبري الحديث.** (1985). عكا. دار الأسوار.

نورمصالحة؛ **طرد الفلسطينيين. مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين.** (1992) بيروت؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية

محمود ميعاري؛ **الذات والآخر في نظر الشباب الفلسطيني. مجلة العلوم الإجتماعية.** جامعة الكويت. مجلد 25/ العدد 3. خريف 1997. ص ص 105–126

وكيم وكيم؛ **المهجرون اللاجئون في وطنهم.** رؤية أخرى (شهرية؛ القدس). السنة 4ح العدد 6. آب (أغسطس) 1996. ص. ص 14–18

ثانياً: مقالات رأي، مقابلات صحفية، ووثائق:

إقبال أحمد؛ **إتفاق على التمييز العنصري.** الحياة (لندن) 1995/10/10

بلال الحسن، **ملاحظات من دمشق.** الشرق الأوسط.(لندن) 1997/5/19

ـــــــــ؛ **الواقع المأساوي للفلسطينيين في لبنان.** الشرق الأوسط.(لندن) 1998/6/22

أوري ديفيز؛ **عملية السلام وحق المواطنية للاجئين الفلسطينيين.** الحياة (لندن)؛ 1995/9/2

د. محمد سيّد سعيد؛ **إنه الإحتلال وليس الأمن أو فقدان الجاذبية.** الحياة (لندن). 1997/9/3

نبيل محمود السهلي؛ **الفلسطينيون بعد نصف قرن من الصراع**. السفير (بيروت). 1998/4/11

أنيس صايغ؛ **الإرهاب الصهيوني ووسائله الواضحة**. السفير (بيروت). 1998/4/3

د. عبد العليم محمد؛ **قضية اللاجئين الفلسطينيين: مبادئ ممكنة للحل الوسط**. الحياة (لندن)؛ 1996/1/20.

فلسطين الثورة (نيقوسيا)؛ العدد 975 في 1993/10/17

إيحود باراك، **مقابلة صحفية**. **هآريتس**، 1996/9/25.

مجلة رؤية أخرى (القدس). السنة 4؛ العدد9/ 1996 وأعداد أخرى.

دافيد نافون، **يديعوت أحرونوت**، 1994/6/20

جريدة الأخبار (القاهرة) في 1977/10/11 و 1977/11/19)

الحياة (لندن) في 1995/11/26

يهودا غوتلهيف في دافار 1976/1/2

موشي دايان : مقابلة مع هآريتس (1975/12/19).

Françoise Chipaux; *Les espoirs diffus de la diaspora palestinienne*. Le Monde (Paris) 20.1.1996

Benny Morris; (intreview) Le Nouvel Observateur; 12/18 mars 1998

Le Monde du 04.04.1997

Remy Ourdan; *Rwanda. Enquête sur un génocide: la reconciliation impossible*. Le Monde. 3. 4. 1998

Amos Oz; *Si les Palestiniens avaient quelque chose à paerdre*. Libération (Paris). 10.2.1995

Pierrre Vidal-Naquet; *Apartheid en palestine*. Le Monde (Paris). 31.07.1998

La dispersion des Palestiniens. Manière de voir/ 34. (1997). Paris. Le Monder diplomatique.

UN Document, *Consolodated Eligibility Instructions* (Rev. 7/83, January 1984).

توقعات عدد السكان الفلسطينيين. مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 7/ صيف 1991. ص 220

نص الإتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني. الحياة (لندن) في 1995/9/25

ثالثاً: كتب ودراسات بالإنجليزية والفرنسية

Joseph Algazi; *En Israël, l'irrésistibl ascension des «hommes en noir«*. Le Monde diplomatique. Février 1998. p. p. 14-15

Hannah Arendt; *Auschwitz et Jerusalem*. (1991). Paris. Deuxtemps Tierce.

____________; *Eichmann à Jérusalem. Rapport sur la banalité du mal*. (1966). Paris. Gallimard

Shlomo Avineri; *The Making of Modern Zionism. The Intellectual Origins of the Jewish State*. (1981). New York. Basic Books.

Nachman Ben-Yehuda; *The Massada Myth. Collective Memory and Mythmaking in Israel*. (1995). Madison. The University of Wisconsin Press.

Elie Barnavi; *Une histoire moderne d'Israël*. (1988). Paris. Flammarion

Martin Buber; *Une terre et deux peuples*. (1985) Paris. Lieu commun.

Henry CATTAN; *The Palestine Question*. 1988. Kent. Croom Helm ltd.

Frédéric Charillon. *Les impasses de la paix au Moyen-Orient*. Esprit (Paris) n° 217/ Décembre 1995. p.p 97-111

Erskine B. Childers; *The Wordless Wish: from Citizens to Refugees*. in: Ibrahim Abu Lughod (ed); *The Transformation of Palestine. Essays on the Arab-Israeli Conflict*. (1971). Illionis. p.p 165-202

J. Fink; *Ahad-haam. Une étape de la pensée juive*. Paris. Sd. Editions Kyoum

Simha Flapan; *The Knesset Votes on the Refugee Problem*. New Outlook. Vol. 4. N° 9. December 1961

Shlomo Gazit; *Israel and the Palestinians: Fifty Years of Wars and Turning Points*. The Annals of the American Academy of Political and Social Science. Vol 555. January 1998. p.p 82-96

Bruno Guigue; *Le complexe judéo- européen*. Etudes (Paris). N° 3884 avril. 1998.

Ilan Halevi; *Notes de voyage. Du retour considéré comme visite*. Revue d'Etudes palestiniennes.

N° 56/ 1995. P.P 35-49.

Ilan Halevi; *Sous Israël, la Palestine*. (1984). Paris. Le Sycomore.

Hegel; *Leçons sur la philosophie de l'histoire*. (1987). Paris. Vrin

Françoise Hértier; *De la violence*. (1996). Paris. Odile Jacob

Theodor Herzl; *The Zionist Congress*. The Contemporary Review. (London). Vol LXVII. October 1897. p.. 587-600.

Moses Hess; *Rom und Jerusalem. bie Lesste Nationalitätsfrage*. (1862). Leipzig. tr. fr. *Rome et Jerusalem*. (1981). Paris. Albin Michel.

Maurice (Moses) Hess; *Lettres sur la mission d'Israel dans l'Histoire de l'Humanité*. Archives israelites. Recuil religieux, moral et littéraire. Année 1864. Tome XXV

Jon Kimche; *Palestine or Israel. The Untold Story of Why we Failed*. (1973). London.

John Kimche; *Le second réveil arabe*. (1971). Paris. R. Laffont

Bassma Kodmani-Darwish; *La diaspora palestinienne*. 1997. Paris. PUF

__________; *Les réfugiés palestiniens à l'épreuve du règlement de paix*. Confluences Méditerranée. été 1996. p.p. 71-76

Walter Laqueur; A History of Zionism (1972). Tr. fr. *Histoire du sionisme*. 1973. Paris. Calmann-Lévy.

Yeshayahu Leibowitz; *Peuple, terre, Etat* (1992 en hébreu). (1995). Paris. Plon

Mai Lequan (Textes choisis et présentés par); *La paix*. 1998. Paris. Flammarion

Charles S. Liebman & Elëazer Don-Yehia; *Civil Religion in Israel. Traditional Judaïsm and Political Culture in the Jewish State.* (1983). London, Berkley and Los Angeles. University of California Press.

Jean Marie Cardinal Lustiger; *Singularité de la Shoah.* Etudes (Paris). Janvier 1998

Gérard Mairet; *Le principe de souveraineté. Histoire et fondements du pouvoir moderne. (1997) Paris. Gallimard..*

Benny Morris; *The Birth of the Palestinian Refugee* Problem, 1947-1949. (1987) Cambridge University Press.

__________; *1948 and After. Israel and the Palestinians.* (1990) Oxford. Clarendon Press.

Paul Morris, *Israel.* in: Stuart Mews (ed); *Religion in Politics- A World Guide.* (1989). Essex. Longman. pp 123-137

George L. Mosse; *L'image de l'homme. L'invention de la virilité moderne.* (1997). Paris. éd. Abbeville

Stuart Mews (ed); *Religion in Politics- A World Guide.* (1989). Essex. Longman. Article: *Israel.* by Paul Morris . pp 123-137

Michael Palumbo; *The Palestinian Catastrophe. The 1948 Expulsion of a People from their Homeland.* (1987). London. Faber & Faber

Ilan Pappé; *The Making of the Arab-Israeli Conflict 1947-1951.* (1992). London & N.Y. I.B. Tauris.

Ernst Pawel; *Theodor Herzl ou le labyrinthe de l'exil.* 1992. Paris. Seuil

Shimon Perez; *The New Middle East.* (1993). Shaftesbury. Element Books.

__________; *Combat pour la paix.* (1995). Paris. Fayard.

Yitzakh Rabin; *Mémoires.* 1980. Paris. Buchet/ Chastel

Maurice Rajfus; *Retours d'Israël.* (1987). Paris. l'Harmattan.

Gwen Rawley; *Israel and the Palestinian Refugees. Background and Present Realities.* Journal of the Middle East. 4/ 1977. p.p 35-47.

Jean Roche & André Pouille; *Libertés publiques.* (1997). 12° éd. Paris. Dalloz.

Edward W. Said; *The Politics of Disposission. The Struggle for Palestinian Self-determination 1969-1994.* (1994). London. Chatto & Windus.

Danièle Sallenave; *Carnet de route en Palestine occupée. Gaza-Cisjordanie.* (1997). Paris. Stock.

Tom Segev; *Le septième million. Les Israèliens et le Génocide.* (1993). Paris. Liana Levi.

Neil Asher Silberman; *A Prophet amongst you. The Life of Yigael Yadin: Soldier, Scholar, and Mythmaker.* (1993) New York. Wesley Publishing Company.

Roberta Strauss Feuerlicht; *The Fate of the Jews.* (1984). London. Quartet Books.

Salim Tamari; *Palestinian Refugee Negociations. From Madrid to Oslo II.* (1996). Washington D.C. Institute for Palestine Studies.

Pierre Vidal-Naquet; *Les Juifs, la mémoire et le présent.* (1991). Paris. La Découverte

Dr. Chaïm Weizmann; *Zionist Policy. An Adress by Dr. Chaïm Weizmann.* Sunday 21.9.1919. Publication of The British Zionist Federation. (1919).

Nathan Weinstock; *Le sionisme contre Israel.* (1969). Paris. François Maspéro.

Elia ZUREIK; *Les refugiés palestiniens et la paix.* Revue d'Etudes Palestiniennes. Paris. N° 56/1995. P.P. 17-26.

الفهرس

للكاتب

❖ **سوسيولوجيا ماركس وفلسفته الاجتماعية. (تقديم وترجمة)** دار دمشق. دمشق (1972)

❖ **نظرة جديدة إلى تاريخ القضية الفلسطينية: 1917-1947** دار الطليعة . بيروت (1973)

❖ **التخلف العربي والتحرر العربي** دار ابن رشد . بيروت (1977)

❖ **الاستيطان الصهيوني: الحقيقة والأسطورة،** مؤسسة الأرض. دمشق (1978)

❖ **الذاكرة والاقتلاع. فالاشا إثيوبيا. التاريخ، الأسطورة والمنفى** دار المدى. دمشق (1997)

❖ **العطب والدلالة. في الثقافة والانسداد الديمقراطي** مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ رام الله (1997)

❖ **إنجلترة الفيكتورية وفلسطين. مقدمات المشروع الصهيوني (1800-1882)**

أطروحة دكتوراه الدولة/ بالفرنسية (1990)

بيان ضد الأبارتايد

"لا يجوزُ حرمان أحد، تعسّفاً، من حق الدخول إلى بلده"

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ١٢/٤)

إن المأزق الذي يلف القضية الفلسطينية يحول دون التوصل إلى حل يرتكز على مبادئ العدل والحقوق الإنسانية، ووضع قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تشكل لب الصراع مرة أخرى في مكانها المركزي الذي لها في داخل القضية الفلسطينية شرط أساسي لتجاوز ذلك المأزق.

إن انسداد عملية التسوية السلمية دليل إضافي على ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات المتصلة بهذا الجانب لتأخذ موضوعة اللاجئين بنظر الاعتبار.

كما أن قيام "إسرائيل" باقتطاع أجزاء كبيرة من أراضي الضفة الفلسطينية والقطاع باسم الأمن الاستراتيجي والاستيطان، وتحويل أراضي ولاية السلطة الفلسطينية إلى جزر محاصرة، ومعزولة عن بعضها، والقيام بتأسيس نظام أبارتايد قائم على الفصل بين بشريتين وإنسانيتين من السادة والعبيد يشكل حافزاً قوياً لإعادة النظر في معطيات "التسوية السلمية".

وستبقى تلك التسوية متعثرة ما لم تأخذ مداها الحقوقي والإنساني، وذلك باستقدام ودمج ملايين الفلسطينيين المقيمين في الشتات وعودتهم إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم.



اللاجئون الفلسطينيون والسلام

دار كنعان
للدراسات والنشر